المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الأربعاء ـ ١٦/١/٢٠١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

الهدوء الحذر يخيم على حدود قطاع غزة... وقوات الاحتلال تنفذ توغلا بريا محدودا	القدس العربي	٣
د. الزهار: خمس خطوات قادمة ضد عباس وأشخاص من فتح حاولوا جر غزة لحرب	فلسطين اليوم	٤
الفلسطينيون يستعدون للتقدم بطلب للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة	فرانس برس	١٠

شؤون عربية:

هذه تفاصيل المنطقة الآمنة التي تعتزم تركيا إقامتها على الحدود مع سورية	العربي الجديد	١١
إردوغان يتفاهم مع ترمب حول المنطقة الآمنة ويلتقي بوتين قريباً	الشرق الأوسط	١٣
مسؤولون: هذا ما دفع ترامب للإبطاء من انسحاب بلاده من سوريا	وكالة رويترز	١٥
طهران ترد من بيروت على زيارة هيل: وجودنا في سورية لا يحتاج إذنا من أحد	الحياة اللندنية	١٨

شؤون إسرائيلية:

معهد أبحاث الأمن القومي: تحديات كوخافي تتلخص بالاستعداد لحرب محتملة	عرب ٤٨	٢٠
العلاقات الإسرائيلية الصينية.. تنامي يثير غضب واشنطن	الأناضول التركية	٢٤

شؤون دولية:

طبول الحرب تقرع مجدداً: هل تهاجم أميركا إيران؟	الأخبار اللبنانية	٢٧
ماليزيا تحظر استضافة أي فعاليات تتضمن إسرائيل أو ممثليها	عربي بوست	٢٩
"بوليتيكو": هكذا أصبح العالم رهينة لتغريدات ترامب المفاجئة	عربي ٢١	٣٠

المقالات والدراسات

تفاقم الأخطار	خالد صادق	٣٣
أزمة النظام الفلسطيني	نبيل عمرو	٣٥
أزمات إسرائيل العميقة	عبد الغني سلامة	٣٧
قلق في «إسرائيل»	نبيل سالم	٣٩
الانتخابات الإسرائيلية... حلبة مصارعة بطلها نتنياهو	رازي نابلسي	٤١
السلطة الدينيّة أعلى	أنطوان شلحت	٤٥
الصين في تل أبيب.. هل تبحث إسرائيل عن بديل لأميركا؟	محمد عبد النبي	٤٧
دروسٌ عربية عسى أن يستفيد منها السودان أيضا	عزمي بشارة	٤٩
الحشد ضد إيران.. ماذا بعد؟	حسن أبو طالب	٥٣
التحولات التاريخية الخمسة التي ستشكل ٢٠١٩	فريدريك كيمبي	٥٥
النكبة العربية والتناقضات في التراث اليهودي	صلاح سالم	٥٩

الهدوء الحذر يخيم على حدود قطاع غزة... وقوات الاحتلال تنفذ توغلا بريا محدودا

القدس العربي - ٢٠١٩/١/١٦

وسط حالة من الهدوء الحذر التي تهيمن على حدود قطاع غزة، نفذت قوات الاحتلال توغلا بريا محدودا على الحدود الشمالية، كما استهدفت بنيران أسلحتها الرشاشة مناطق زراعية جنوب القطاع، في الوقت الذي دعت فيه الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة، الوسطاء للتدخل السريع لإلزام الاحتلال بتنفيذ ما عليه من التزامات جاءت في تفاهمات التهدئة الأخيرة، ولوحت بالتصعيد في حال لم يتم ذلك.

وقالت مصادر محلية إن عددا من الجرافات العسكرية الإسرائيلية، توغل بحماية آليات الاحتلال، في منطقة حدودية تقع إلى الشمال من بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة. وشرعت تلك الجرافات بأعمال تمشيط وتجريف في تلك المنطقة الحدودية، التي تقيم فيها منطقة أمنية عازلة تمنع المزارعين والمواطنين من الوصول إليها. كذلك قامت قوات الاحتلال بإطلاق النار على نقطة رصد لقوات «الضبط الميداني» ومحيطها، في منطقة تقع شرق بلدة القرارة جنوب قطاع غزة، دون أن يسفر الهجوم عن وقوع إصابات.

وكثيرا ما تقوم قوات الاحتلال بعمليات توغل برية على حدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، حيث تضع في كثير من تلك المناطق أسلاكا شائكة، بهدف منع المواطنين من الاقتراب من السياج الفاصل خلال التظاهرات الأسبوعية التي تنظم في إطار «مسيرات العودة».

يشار إلى أن الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، حذرت إسرائيل من استمرار المماطلة في تطبيق بنود التفاهمات التي أرسيت سابقا بوساطة عدة جهات. وقالت في بيان لها «إن شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة لن يخضع أو يبقى رهينة لسياسة الضغط والابتزاز والمماطلة والتسويف التي يمارسها الاحتلال»، مؤكدة على قدرة الشعب الفلسطيني على التصدي لأي محاولة يسعى الاحتلال إلى تكريسها كـ «أمر واقع».

وأشارت إلى أن الاحتلال يسعى باستماتة للاستمرار في تشديد الحصار وإحكام الخناق على القطاع ومقومات الحياة فيه. وأضافت محذرة أن لديها من الوسائل والخيارات القادرة على كسر مخططات الاحتلال وإحباطها. ودعت مصر والجهات الدولية إلى متابعة جهودها للضغط على الاحتلال للاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني، وأضافت «وإلا فإن لغة التصعيد ستكون اللغة المناسبة للرد على خروقات وسياسات الاحتلال».

يشار إلى ان الوفد الأمني المصري الرفيع الذي زار قطاع غزة يومي الخميس والجمعة الماضيين، أكد أن إسرائيل مستمرة في تفاهمات التهدئة التي أرسيت مؤخرا، وتنص مرحلتها الأولى على تخفيف الحصار، وتنفيذ مشاريع إغاثية للسكان، فيما تشمل المرحلة الثانية توسيع المشاريع في طريق إنهاء الحصار، غير أن إسرائيل لغاية الآن لم توافق على دخول الدفعة الثالثة من المنحة القطرية، التي تقدر بـ ١٥ مليون دولار، لصالح فقراء وموظفي غزة المدنيين.

كما أكدت الهيئة الوطنية على استمرار «مسيرات العودة» بطابعها الشعبي والسلمي وببرامجها المتنوعة شرق القطاع وشمال غرب غزة، وأشادت في الوقت ذاته بالمشاركة الشعبية الواسعة في فعاليات «مسيرات العودة» من مختلف الأعمار والألوان السياسية والمجتمعية.

ودعت المواطنين الى «المشاركة الواسعة» في الجمعة المقبلة، التي ستحمل عنوان «الوحدة طريق الانتصار وإفشال المؤامرات»، وذلك من باب التأكيد على استمرار المسيرات، وقالت «الوحدة هي ضمان الانتصار على الاحتلال وإفشال مشاريع ومخططات التصفية».

وشددت كذلك على خيار استعادة الوحدة وإنجاز المصالحة، كونه يعد «خيارا استراتيجيا يجب أن نبذل كل الجهود من أجل تحقيقه من خلال الضغط الشعبي والوطني، ومن خلال استثمار الحالة الوحدوية في مسيرات العودة لإنجاح هذا الهدف». وطالبت في السياق ذاته بضرورة إبعاد الشعب الفلسطيني ومرافقه الأساسية والخدماتية عن «التجاذبات السياسية»، وضرورة تغليب «لغة الحوار» وتهيئة المناخات التي تساهم إيجابًا في جهود إنجاز المصالحة، مشيدة في الوقت ذاته بجهود مصر لإنهاء الانقسام، ودعتها إلى فتح معبر رفح بالاتجاهين، من أجل تخفيف معاناة سكان القطاع. كما جددت رفضها لاستمرار التطبيع، ودعت لملاحقة ومواجهة رموزه «وبذل كل الجهود لمواجهة كل أشكال التوغل الصهيوني في الأمة العربية».

د. الزهار: خمس خطوات قادمة ضد عباس وأشخاص من فتح حاولوا جر غزة لحرب

فلسطين اليوم – غزة . ٢٠١٩/١/١٥

الزهار: المقاومة لن تصمت على خروقات الاحتلال لتفاهمات التهدئة

الزهار يحذر: "عملاء" وعناصر من فتح حاولوا جر غزة إلى حربٍ مع "إسرائيل" من خلال إطلاق الصواريخ خارج الإجماع

الزهار: أبلغنا قادة ميدانيين في فتح عن أسماء وهويات عناصر ينتمون لهم في غزة تقف خلفهم جهات مشبوهة

الزهار: الأمن اعتقل عدداً من الأشخاص الذين حاولوا ضرب الإجماع الوطني في غزة

الزهار: نخوض حرباً قانونية من ٥ خطوات ضد عباس

الزهار: حماس في مرحلة تقييم بعض اتفاقات المصالحة التي ابرمت مع عباس بينها اتفاق الشاطئ

الزهار: المنحة القطرية دخلت دون شروط ودون أي أثمان

الزهار: لا شروط قطرية على المنحة والمقاومة تملك قرارها ولا تخضع للابتزاز

الزهار: جبهات المقاومة وصلت إلى مرحلة متقدمة من التنسيق

كشف عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" د. محمود الزهار أنَّ المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة تتابع خروقات الاحتلال الإسرائيلي لتفاهمات التهدئة عن كثب، مشدداً على أنَّ المقاومة لن تصمت طويلاً، وسترد على الخروقات في سياق الاجماع الوطني المقاوم.

وحذر الزهار في حوار مع "وكالة فلسطين اليوم الإخبارية" من وجود بعض الأشخاص المرتبطين مع الاحتلال الإسرائيلي أو الذين يخدمون مصالحه –من حيث لا يعلمون– يحاولون جرَّ قطاع غزة إلى حربٍ مع "إسرائيل" من خلال إطلاق الصواريخ خارج إطار الإجماع الوطني.

وقال: بعض الأشخاص بعضهم مرتبط فعلياً مع "إسرائيل" أو يخدمون المصلحة الإسرائيلية من حيث لا يعلمون وبعضهم ينتمون لحركة فتح، المُهمة الموكلة إليهم أنْ يجروا غزة إلى معركة مع الاحتلال الإسرائيلي في هذه المرحلة الحساسة، من خلال إطلاق الصواريخ خارج إطار الإجماع الوطني المقاوم.

وأضاف الزهار: هؤلاء الأشخاص أصبحوا معروفين لدينا وحركة فتح تقف خلفهم، وتحدثنا مع عددٍ من قياداتهم الميدانيين عن أفعالهم وتجاوزاتهم الخطيرة والخطيرة جداً على شعبنا وفصائله، وأيضاً يتم اعتقالهم من قبل الأمن.

في سياق آخر، أوضح الزهار أن حماس والمجلس التشريعي يعكفون على سلسلة خطوات لمواجهة عباس وجرائمه ضد شعبنا تتمثل في الآتي: الخطوة الأولى تمثلت في أن المجلس التشريعي نزع "الأهلية السياسية والدستورية" عن عباس، الخطوة الثانية ستكون الذهاب إلى الجهات الرسمية والقضائية للتأكيد على عدم شرعية عباس، والثالثة سنلجأ للقانون الذي وضعته السلطة وليس نحن لنقول أن عباس غير شرعي، والخطوة الرابعة اللجوء للقضاء للطعن في شرعية تأسيس المحكمة الدستورية التي استخدمها عباس في حل المجلس التشريعي "غير قانونية" وأنَّ ما بُني على باطل فهو باطل تلك الخطوات.

وأشار إلى أن "الخطوة الخامسة تتمثل في نظر وتقييم حماس لاتفاقيات المصالحة وخاصة في اتفاق الشاطئ وتلك الاتفاقات التي قدمت لعباس مجاناً".

وفيما يتعلق بتأثيرات انسحاب موظفي السلطة من المعبر وإعادة فتحه بالاتجاهين، قال: من مصلحة مصر وغزة ان يفتح المعبر بشكل طبيعي وأن يكون هناك تبادل تجاري، واعتقد أن المعبر لن يتضرر بانسحاب السلطة من المعبر، إذ أنَّ البُعد السياسي في التعامل المصري في المعبر اعتقد أنه غير موجود، لا أحد من العالم العربي بما فيهم مصر يضع حسابات لعباس في اعتباراته لعدم مشروعية خطواته.

وبشأن الاتهامات المتعلقة بالمنحة القطرية بانها مسيسة وتدخل على عين الاحتلال، قال" المنحة دخلت إلى غزة بلا شروط من أي جهة كانت.. ونحن في المقاومة لا نخضع لأي شرط، المقاومة تحمل لافتة كبيرة مكتوب عليها موضوع المقاومة.. ممنوع الاقتراب".

وأضاف: أي جهة تريد أن تقدم منح او مساعدات من حقها أن تُقدم، ولكن دون مقابل أو ثمن، حتى أننا لا نقبل أن يضعوا شروطاً علينا على صعيد أين ننفقها، وفي هذا الإطار لم يطلب منها أي ثمن مقابل المنحة القطرية.

وفيما يتعلق بملف الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، جدد الزهار تأكيده أنَّ ملف الأسرى لا يقبل النقاش وانه بات محسوماً لصالح تحرير أسرى فلسطينيين، وأنَّ المقاومة لا يمكنها أن تقبل أن يقايض ملف الأسرى مقابل تحسين ظروف الحياة في غزة، في رده على رئيس اركان الاحتلال السابق غادي ايزنكوت الذي اقترح إبرام صفقة مقابل تحسين ظروف الحياة في غزة.

كما وجدد الزهار إلى أنَّ محددات المقاومة فيما يتعلق بالحديث عن الصفقة "مرهون بإفراج الاحتلال عن جميع أسرى وفاء الأحرار الذين أُعيد اعتقالهم، مع ضرورة وجود تعهدات وضمانات بعدم اعتقالهم مرة أخرى، فنحن لا ندفع ثمن الصفقة الأولى مرتين".

إليكم نص الحوار الصحفي كاملاً مع عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" د. محمود الزهار

س١/ نبدأ من آخر التطورات الميدانية والسياسية، كشفت قناة "كان" العبرية أن حركة حماس أرسلت انذاراً نهائياً إلى "إسرائيل" عبر الوسيط المصري بشأن قصف المواقع وتجميد المنحة القطرية.. ما حقيقة ذلك؟!.

ج/ – الموضوع لا يحتاج إلى تأكيد أو نفي، إذا كانت بعض الأطراف الإسرائيلية تريد أن ترفع أسهمها من خلال بعض التصريحات وأن وتقول لجبهتها الداخلية ولقطعان المستوطنين بأنها تضرب "حماس"، فهذا أمر غير منطقي ويفتقد للصحة والدقة؛ لأن "حماس" وفصائل المقاومة لا تقبل بهذه المعادلة إطلاقاً، الأمر لا يتعلق برسائل للاحتلال الإسرائيلي لأن الصورة بالنسبة لهم أصبحت واضحة تماماً مفادها أن المقاومة لا تقبل بالانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، وأنها ملتزمة بالرد على كل اعتداء إسرائيل مهما كان صغيراً أو كبراً.

الاحتلال الإسرائيلي يفهم رسائل المقاومة والشعب الفلسطيني جيداً من جميع الاتجاهات، من بين تلك الرسائل "مسيرات العودة" التي تتزايد وتتعاظم ولا بد أن يدرك الاحتلال تلك الحقائق والرسائل، وشعبنا سيزيد من رسائله ليس بتلك الصيغة بل بصيغة أشد.

لا يمكن للمقاومة أن تقبل بالانتهاكات الإسرائيلية ولن نسكت على أي انتهاك، وسنرد على جرائم وخروقات الاحتلال للتهدئة في سياق الاجماع الوطني المقاوم، لذلك نحن نقول أن شعبنا لن يتنازل عن حقوقه الإنسانية ولن يركن إلى مماطلة وتسويف "إسرائيل" وسيرد على كل الخروقات والانتهاكات والجرائم بطريقة أو بأخرى.

الاحتلال الإسرائيلي يحاول أن يتاجر بدماء الفلسطينيين ومعاناتهم في بازار الانتخابات، لكن ذلك لن يحصل وستكون المقاومة له بالمرصاد.

س٢/ "إسرائيل" تتهرب من تفاهمات التهدئة الأخيرة التي تم التوصل اليها مؤخراً برعاية مصرية.. كيف تتعاملون ميدانياً مع تلك الانتهاكات؟

ج/ ميدانيا نرد على كل الخروقات، لكن في هذا السياق أحذر أن هناك بعض الأشخاص –نعرفهم بالأسماء– سواء كانوا مرتبطين فعلياً مع "إسرائيل" أو يخدمون المصلحة الإسرائيلية من حيث لا يعلمون –خصوصاً من فتح –، المُهمة الموكلة إليهم أنْ يجروا غزة إلى معركة مع الاحتلال الإسرائيلي في هذه المرحلة الحساسة، من خلال إطلاق الصواريخ خارج إطار الإجماع الوطني المقاوم، هدفهم توتير المنطقة لخدمة العدو، هذا الأمر لا يخدم أبناء شعبنا ولا يخدم مصلحة حماس وفصائل المقاومة في هذه المرحلة، التي تريد أن تستثمرها المقاومة

لترميم ما دمره العدو على جميع النواحي، هؤلاء الأشخاص أصبحوا معروفين لدينا وحركة فتح تقف خلفهم، وتحدثنا مع عددٍ من قياداتهم الميدانيين عن أفعالهم وتجاوزاتهم الخطيرة والخطيرة جداً على شعبنا وفصائله، وأيضاً يتم اعتقالهم، وبعضهم لديه سوابق في الجرائم.

س٣/ كيف تتعاملون مع عقوبات عباس المتواصلة ضد غزة؟ وهل يمكن أن تدفع بالمشهد الفلسطيني في غزة للانفجار في وجه إسرائيل؟.

ج/ بداية هي ليست عقوبات، الذي يعاقب هم المجرمون ، لكن ما يقوم به عباس تجاه الفلسطينيين في غزة هي الجرائم بعينها، وكل ما يقوم به من جرائم تهدف لصرف الناس عن برنامج المقاومة وينطبق عليه قوله تعالى (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا ۗ وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ)، جرائم عباس باتت أكثر وضوحاً وأصبحت مكشوفة لشعبنا الفلسطيني، ولم تؤدِ أهدافها وفشلتْ، وازداد الناس تمسكاً بالمقاومة، أنظر إلى مسيرات العودة التي تتعاظم ويشارك فيها الكل فلسطيني على قلب رجلٍ واحد.

المعركة الآن مع عباس معركة سياسية وليست معركة حربية، المعركة الحربية كانت في الحسم ٢٠٠٧ عندما أفشل اتفاق مكة وشهدنا كيف هربوا من غزة، معركتنا مع فتح اليوم في إطار السياسة والامن، ووضحنا سابقاً كيف يحاولون أن يطلقوا صواريخ خارج الوفاق الوطني المقاوم؛ ليجروا غزة إلى حرب جديدة.

س٤/ الجانب المصري يبذل جهوداً حثيثة في تثبيت التهدئة.. إلى أين وصلت تلك الجهود؟

ج/ صحيحٌ الجانب المصري يبذل جهوداً كبيرة لتثبيت تفاهمات التهدئة، ونحن على يقين أن الاحتلال لا يريد حرباً على الأقل خلال ١٠٠ يوم القادمة بسبب الانتخابات الداخلية، والمقاومة تحاول الاستفادة من تلك المرحلة بتعزيز مكانتها الشعبية، إضافة لترميم الوضع الفلسطيني الداخلي في سياق مشروع المقاومة، نريد أن نحرق الفترة الزمنية ونقتنص الفرصة لتحقيق مكاسب كبيرة على جميع الجوانب.

س٥/ كشفت في تاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ عن جود مخطط عربي بمشاركة الرئيس محمود عباس، لدفع "إسرائيل" إلى شن حرب جديدة على قطاع غزة؟ هل من معلومات جديدة؟

ج/ صحيح هناك دولٌ عمدت لبناء علاقات جديدة مع إسرائيل، وهي الدول التي اخترقت حاجز منع التطبيع، لدينا معلومات واضحة من أن تلك الدول كانت تحرضُ إسرائيل لشن حربٍ على المقاومة، لكن قوة وبأس المقاومة تجعل الاحتلال يحسبها على أكثر من صعيد منها الجانب الأمني والجانب الاستخباراتي، ويدرك ان مشروع المقاومة قادر على ايلامه، التحريض كان أكبر مما نتصور ويدلل على غباء من يعتقد أن إسرائيل تفكر ان تتحرك بنوازع الناس الذي ارتموا في حجرها لإرضاء غضبهم وحقدهم على المقاومة.

الصورة باتت واضحة من يتابع الاخبار يستطيع معرفة الدول والمنظمات التي ترتمي في أحضان الإسرائيليين، إلى جانب الجهات الفلسطينية التي ترتمي في حضن العدو، لقد فُضحوا وكُشف أمرهم..

من إنجازات مسيرات العودة انها أحبطت بعض المشاريع التي كانت تستهدف المقاومة والقضية.

س٦/ آيزنكوت عشيّة إنهاء مهام منصبه قال: مستعدون لتهدئة في غزة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية مقابل عودة الجنود المأسورين لدى حماس؟ هل يمكن لحماس أن تقبل بهذه المعادلة؟

ج/ ملف الأسرى الإسرائيليين لا يقبل الجدل والنقاش، محسوم بالنسبة لدينا ضمن معادلة مفادها (واحد زائد واحد يساوي اثنين) ويعني ذلك أسرى مقابل أسرى، ورفع الحصار الكامل مقابل التهدئة.

س٧/ ملف الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة إلى أين وصل؟ وهل هناك وساطات تدخلت في الملف؟ وما هي محددات حماس لإبرام الصفقة؟.

ج/ من خلال خبرتنا في صفقات الأسرى، عهدنا على الاحتلال أنْ يلعب اللعبة الأمنية من خلال عملائه وادواته وإمكانية الوصول لمعلومات عن الأسرى أو أماكنهم، وعندما يفشل في القضية يلجأ لإدخال الوسطاء لإنجاز الصفقة.

في الوقت الحالي لا نستطيع القول إننا وصلنا لما يلبي احتياجات شعبنا، وفي اللحظة التي نرى أن الاحتلال لبى مطالب شعبنا يتم الإعلان عن تطورات الملف وآفاق تنفيذ الصفقة، ولا أود الخوض بمزيدٍ من التفاصيل عن الملف، الذي لن تكون فيه معلومة دون دفع الثمن.

المحددات/ أي حديث عن صفقة التبادل مرهون بالإفراج عن جميع أسرى وفاء الأحرار الذين أُعيد اعتقالهم، مع ضرورة وجود تعهدات وضمانات بعدم اعتقالهم مرة أخرى، فنحن لا ندفع ثمن الصفقة الأولى مرتين.

س٨/ المقاومة استطاعت التطوير من ادواتها وقدراتها العسكرية وظهر ذلك جلياً في الجولة القتالية الأخيرة ابان عملية خانيونس؟ كيف تتوقع ان تكون شكل المعركة المقبلة مع الاحتلال؟

ج/ المقاومة بخير، دعوا التفاصيل والأمور التكتيكة والمرحلية للمقاومة تتكلم عن نفسها، مهمة المقاومة اليوم هو تحقيق معركة وعد الآخرة، دعونا نرسخ في أذهان شعبنا وامتنا معركة وعد الآخرة.

س٩/ فيما يتعلق بعقوبات عباس ضد قطاع غزة، ما هي خياراتكم للتعامل معه والتصدي لتلك الإجراءات بعد عزله دستوريا من قبل المجلس التشريعي؟ البعض يقول إن حماس فقدت خياراتها في التعامل مع عباس؟

ج/ هناك خطوات عديدة لمواجهة عباس وجرائمه ضد شعبنا، الخطوة الأولى تمثلت في أن المجلس التشريعي نزع "الأهلية السياسية والدستورية" عن عباس، الخطوة الثانية ستكون الذهاب إلى الجهات الرسمية والقضائية للتأكيد على عدم شرعية عباس، والخطوة الثالثة سنلجأ للقانون الذي وضعته السلطة وليس نحن لنقول أن عباس غير شرعي، والخطوة الرابعة اللجوء للقضاء للطعن في شرعية تأسيس المحكمة الدستورية التي استخدمها عباس في حل المجلس التشريعي "غير قانونية" وأنَّ ما بُني على باطل فهو باطل تلك الخطوات.

الخطوة الخامسة تتمثل في أن حماس ستنظر في اتفاقيات المصالحة وخاصة في اتفاق الشاطئ وتلك الاتفاقات التي قدمت لعباس مجاناً، ونحن الآن في مرحلة تقييم اتفاق المصالحة الأخير لنحدد ما الذي خسرناه وما الذي يمكن أن نكسبه في نظرة وطنية مسؤولة.

قرار المجلس التشريعي في نزع الشرعية عن محمود عباس تأخر لأننا كنا نعطي فرصة للوسطاء ليعيدوا حساباتهم حتى لا نتهم في إفشال المصالحة، لكن اليوم أختلف عن سابقه، إذ أصبح الشارع يطلب عزل عباس بعد ارتكابه للجرائم ضد شعبنا، وسنخوض معركة قانونية ضد عباس في أكثر من اتجاه.

س١٠/ المصالحة إلى أين وصلت في ظل إجراءات عباس والتراشق الإعلامي الذي يعود بالأذهان إلى ذروة أحداث الانقسام؟

السلطة وفتح تتحملان إفشال المصالحة، فتح والسلطة أفشلتا اتفاقات المصالحة وآخرها كان اتفاق الشاطئ، سلمناهم كل شيء، هم لا يريدوا غزة، محاربتهم وعدائهم للمقاومة متجذر، ولا يريدوا أن يروا أي مظهر من مظاهر المقاومة ضد الاحتلال مثلما تحارب غزة لأجل المقاومة تحارب الضفة أيضاً لأجل المقاومة.

س١١/ عباس سحب موظفيه من معبر رفح وتسلمت الإدارات في غزة المعبر.. ومصر بدورها وعدت بعدم إغلاقه لكن الواقع يظهر عكس ذلك تماماً، إذ أن المعبر مغلق منذ سحب الموظفين باتجاه المغادرة.. هل هناك تغير في الموقف المصري فيما يتعلق بالمعبر؟

عاملان يحكمان عمل معبر رفح البري، في البداية العامل الأمني في سيناء، ونتفهم أحياناً أن العامل الأمني في سيناء يؤثر على عمل معبر رفح، العامل الفلسطيني يتمثل بمن هو موجود في المعبر من الناحية الفلسطينية، واعتقد جازماً أنَّ من كانوا في المعبر كانوا يعرقلون عمل المعبر، وربما انسحابهم من المعبر يكون لنا بمثابة منحة.

من مصلحة مصر وغزة ان يفتح المعبر بشكل طبيعي وأن يكون هناك تبادل تجاري، واعتقد أن المعبر لن يتضرر بانسحاب السلطة من المعبر، البُعد السياسي في التعامل المصري في المعبر اعتقد أنه غير موجود، لا أحد من العالم العربي بما فيهم مصر يضع حسابات لعباس في اعتباراته لعدم مشروعية خطواته.

وفيما يتعلق بتهديدات السلطة بالانسحاب من معبر كرم أبو سالم، أعتقد ان الاحتلال لن يضحي بالتفاهمات الاخيرة مقابل إجراءات عباس.

هناك اتهامات موجهة من فتح والسلطة بأن الجولة الخارجية لنواب حماس في المجلس التشريعي تهدف للطعن في شرعية الرئيس عباس، وأن الأخير استعجل حل التشريعي بعد بدء النواب جولتهم الخارجية؟

نقسم على أننا ذهبنا لنؤكد شرعية فلسطين كل فلسطين والقدس شرقيها وغربيها شمالها وجنوبها وهذا واضح، وفيما يتعلق بأن الأخير استعجل حل التشريعي بعد بدء جولة النواب الخارجية فهذا دليل نجاح للجولة، عباس الآن هو عدو الشارع الفلسطيني وجزء من التنسيق الأمني مع عدو الشعب الفلسطيني الذي يقتله بالدبابات والطائرات، وبالتالي إذا كان من فضل لله تعالى علينا في هذه الجولة هي فضحها وكشفها لنوايا عباس.

س١٢/ هناك اتهامات للأموال القطرية التي تقدم لغزة بأن لها أهداف خبيثة؟ وتشكك بعض الأصوات بنظافة تلك الأموال وأنها ضمن المال المُسيسْ؟ وأنها تأتي من عبر الإسرائيلي وتخضع لتفتيش دقيق.. كيف ترد؟

"هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا على مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حتى يَنفَضُّوا".. أولئك الذين يوجهون التهم للمقاومة من خلال الأموال القطرية لا يجدون ألفاظاً فيستخدموا تلك الألفاظ.. وهنا أتساءل ماذا تريد قطر من غزة؟ ما الذي

اخذته قطر من غزة؟ ماذا فعلتْ؟.. كل أموال العالم الإسلامي هي أموال لنا فيها حُصة، كما قال رسول الله صلى الله وعليه وسلم "المُسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله" لا في الموقف السياسي ولا في الموقف المالي من يصفوننا بهذه الصفات هم يمارسون الإسقاط النفسي، ويهدفون من ورائها لتبرير جرائمهم في إنفاق أموال المسلمين على غير المسلمين ويريد أن يحظرها على المسلمين أنفسهم.

المنحة القطرية دخلت بلا شروط.. ونحن في المقاومة لا نخضع لأي شرط، المقاومة تحمل لافتة كبيرة مكتوب عليها "موضوع المقاومة.. ممنوع الاقتراب أو التصوير".. أي جهة تريد أن تقدم منح او مساعدات تقدم، ولكن دون مقابل أو ثمن، حتى أننا لا نقبل أن يضعوا شروطاً علينا على صعيد أين ننفقها.

س١٣/ وصل محور المقاومة من تنسيق عالٍ فيما بينهم على صعيد العلاقات والسياسات وذكر السيد نصرالله والنخالة في أكثر من موقف ولقاء أنَّ المعركة القادمة مع إسرائيل ستكون متعددة الجبهات وبمشارك قوى المقاومة جامعة؟

ج/ "إسرائيل" تحتل أراضي سورية وعلى سوريا أن تحرر أرضها، وإسرائيل تحتل أراضي لبنان وعلى لبنان أن تحلل أرضها، وفلسطين محتلة كلها وعلى الفلسطينيين أن يحرروا أرضهم، لذلك لابد من التعاون في مواجهة إسرائيل بشكلٍ موحد ضمن هذا المحور ومن خلفها الأمة الإسلامية، ومن هنا وجب التعاون مع هذه الجبهات.

الفلسطينيون يستعدون للتقدم بطلب للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة

فرانس برس . ٢٠١٩/١/١٦

يستعد الفلسطينيون للتقدم بطلب للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بالرغم من أن هذه الخطوة ستقابل برفض من الولايات المتحدة، وفق ما أعلن وزير الخارجية الفلسطيني، الثلاثاء.

ويحظى الفلسطينيون بصفة عضو مراقب في الهيئة الأممية، وفي حال حصولهم على العضوية الكاملة من شأن ذلك أن يمنحهم اعترافا دوليا بدولتهم.

وأي دولة تتقدم بطلب للانضمام الى الأمم المتحدة يجب ان تحصل على موافقة مجلس الأمن أولا، حيث تملك الولايات المتحدة حق النقض، قبل أن يتم تبني القرار في الجمعية العامة.

وقال وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، للصحافيين "نعلم اننا سنواجه فيتو من الولايات المتحدة، لكن هذا لن يمنعنا من تقديم طلبنا" للحصول على العضوية الكاملة.

وأشار المالكي الى أن الفلسطينيين سيبدأون بحملة لحشد التأييد في مجلس الأمن، مع التوجه لتقديم طلب العضوية في غضون "أسابيع".

وتقدّم الفلسطينيون بطلب لعضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١١، لكنه لم يصل الى مجلس الأمن من أجل طرحه للتصويت.

وقال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في الأمم المتحدة، الثلاثاء، إن إسرائيل تعرقل التنمية في الشرق الأوسط باحتلالها الأراضي الفلسطينية، مجدِّداً الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وتحدث عباس في مراسم تسليم مصر رئاسة مجموعة ال٧٧ زائد الصين إلى فلسطين، ما يسلط الضوء على الفلسطينيين من خلال ترأسهم لأكبر مجموعة من الدول النامية في الأمم المتحدة. وقال إن استمرار الاستيطان واحتلال فلسطين يقوض تنمية الأراضي الفلسطينية وقدرتها على التعاون والتنسيق، ويعيق مستقبل تنمية جميع شعوب المنطقة.

وأضاف أنه ملتزم بحل سلمي ينهي الاحتلال ويحقق استقلال دولة فلسطين على أن تكون القدس الشرقية عاصمتها، والعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

ورد الفلسطينيون بغضب على قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في كانون الأول/ديسمبر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في خروج على التوافق الدولي بأن يحل وضع المدينة من خلال المفاوضات.

وقطع عباس العلاقات مع إدارة ترامب وتوعد بمعارضة أي خطة سلام أميركية قائلاً إنها ستكون منحازة إلى إسرائيل.

هذه تفاصيل المنطقة الآمنة التي تعتزم تركيا إقامتها على الحدود مع سورية

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/١٦

كشفت وسائل إعلام تركية، اليوم الأربعاء، عن تفاصيل المنطقة الآمنة التي تنوي تركيا إقامتها على الحدود مع سورية، وتم الإعلان عنها غداة الاتصال الهاتفي بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان، والأميركي دونالد ترامب، بينما أكدت "الإدارة الذاتية الكردية" رفضها لها.

وكشفت صحيفة "حرييت" التركية، اليوم الأربعاء، عن مطادر مطلعة، أنّ عمق المنطقة الآمنة يبلغ ما بين ٣٠ و٣٥ كيلومتراً، وفق خطة كانت قد طُرحت في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، لم يتطرّق لها.

وأوضحت أنّ موضوع المنطقة الآمنة لم يتم البت فيها، خلال اللقاءات التركية الأميركية السابقة، لحين طرحها ترامب، قبل أيام، واستدعت اتصالاً هاتفياً مع أردوغان، لبحثها والاتفاق عليها.

ولفتت الصحيفة، إلى أنّ أردوغان قال لترامب في المكالمة الهاتفية التي جرت، مساء الإثنين، إنّه يتعاطى بإيجابية مع طرح المنطقة الآمنة، وهي بالأساس كانت من طرحه، فيما ردّ عليه ترامب بأنّه سعيد بتعاطي أردوغان الإيجابي مع هذا الطرح، دون أن يخوض الزعيمان في التفاصيل.

واتفق ترامب وأردوغان، وفق الصحيفة، على أن يتحدث في تفاصيل المنطقة الآمنة، رئيسا هيئة أركان البلدين اللذين سيجتمعان لاحقاً، نظراً لتواجد رئيس هيئة الأركان التركية ياشار غولر، ونظيره الأميركي جيمس دانفورد، في العاصمة البلجيكية بروكسل، على هامش اجتماعات حلف شمال الأطليس "الناتو".

وأكدت الصحيفة أنّ ترامب، وقبيل أن كشف قرار انسحابه من سورية، لم يتطرّق لموضوع المنطقة الآمنة، مشيرة إلى أنّ هذا الموضوع لم يكن أيضاً على أجندة مستشار الأمن القومي جون بولتون، الذي زار تركيا، الأسبوع الماضي.

ولفتت الصحيفة إلى أنّ الخطة التركية تشمل إعادة السوريين لهذه المنطقة، وهي خطة وضعت منذ العام ٢٠١٤، وستكون أبعادها مناسبة للتوزع الديموغرافي.

من ناحية أخرى، أوضحت الصحيفة أنّ بولتون، وخلال لقائه مع متحدث الرئاسة التركية إبراهيم قالن، الأسبوع الماضي، قدّم "لا ورقة" مكونة من ٥ بنود يبيّن فيها قبوله الانسحاب من سورية، واستمرار مكافحة تنظيم "داعش" مع حماية "الحلفاء" في هذه الحرب، دون ذكر اسم الوحدات الكردية.

في المقابل، ردّ الجانب التركي بورقة من ٥ بنود أيضاً باسم "لا ورقة"، تضمنت تسمية التنظيمات بعينها من "داعش" و"وحدات حماية الشعب" الكردية و"حزب العمال الكردستاني"، على أنّها "تنظيمات إرهابية".

وفي السياق، لفتت صحيفة "خبر تورك" التركية، إلى أنّ الانسحاب الأميركي من شرق سورية، هو جزء من الاتفاق الذي جرى في لقاء ترامب، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في قمة هلسنكي، العام الماضي.

وقالت الصحيفة، إنّ هناك اتفاقية سرية بين الطرفين الأميركي والروسي، بشأن مستقبل هذه المنطقة، وجرى الحديث خلالها عن الدور التركي، وأهمية موقفه من التواجد الكردي، مشيرة إلى أنّ الحديث عن منطقة شرق الفرات، ومنح الأكراد حكماً ذاتياً شبيهاً بالوضع في العراق، شكّل أهم محادثات الجانبين، مع محاولة إقناع تركيا بذلك في سورية، كما اقتنعت سابقاً في شمال العراق.

ولفتت الصحيفة إلى أنّ التوافقات تجري بين تركيا وروسيا وأميركا حول هذه المنطقة، كاشفة أنّ المعطيات المتوفرة في واشنطن، تشير إلى احتمال عقد قمة ثلاثية تجمع أردوغان مع بوتين وترامب، لبحث تفاهم شامل لمستقبل هذه المنطقة والأكراد.

من ناحيتها، قالت وكالة "الأناضول" التركية الرسمية، إنّ المنطقة الآمنة التي تعتزم تركيا إقامتها ستمتد على طول ٤٦٠ كيلومتراً، على طول الحدود التركية السورية، وبعمق ٣٢ كيلومتراً، وستضم مدناً وبلدات من ٣ محافظات سورية؛ هي: حلب والرقة والحسكة.

وأبرز المناطق المشمولة في المنطقة الآمنة، بحسب الوكالة، المناطق الواقعة شمالي الخط الواصل بين قريتي صرّين (محافظة حلب)، وعين عيسى (محافظة الرقة).

كما تضم المنطقة الآمنة مدينة القامشلي، وبلدات رأس العين، وتل تمر، والدرباسية، وعامودا، ووردية، وتل حميس، والقحطانية، واليعربية، والمالكية (محافظة الحسكة)، وكذلك ستضم المنطقة كلاً من عين العرب (محافظة حلب)، وتل أبيض (الرقة).

وقال أردوغان، أمس الثلاثاء، إنّ تركيا سوف تنشئ على طول حدودها مع سورية، منطقة آمنة بعمق ٢٠ ميلاً (٣٢ كيلومتراً).

والإثنين، أعلن ترامب أنّ بلاده تنوي إقامة منطقة عازلة في الشمال السوري بعمق ٢٠ ميلاً، وذلك عقب اتصال هاتفي مع أردوغان، بحثا فيه عدداً من القضايا الثنائية والدولية، وخصوصاً الملف السوري.

في المقابل، أكد ألدار خليل، الذي يُعدّ أحد مهندسي "الإدارة الذاتية الكردية" في سورية، في تصريحات لوكالة "فرانس برس"، "رفض اقتراح إقامة منطقة آمنة تحت سيطرة تركية" على الحدود بين البلدين.

وقال إنّه "يمكن رسم خط فاصل بين تركيا وشمال سورية عبر استقدام قوات تابعة للأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلام، أو الضغط على تركيا لعدم مهاجمة مناطقنا". وأضاف "أما الخيارات الأخرى فلا يمكن القبول بها لأنّها تمس سيادة سورية وسيادة إدارتنا الذاتية"، معتبراً أنّ "تركيا ليست مستقلة وليست حيادية وهذا يعني أنّها طرف ضمن هذا الصراع"، كما قال.

ورأى أنّ "ترامب يريد تحقيق هذه المناطق الآمنة عبر التعاون التركي، لكن أي دور لتركيا سيغير المعادلة ولن تكون المنطقة آمنة، بل على العكس تركيا هي طرف، والطرف لا يمكن أن يكون ضمان للآمان"، بحسب قوله.

إردوغان يتفاهم مع ترمب حول المنطقة الآمنة ويلتقي بوتين قريباً

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/١/١٦

قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إن تركيا ستنشئ منطقة آمنة في شمال سوريا تم بحث إقامتها في اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي دونالد ترمب، مشيرا إلى أن إدارة الإسكان التركية الحكومية قد تتولى الأعمال الإنشائية في هذه المنطقة حال تلقي الدعم المالي.

وأضاف إردوغان، في كلمة أمام اجتماع نواب حزبه (العدالة والتنمية الحاكم) بالبرلمان التركي أمس، أنه بحث مسألة إقامة تركيا منطقة آمنة في شمال سوريا خلال الاتصال الهاتفي مع ترمب، مساء أول من أمس، واصفا الاتصال بأنه «كان إيجابياً».

وجاء الاتصال الهاتفي بين الرئيسين التركي والأميركي، بعد أن هدد ترمب تركيا، في تغريدة على «تويتر» ليل الأحد، بتدمير اقتصادها إذا هاجمت وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من واشنطن في شمال سوريا.

وقال إردوغان: «توصلنا إلى تفاهم تاريخي بشأن إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا، أثناء المكالمة الهاتفية، يمكننا إنشاء المنطقة الآمنة التي تهدف إلى توفير الأمن للسوريين، في حال تلقينا الدعم المالي». وأضاف أن ترمب تحدث أثناء الاتصال الهاتفي عن إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري من قبل تركيا، وأكد له انسحاب القوات الأميركية من المنطقة، «أعتقد أننا توصلنا إلى تفاهم يحمل أهمية تاريخية كبيرة، وتركيا ستفعل كل ما بوسعها».

وذكر الرئيس التركي أنه ينظر بإيجابية إلى خطة ترمب إنشاء منطقة آمنة بعرض ٢٠ ميلا (٣٢ كلم) في شمال سوريا، مؤكدا إمكانية توسيعها.

ووصف إردوغان اختلاف مواقف أنقرة وواشنطن حول سوريا بأنه «أمر محزن»، لافتا إلى ضرورة أن تقام المنطقة الآمنة بالتشاور مع جميع الأطراف المؤثرة، بما فيها الدول الضامنة في مفاوضات آستانة (تركيا وروسيا وإيران)، مع التشديد على رفضه مشاركة وحدات حماية الشعب الكردية المكون الرئيسي لما يسمى بتحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الحليف للولايات المتحدة في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، في هذه العملية.

وأكد إردوغان أن بلاده لن تسمح أبدا بوجود عناصر تنظيم داعش و«وحدات حماية الشعب» الكردية (التي تعتبرها أنقرة تنظيما إرهابيا) قرب حدودها، قائلا: «سندفنهم في حفرهم».

وأشار إلى أن «وحدات حماية الشعب» الكردية في منبج وشرق الفرات وكذلك بقايا «داعش» تواجه الدولة التركية، معتبرا أن مقارنة الوجود التركي في سوريا مع وجود قوى أخرى «إهانة لتاريخ تركيا». وتابع: «بينما كانت القوى التي أغرقت سوريا في بحر من الدماء والدموع تسرح وتمرح في المنطقة، ظهرت جهات تطالب تركيا بالتزام الصمت حيال ما يجري في سوريا، وهذه الجهات كانت تخطط لنقل الأحداث الدموية إلى الداخل التركي، فلم نسمح ولن نسمح بذلك مستقبلاً... وكما نحمي حقوقنا سنحمي أيضا حقوق إخوتنا السوريين حتى النهاية». وقال الرئيس التركي: «نأمل أن نكون قد توصلنا إلى تفاهم مع ترمب (حول سوريا)».

وفي تصريحات عقب اجتماعه مع نواب حزبه، قال إردوغان إنه من المحتمل جدا أن يلتقي نظيره الروسي فلاديمير بوتين في ٢٣ يناير (كانون الثاني) الجاري، كما ستعقد قمة ثلاثية بينه وبين بوتين والرئيس الإيراني حسن روحاني في إطار مسار آستانة.

في سياق متصل، نقل المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مصادر وصفها بالموثوقة أن الولايات المتحدة «تفضل أن يسيطر الجيش التركي على منطقة شرق نهر الفرات، وأنها تواصل التحضير لذلك مع تركيا، على الرغم من معارضة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ووحدات حماية الشعب الكردية لذلك».

وبحسب تلك المصادر، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى أن تفرض تركيا سيطرتها الكاملة على المنطقة التي تمتد من ضواحي منبج إلى الحدود السورية العراقية، تحت اسم «منطقة الإدارة الذاتية»، يديرها المجلس الوطني الكردي في سوريا مع انتشار عسكري لقوات وحدات بيشمركة روجافا وإدارة تابعة للائتلاف الوطني للمعارضة السورية تشمل جميع مكونات المنطقة، ستكون تحت إشراف تركي مباشر. ولفت المرصد إلى أن الولايات المتحدة فوجئت بطلب قسد المساعدة من النظام السوري، والتشاور مع روسيا من أجل التوصل إلى اتفاق حول مستقبل منطقة شرق الفرات.

كان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أعلن أول من أمس في ختام مباحثاته في الرياض، أن هناك محادثات تتعلق بشكل المنطقة الآمنة، التي اقترح ترمب إنشاءها لتفادي هجوم تركي ضد مناطق سيطرة الوحدات الكردية في شمال وشمال شرقي سوريا (منبج وشرق الفرات). وأعلنت تركيا أنها لا تعارض منطقة كهذه بين حدودها والمناطق المقابلة في سوريا.

وأوضح بومبيو أن دعوة ترمب لإقامة منطقة عازلة لمسافة ٢٠ ميلا بين القوات التركية والوحدات الكردية يتسق مع ما تحاول الولايات المتحدة تحقيقه في المفاوضات مع الأتراك. وأكد أن العمل على هذه النقطة لا يزال

جاريا. وأضاف: «نريد التأكد من أن الزملاء الذين قاتلوا معنا لإسقاط (داعش) لديهم الأمن... ونريد أيضاً التأكد من أن الإرهابيين في سوريا لا يستطيعون مهاجمة تركيا. هذان هما الهدفان هنا... إذا استطعنا إيجاد مسافة، لندعوها منطقة عازلة، وترتيبات أمنية صحيحة، سيكون هذا في صالح الجميع في المنطقة».

ووصلت تعزيزات جديدة للجيش التركي، إلى ولاية هطاي جنوب البلاد، مساء أول من أمس بهدف توزيعها على الوحدات المتمركزة على الحدود مع سوريا.

وتضمنت التعزيزات قوات خاصة وشاحنات محملة بمركبات عسكرية مدرعة مستقدمة من وحدات عسكرية مختلفة داخل تركيا، وصلت إلى منطقة «ألتن أوزو» في هطاي الحدودية مع «إدلب» السورية، التي شهدت مناورات للقوات التركية يومي السبت والأحد الماضيين.

وكثّف الجيش التركي من تعزيزاته في المنطقة الجنوبية، وسط ترقب لإطلاق عملية عسكرية ضد الوحدات الكردية في منبج وشرق الفرات.

في الوقت ذاته، قالت صحيفة «ناشونال إنترست» الأميركية إن تركيا غير قادرة على هزيمة تنظيم داعش، المتمركز حالياً في الشمال السوري، دون اللجوء إلى مساعدة القوات الأميركية الموجودة في المنطقة.

وأضافت الصحيفة أنه في ضوء تخطيط ترمب للانسحاب من سوريا، اقترحت الإدارة الأميركية أن تتولى تركيا مهمة إنهاء «داعش»، لكن تركيا طلبت من الولايات المتحدة تقديم دعم عسكري كبير، ومن ضمن ذلك الضربات الجوية والنقل والخدمات اللوجيستية، للسماح للقوات التركية بتحمّل المسؤولية الرئيسية عن محاربة مقاتلي التنظيم.

وأشارت الصحيفة إلى أنه بالنظر إلى هذه الطلبات التركية، يمكن افتراض أن تركيا غير قادرة إطلاقاً على تولّي مهمة صعبة كهذه، وأنه قد تتم الاستعانة بحلف شمال الأطلسي (ناتو) من قبل أنقرة إذا لزم الأمر؛ نظراً لكون معظم الدول الأعضاء في هذا الحلف ترى في تنظيم داعش تهديداً لا يُستهان به.

مسؤولون: هذا ما دفع ترامب للإبطاء من انسحاب بلاده من سوريا

وكالة رويترز . ٢٠١٩/١/١٦

تناول مسؤولون أمريكيون، الأربعاء، السبب الذي دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الإبطاء من عملية انسحاب قوات بلاده من سوريا، رغم إعلانه المفاجئ بالانسحاب الشهر الماضي.

وبحسب رويترز التي نقلت عن المسؤولين تصريحاتهم دون الإفصاح عن أسمائهم، فقد كانت الانتقادات اللاذعة تنهال على ترامب في الداخل والخارج لإعلانه المفاجئ الشهر الماضي سحب القوات الأمريكية على الفور من سوريا، عندما وصل إلى قاعدة الأسد الجوية في العراق في اليوم التالي لعيد الميلاد.

وبحسب الوكالة، فإن "قيادات الجيش الأمريكي في العراق هي السبب وراء إبطاء خطى ترامب في طلب الانسحاب من سوريا"، وفق ما نقلته عن المسؤولين الأمريكيين.

وقال مسؤولون إن ترامب استمع داخل وحدة من الخيش من الوحدات سابقة التجهيز التي يستخدمها الجيش ذات سقف مقوس وتحيط بها أسلاك شائكة إلى تقارير من القادة الأمريكيين عن العمليات تشير إلى أن النصر على تنظيم الدولة أصبح في متناول اليد، وأن الجيش لا يحتاج إلا لوقت قصير فقط لاستكمال المهمة.

اجتماع حاسم بالتأثير على ترامب

وقال أحد المسؤولين: "كانوا متفائلين بقدرتهم على إتمام المهمة"، مضيفا أنه يعتقد أن هذا الاجتماع كان حاسما في التأثير في أفكار ترامب.

وقال ثلاثة مسؤولين مطلعين على ما دار في اللقاء الذي لم ينشر شيء عن فحواه بهذا التفصيل من قبل، إن اللفتنانت جنرال بول لاكاميرا قائد قوات التحالف في الحرب على تنظيم الدولة في سوريا والعراق بقيادة الولايات المتحدة شرح لترامب الذي كان صبره على الحرب قد نفد الأسباب التي تجعل الانسحاب السريع مستحيلا دون تعريض القوات للخطر.

وفي حالة البلبلة التي أعقبت إعلان ترامب في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر الماضي، قرار الانسحاب من سوريا الذي كان من أسباب استقالة وزير الدفاع جيم ماتيس، يبدو أن اللقاء الذي استغرق ٤٥ دقيقة ساهم في بلورة تفاهم بين ترامب وكبار القادة على الأرض.

وفي تصريحات للصحفيين سلم ترامب بأن إدراكه للوضع قد تحسن بعد حديثه مع القادة في مسرح العمليات بدلا من المسؤولين في واشنطن.

وساعد هذا اللقاء في إتاحة مجال لالتقاط الأنفاس للجيش والدبلوماسيين في الولايات المتحدة من أجل التخطيط لانسحاب أكثر تأنيا من سوريا.

زيارة ترامب الأولى للعراق

وكانت تلك تجربة جديدة على الرئيس في أولى زياراته لمنطقة حرب منذ توليه الرئاسة قبل قرابة عامين بعد ما تلقاه من ضربات سياسية ردا على قرار الانسحاب من سوريا من أعضاء جمهوريين في الكونغرس وحلفاء الولايات المتحدة.

وبعد انقضاء قرابة ثلاثة أسابيع على هذا اللقاء، لم ينسحب جندي واحد من سوريا وكان كل ما انتقل من سوريا بعض العتاد.

وكان الرئيس السابق باراك أوباما قد أمر في ٢٠١٥ بدخول قوات العمليات الخاصة الأمريكية إلى سوريا بعد أن تردد لفترة طويلة في أخذ تلك الخطوة في غمار الحرب في سوريا.

وتحول ما بدأ كمهمة يشارك فيها عشرات من رجال القوات الخاصة إلى عملية شارك فيها المئات وظل العدد يتزايد. وأصبح في سوريا اليوم حوالي ٢٠٠٠ جندي أمريكي.

وعلى الرغم من أن ترامب أعلن في البداية عن انسحاب سريع فقد ردد منذ ذلك الحين أنه ليس من الضروري أن يكون الانسحاب سريعا.

وقال ترامب للصحفيين في البيت الأبيض في السادس من كانون الثاني/ يناير الجاري: "سننسحب في سوريا وسنسحب قواتنا. لم أقل قط أننا سننجز ذلك بسرعة".

وفي واقع الأمر، فإن ترامب قال في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر إن القوات الأمريكية عائدة للبلاد "الآن"، وإنها ألحقت الهزيمة بالفعل بتنظيم الدولة في سوريا.

ولا يعتقد أي من الخبراء أن التنظيم قد انهزم، رغم أنه خسر تقريبا كل ما فرض عليه سيطرته في ٢٠١٤ و٢٠١٥ من أراض بعد أن استولى على مناطق في سوريا والعراق.

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية الجمعة الماضي، إن الانسحاب "لا يعتمد على إطار زمني متعسف" وإنه سيأخذ في الاعتبار الظروف القائمة على الأرض والمحادثات مع الحلفاء.

ويبدو أن التنازل الذي قدمه ترامب بإتاحة المزيد من الوقت قد دفع الجيش الأمريكي ومسؤولي الإدارة الأمريكية لتحقيق أكبر إنجازات ممكنة في الأيام الأخيرة من الحملة السورية.

ويقول مسؤولون أمريكيون إن التخطيط لانسحاب كامل ما زال يجري رغم التصريحات المثيرة للبلبلة بل والمتضاربة في بعض الأحيان من البيت الأبيض ورغم التوتر مع تركيا التي يُفترض أن تتولى أمر الحرب على تنظيم الدولة.

وقال مسؤولون إنهم يتوقعون انسحابا قبل نهاية آذار/ مارس المقبل، لكنهم لم يتمسكوا بهذا الموعد في ضوء النقاشات سريعة التطور حول السياسات والتطورات التي لا يمكن التنبؤ بها في ساحة المعركة.

ضربات أخيرة

وبصفة غير رسمية يبدي بعض المسؤولين الأمريكيين قلقهم خشية ألا تكفي الدفعة الأخيرة للحفاظ على المكاسب التي تحققت بجهد كبير في مواجهة تنظيم الدولة أو ألا تضمن الحماية للحلفاء الذين دعمتهم الولايات المتحدة في وحدات حماية الشعب الكردية وساعدوا في الحرب على التنظيم.

وترى تركيا عضو حلف شمال الأطلسي إن الفصيل الكردي جماعة إرهابية تمثل امتدادا لحركة التمرد الكردي في أراضيها.

كما أن ترامب نفسه أبدى مخاوفه على الأكراد الاثنين الماضي، فحذر تركيا من "دمار اقتصادي" إذا هاجمت الفصيل الكردي المتحالف مع الولايات المتحدة في سوريا. وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إنه يعتقد أن ترامب يشير إلى عقوبات.

ووفقا للتقديرات الأمريكية، كان تنظيم الدولة يسيطر على نحو ١٠٠ ألف كيلومتر مربع من الأرض يبلغ عدد السكان فيها حوالي ثمانية ملايين نسمة.

وكانت الإيرادات التي يحققها التنظيم تبلغ قرابة المليار دولار سنويا كما أنه استخدم مدينة الرقة السورية التي كانت عاصمته الفعلية كقاعدة للتخطيط لشن هجمات في أوروبا.

وبدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة وما كان ينفذه من ضربات جوية ومدفعية وما يقدمه من مستشارين وعتاد حربي استطاعت القوات البرية المدعومة من الولايات المتحدة في سوريا والعراق انتزاع السيطرة على مدن من أيدي المسلحين التابعين للتنظيم. وأعلن العراق النصر على التنظيم في ٢٠١٧.

ويرفض المسؤولون العسكريون الأمريكيون التنبؤ بالسرعة التي يمكن بها القضاء على أفراد التنظيم في المدن التي يوجدون بها في سوريا ويعيد هؤلاء المسؤولون التذكير بالقتال حتى الموت الذي خاضه عناصر التنظيم في مدينة الموصل في العراق.

ولا يزال التنظيم يسيطر على حوالي ٣٠٠ كيلومتر مربع في وادي نهر الفرات الأوسط وفقا لتقديرات التحالف. وكان استمرار التنظيم من الأسباب التي أذهلت وزارة الدفاع من قرار ترامب.

وهون مصدر من هواجس ترامب بشأن ما إذا كان الانسحاب سيتم خلال أسابيع أم أشهر. وقال المصدر: "كل ما يريد أن يعرفه هو أنه يحدث".

ومما يستحق الإشارة أن الأمر الذي أصدره ماتيس قبل عيد الميلاد لم يتضمن إطارا زمنيا محددا رغم أن مسؤولين أمريكيين قالوا إن القادة العسكريين أبلغوا البيت الأبيض إنه لا يمكن تنفيذ انسحاب مأمون في فترة تقل عن ١٢٠ يوما.

وقال المسؤولون إن هذا الأمر لم يتغير منذ ترك ماتيس منصبه، وتولي نائبه باتريك شانهان أمور الوزارة.

في الوقت ذاته، تواصل القوات التي تدعمها الولايات المتحدة في سوريا بما فيها الأكراد القتال مخالفة بذلك توقعات المحللين بأن تتجه شمالا على وجه السرعة استعدادا لهجوم تركي.

وقال المسؤولون الأمريكيون ودبلوماسيون إن الحلفاء يريدون أيضا معلومات عن الدور الذي سيلعبه الجيش الأمريكي بعد الانسحاب لضمان ألا تقوم لتنظيم الدولة قائمة مرة أخرى.

لكن يبدو أن الحلفاء يشعرون بارتياح للتباطؤ البادي في تنفيذ الانسحاب.

فقد قال وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لو دريان الأسبوع الماضي "يبدو أن هناك تغيرا أعتقد أنه إيجابي".

طهران ترد من بيروت على زيارة هيل: وجودنا في سورية لا يحتاج إذنا من أحد

الحياة - ٢٠١٩/١/١٦

لم تتأخر طهران في الرد على الهجوم الذي شنه وكيل وزارة الخارجية الأميركية السفير ديفيد هيل خلال زيارته لبنان عليها وعلى وجودها في سورية وعلى "حزب الله"، فأصدرت سفارتها في بيروت بيانا أكد أن "وجودنا الإستشاري العسكري في سورية، لا يحتاج إلى إذن من أحد"، فيما زار السفير الإيراني في لبنان محمد جلال فيروزنيا رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري ليطالب الولايات المتحدة بالخروج من سورية.

وبينما سلم الحريري للسفير الايراني مذكرة موجهة للرئيس الإيراني الدكتور حسن روحاني تطالبه بالافراج عن السجين اللبناني نزار زكا، أكد السفير فيروزنيا ردا على سؤال أن زيارته الحريري تأتي للرد على زيارة هيل قائلا:

"طبعا. ما يهمنا بالدرجة الأولى هو العلاقات الثنائية البناءة والمميزة بين لبنان وإيران ونركز على هذا الامر اكثر من اي شيء".

ووصفت السفارة الإيرانية زيارة هيل، الذي كان غادر بيروت لتوه، بأنها "في إطار الزيارات الإستفزازية والتحريضية لعدد من المسؤولين الأميركيين في بعض الدول والتي تتقاطع مع مستجدات إقليمية أظهرت إنتكاسة سياسات الإدارة الأميركية وفشلها وخيباتها المتكررة". واعتبرت سلسلة المواقف التي أطلقها هيل، بأنها "لا تندرج إلا في إطار التدخل السافر في شؤون الغير وإملاء القرارات"، واصفا تصريحاته بأنها "مستفزة للجمهورية الإسلامية الإيرانية".

ورأت أن "الاستراتيجية الأميركية في ظل هذه الإدارة المتعجرفة والمتخبطة والناهبة لثروات شعوب المنطقة والخارجة عن القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية والمبنية على التهويل والترويع والتهديد والتدخل في شؤون الدول، تسعى الى تغيير مسار سياسات مصالح الدول بحسب مزاجها ومصالحها الإقليمية والعالمية، ولتكريس الإحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني والمسلمين والمسيحيين في القدس الشريف. وتقوم هذه الإستراتيجية على اختلاق الحروب وإيجاد الفتن بين الدول ومكونات الشعب الواحد".

واتهمت هيل بأنه "يتجاهل أن بلده كان الحاضن الأكبر والداعم الأساسي للحركات المتطرفة الإرهابية ومنها "داعش" التي أحرقت الأخضر واليابس بدعم مالي ولوجستي إقليمي وأميركي للقضاء على محور المقاومة في المنطقة ولولا حكمة وصمود وتضحيات المتحالفين وعلى رأسهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في وجه أميركا لكانت العديد من دول المنطقة تعيش تحت رحمة الإرهابيين والتكفيريين"، معتبرة أن "أميركا تبحث عما يعوض هزائمها".

ورأت أن "وجودنا الإستشاري العسكري في سورية جاء بطلب من الحكومة السورية الشرعية".

وذكرت أنه "كون المبعوث الأميركي عمل سابقا في لبنان، يعلم جيدا كيف وقفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جانب لبنان، حكومة وشعبا، في مسعاه الى تحرير أراضيه عندما كانت ترزح أجزاء كبيرة منها تحت نير الإحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي كانت (تقف) أميركا متفرجة، وداعمة للكيان الصهيوني، فالحرص على الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله وعزته وكرامته لا يكون من خلال التغاضي عن التهديدات الإسرائيلية المتكررة للبنان".

ورأت السفارة الإيرانية أن "لبنان أصبح بفضل قيادته الحكيمة وحكومته وشعبه وجيشه ومقاومته المسؤولة، رقما صعبا في المعادلات الإقليمية بحيث لا يسمح لأي طرف بأن يملي عليه القرارات الخاطئة".

وأكدت أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية "وفي إطار العلاقات الثنائية مع الحكومة اللبنانية والتعاون المشروع مع كل الأحزاب والتيارات السياسية والإجتماعية، تواصل دورها لتكريس الإستقرار والأمن في لبنان... ولن تدخر جهدا لأي تعاون مع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني والمقاومة المفتخرة".

أما السفير فيروزنيا فقال بعد لقائه الحريري أنه بحث معه "العلاقات الثنائية والتطورات الاقليمية، ونحن ندعم كل الجهود الرامية الى التسريع في تشكيل الحكومة اللبنانية العتيدة برئاسة الرئيس الحريري، ونأمل ان تبصر النور

في أسرع وقت". وشدد على "توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية، ولطالما تعاونا مع الدولة اللبنانية سابقا وحاليا الاتجاه الذي يرسخ الهدوء والامن والاستقرار في البلد". ورأى أن الولايات المتحدة الاميركية تروج لنفسها على انها دولة غيورة على مصلحة هذه المنطقة وشعوبها، وهذا المنطق لا يصدقه أحد"، مشيرا إلى أن "الإدارة الحالية لطالما نقضت الكثير من التعهدات والالتزامات الدولية". وقال إن دول المنطقة "تدفع اثمانا باهظة نتيجة السياسات الأميركية الخاطئة، خاصة في ظل حكم الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب". واعتبر أن "الظرف الامثل لهذه المنطقة ، ليس فقط عندما تسحب الولايات المتحدة الاميركية قواتها العسكرية من الأراضي السورية، بل أن تلملم نفسها وتخرج بشكل نهائي من كل هذه المنطقة، وأن تكف عن الدعم المطلق للكيان الصهيوني المحتل".

وإذ تحدث عن وقوف بلاده إلى جانب دول المنطقة رأى أن "شعوبها تعرف الوقائع والحيثيات بشكل جيد، وتدرك حقيقة التصرفات والنوايا الاميركية المبيتة لدول وشعوب المنطقة وهذا يجعلها لا تراهن على هذا الفرس الخاسر".

وحين سئل كيف ستساعد إيران لبنان على التسريع في تشكيل الحكومة لان البعض يعتبر أنكم تاخذون الحكومة رهينة في صراعكم مع الولايات المتحدة، أجاب: "اعلنت اكثر من مرة والجمهورية الإسلامية الايرانية تؤكد ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة ،ولا اعتقد انه ينبغي ربط هذه المسألة بالعوامل الخارجية".

معهد أبحاث الأمن القومي: تحديات كوخافي تتلخص بالاستعداد لحرب محتملة

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/١٥

اعتبر "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، بمناسبة بدء ولاية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المعيّن، أفيف كوخافي، اليوم الثلاثاء، أن هذه "فترة عاصفة وغير مستقرة" من الناحية الأمنية، لأن "البيئة الإستراتيجية التي يعمل فيها الجيش الإسرائيلي ما زالت تتميز بانعدام يقين بالغ"، وأن ثمة احتمالا لنشوب حرب خلال ولايته. وبحسب تحليلات أجراها المعهد، فإن هناك "عشرة تحديات مركزية يتعين أن يتعامل معها رئيس أركان الجيش المعيّن فور دخوله إلى منصبه".

وأشارت ورقة موقف صادرة عن المعهد إلى أنه من الناحية القانونية، فإن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يخضع لإمرة الحكومة ولوزير الأمن بشكل مباشر. واعتبرت أن "هذا التعريف المقتضب والضبابي لا يعكس حجم المنصب الهائل وتعقيداته. فرئيس أركان الجيش الإسرائيلي هو شخصية وطنية ذات مهمة متميزة، وثمة شك في ما إذا كان هناك منصب مواز له في دول أخرى. ويتميز هذا المنصب بنظرة إستراتيجية واسعة، إقليمية وعالمية، لجبهة الحرب، وكذلك بنظرة عملية للأذرع العسكرية في الجبهات المختلفة...".

وتطرق المعهد إلى دخول كوخافي لمنصبه فيما تتوجه إسرائيل إلى انتخابات عامة للكنيست، بعد ثلاثة أشهر. "الواقع السياسي لفترة انتخابات قد تمس بشكل أكبر بشرعية قرارات المستوى السياسي في المواضيع الأمنية لدى

قسم من الجمهور، وأن تثقل على المستوى العسكري، وخاصة على رئيس أركان الجيش، مسؤولية زائدة من أجل القيام بتحليل موضوعي ومعني للوضع. ومن شأن التقاطب السياسي في إسرائيل أن يصعّد السجال العام حول السياسة التي ينبغي انتهاجها حيال التحديات الأمنية والتسبب بوضع شكوك إزاء الدوافع الكامنة في أساس القرارات السياسية – الأمنية".

وقالت ورقة الموقف إن هناك عشرة "تحديات" ماثلة أمام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد، زهي:

"**التهديد الإيراني النووي والتقليدي**"

تبلور في إسرائيل في السنوات الأخير المفهوم الذي بموجبه تشكل إيران "التهديد الأكبر على أمن إسرائيل. وحتى العام الأخير امتنعت إسرائيل عن العمل مباشرة ضد إيران، لكنها عملت ضدها بصورة سرية وأعدّت خيارا هجوميا ضد البرنامج النووي الإيراني".

وأضافت الورقة أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، يمكن أن يقود إلى تغيير السياسة الإيرانية بكل مع يتعلق بالبرنامج النووي، وهذا الأمر "يستوجب (من إسرائيل) العودة إلى دراسة مبدئية لهدف الخيار العسكري والطريق الصحيحة لتطبيقه".

"وفي السياق التقليدي، فإن ولاية رئيس أركان الجيش الجديد تبدأ فيما إسرائيل وإيؤران موجودتان، لأول مرة، في مواجهة مباشرة تشمل مصابين إيرانيين في سورية. وهذا الوضع يلزم ببلورة إستراتيجية عمل توضح خطوط إسرائيل الحمراء وتصر عليها من دون الوصول إلى مواجهة واسعة في الجبهة الشمالية، ما من شأنه أن يدفع إيران إلى ممارسة القوة من أراضيها ضد إسرائيل".

وحذرت الدراسة من أنه "بين إسرائيل وإيران يوجد وضع غير تناسبي في القدرة على العمل. فقد بنت إيران قدرة صاروخية كبيرة تسمح لها بضرب إسرائيل، من محيطها القريب ومن الأراضي الإيرانية أيضا. بينما عملية هجومية إسرائيلية في إيران هي عملية معقدة ومليئة بالمخاطر".

استمرار الغارات الإسرائيلية في سورية

يصف الجيش الإسرائيلي العمليات العسكرية السرية والغارات الجوية ضد أهداف إيران وحزب الله في سورية بأنها "الحرب التي بين الحروب"، بادعاء أن هدفها هو إبعاد أو إرجاء حرب بين الجانبين. واعتبرت الورقة أن هذه "الحرب التي بين الحروب" حققت "إنجازات واضحة، سواء بعرقلة التموضع الإيراني في سورية أو بتقليص نقل الأسلحة إلى حزب الله". وكرر المعهد في هذه الورقة موقفه بأن هذه السياسة الإسرائيلية "قريبة من استنفاذ نفسها بتحقيق إنجازات من دون دفع ثمن أكبر" أي الدخول في حرب واسعة.

ودعت الورقة إلى إجراء "بحث مبدئي حول النجاعة الشاملة في مجهود منع، أو تقليص، خطوات تعاظم القوة التقليدية للعدو، مثل 'مشروع دقة الصواريخ" لدى حزب الله. ومن شأن نقل مركز الثقل لهذا المشروع من سورية إلى لبنان أن يبرز التحدي الماثل أمام إسرائيل وقد يقود إلى مواجهة بين إسرائيل وحزب الله، الذي أوضح أن سياسة رد فعله لهجمات في لبنان ستكون مختلفة قياسا بالماضي".

"**الاستعداد لحرب الشمال الأولى – حرب متعددة الجبهات**"

قالت الورقة إنه يوجد ردع متبادل بين إسرائيل وحزب الله، منذ حرب لبنان الثانية. "رغم ذلك، تدل التجربة على أنه في وضع كهذا أيضا ثمة احتمال لحدوث تدهور قد يقود إلى 'حرب لبنان الثالثة'، التي ستكون أشد من السابقتين".

وتوقعت الورقة أن نتائج الحرب الأهلية في سورية من شأنها أن تقود إلى مواجهة مختلفة بين إسرائيل وحزب الله، والمصطلح الإسرائيلي 'حرب الشمال الأولى" يصف سيناريو مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله في لبنان ويمكن أن يتسع "ليشمل سورية وحتى إيران والعراق، وبسيناريو متطرف يمكن أن يشمل الجبهة الفلسطينية أيضا".

وفي هذه الحالة، وفقا للورقة، فإن وضعا كهذا لن يوزع موارد إسرائيل في عدة جبهات فقط، وإنما "سيؤدي إلى تقويض أساسي لمفهوم ممارسة القوة الإسرائيلي في الجبهة الشمالية. ويعني ذلك، أن الأشكال المألوفة لإنهاء حرب يمكن ألا تكون مشابهة للماضي، الأمر الذي يستوجب وضع مفهوم جديد لممارسة القوة العسكرية".

بناء القوة العسكرية للاجتياح البري

يبحث الجيش الإسرائيلي، منذ عقود، في معنى "الحسم" و"الانتصار" واحتمالات تحقيقهما في الفترة الحالية بواسطة وضع رؤية معدّلة، تلائم نوع الحروب الحالية، التي لا تدور بين جيوش نظامية فقط. وبحسب الورقة، فإن "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي، للعام ٢٠١٨، تجيب على ذلك بالإيجاب. وهي تصف الرؤية المعدلة لاستخدام القوة كحرب تستند إلى ضربات متحددة الأبعاد وتدمج بالتزامن بين نيران دقيقة ضد آلاف الأهداف واجتياح بري سريع وفتاك وليّن. وتنظر هذه الرؤية إلى الاجتياح على أنه عنصر هام، من خلال التوغل إلى أراضي العدو والسيطرة عليها واعتبار ذلك قيمة هامة".

وذلك خلافا للمفهوم الحالي، حيث يستند الجيش الإسرائيلي إلى "قوة نيران بواسطة سلاح الجو زالمدفعية، كانت مترددة وحذرة جدا في تفعيل القوات البرية. وعلى رئيس أركان الجيش التيقن من أنه توجد لدى الجيش قدرة فعلية على تنفيذ اجتياح بري بحجم واسع، ضد أعداء مثل حزب الله وحماس، وقادرة على مواجهة عملية طويلة السنين للتغلب على عقبات اجتماعية وسياسية لاستخدام القوة العسكرية".

حماس في قطاع غزة

قالت الورقة إن حركة حماس في قطاع غزة ليست معنية بحرب مع إسرائيل، وأنه في الوقت نفسه "ضعفت جوانب معينة في الردع الإسرائيلي. فحماس، على سبيل المثل، مستعدة اليوم لاستخدام قوتها في ظروف ملائمة لها".

وأضافت الورقة أن "الإستراتيجية الإسرائيلية مقابل قطاع غزة تعاني من ازدحام زائد لأهداف إثر مميزات أساسية في المنطقة، مثل احتكاك دائم بين الجيش الإسرائيلي ومتظاهرين غزيين على طول السياج، الوضع الاقتصادي السيء في المنطقة، الأسباب المنطقية العديدة الماثلة في أساس النشاط السكاني المدني في القطاع، حماس، وفصائل أخرى ناشطة، التي تزيد احتمالات التصعيد والوصول إلى مواجهة في نهاية الأمر. وهذا الوضع يلزم

أن تكون بحوزة الجيش الإسرائيلي خطة عمل تبرر نجاعتها ثمنها، بحيث تؤدي، في حالة المواجهة، إلى ردع حماس من شن هجمات متواصلة وتوجيه ضربة للحركة، خاصة إلى ذراعها العسكرية".

منع تدهور في الضفة الغربية

اعتبرت الدراسة أن الوضع الأمني مستقر نسبيا في الضفة الغربية، "ولذلك يبرر مواصلة النشاط العسكري الحالي، من خلال بذل جهد للحفاظ على نسيج الحياة المدنية في هذه المنطقة". لكن الورقة حذرت أنه "بغياب قرار سياسي (إسرائيلي) تجاه هذه المنطقة، يتعين على الجيش الاستعداد لإمكانية حدوث زعزعة وتفكك أمني نتيجة تطورات محتملة، يصعب تقدير حراكها والتحذير منها. وفي مركز تحول كهذا الرحيل المتوقع لأبو مازن عن المسرح السياسي، الذي قد يؤدي إلى صراع قوى، داخل فتح أو بين فتح وحماس، وحتى انهيار الإطار الأمني في المنطقة، وبضمن ذلك التنسيق الأمني و/أو اندلاع عنف واسع للجمهور الفلسطيني ضد إسرائيل والسلطة الفلسطينية نفسها".

الحفاظ على "ثقة الجمهور بالجيش"

تدل كافة الاستطلاعات في إسرائيل على وجود مستوى ثقة مرتفع لدى الجمهور بالجيش الإسرائيلي. ولفتت الورقة إلى أنه "في مقابل هذه الثقة، فإن الصورة تصبح معقدة أكثر عندما يدور الحديث عن نظرة الجمهور إلى الجوانب الاجتماعية والأخلاقية التي يمسها الجيش الإسرائيلي. وفي هذا السياق، معروفة الاختلافات بالرأي لدى الجمهور حيال مواضيع مثل الخدمة العسكرية للنساء، قضايا الدين والجيش وحتى تعليما إطلاق النار. ويشكل هذا الوضع إشارة ضوئية تحذر من صعوبة متزايدة للتفريق بين قضايا مهنية – عملانية وبين قضايا أخلاقية وأيديولوجية وسياسية أيضا".

وأشارت الورقة إلى مسألة ثقة الجمهور بالجيش قد تتأثر من نتائج حرب واسعة النطاق. "فصورة انتصار واشح في حرب خاطفة قصيرة تؤثر جدا على حكم الجمهور الإسرائيلي على الحروب ونتائجها. ولذلك، فإن التعقيدات والتحديات التي تميز المواجهات الحالية الذالع فيها الجيش الإسرائيلي تنضم إلى إحباط متواصل جراء الفجوة الواضحة بين صورة الوضع ونتائجه".

علاقة رئيس أركان الجيش والحكومة

أشارت الورقة إلى علاقات متوترة بين رؤساء أركان للجيش مع رؤساء حكومات ووزراء أمن في الماضي، خاصة وأن العلاقة بين المستويين يتميز بالتعاون والتوتر في الآن نفسه. ورأت أن أحد التحديات الهامة أمام رئيس أركان الجيش هو "الحاجة إلى توضيح وتنظيم هذه العلاقات المعقدة".

العلاقة مع قادة قيادات المناطق العسكرية

وفقا للورقة، فإنه "توجد مشكلة متكررة في تعامل رئيس أركان الجيش مع قادة المناطق (أو الجبهات). وتدل تجربة الماضي، اثناء حرب سيناء (العدوان الثلاثي على مصر) وحرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) وحرب لبنان الثانية وغيرها، على وجود فجوات إدراكية بين رئيس أركان الجيش وقائد منطقة، سواء بعملية التخطيط أو

خلال إدارة القتال. وتصل هذه الفجوات أحيانا إلى درجة المواجهة المباشرة بينهما، بصورة تمس بالقدرة على إدارة الحرب بنجاعة".

ميزانية الجيش

اعتبرت الورقة أن "مهمة مركزية لرئيس أركان الجيش الجديد هي مواصلة بناء قوة الجيش في إطار خطة متعددة السنوات وممولة، تستبدل خطة 'غدعون' ابتداء من العام ٢٠٢٠. ويتعين أن تصادق الحكومة على خطة كهذه وأن تشمل ميزانية متعددة السنوات. واستقرار الخطة مرهون باستقرار الميزانية، ويبدو أن الظروف ناضجة لاتخاذ قرار بشأن ميزانية أمن تكون نسبة من الناتج المحلي كي تشكل أساسا هاما وتمنع نقاشات حولها".

العلاقات الإسرائيلية الصينية.. تنامي يثير غضب واشنطن

الأناضول ـ ٢٠١٩/١/١٦

بقلق بالغ، تراقب الإدارة الأمريكية تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل؛ ما ينذر بأزمة في الأفق بين الحليفتين تل أبيب وواشنطن، لاسيما في ظل الحرب التجارية المستعرة بين الأخيرة وبكين.

وحسب صحيفة "هآرتس" العبرية، تفاخر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الأسبوع الماضي، بزيادة حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين بنسبة ٥٦ بالمائة، وتتركز هذه الصادرات أساسا في قطاع التكنولوجيا.

وهو ما جاء قبل ساعات من لقاء حديث بين نتنياهو ومستشار الأمن القومي الأمريكي، جون بولتون، أعرب فيه الأخير عن قلق واشنطن البالغ من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، في إشارة إلى بداية شعور الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالضيق من تلك العلاقات.

غضب ترامب

قلق واشنطن ترجمته قراءات لمحللين إسرائيليين توقعوا أن يثير التقارب بين بكين وتل أبيب وحجم الاستثمارات الصينية المتزايد في إسرائيل غضب ترامب، عندما يضع مستشاروه على مكتبه تقارير حول ذلك التقارب.

تحت عنوان "إسرائيل ستضطر إلى الاختيار بين أمريكا والصين"، كتب المحلل الإسرائيلي، ديفيد روزنبرغ، في "هآرتس"، مؤخرا، مقالا قال فيه إن "إسرائيل قد تبلغ الصين أنها مجبرة على خفض مستوى علاقاتها معها بسبب الضغوط الأمريكية".

روزنبرغ أضاف أن القلق الأمريكي تصدر لقاءات بولتون مع مسؤولين إسرائيليين، ومن الواضح أن "إدارة ترامب لن تخوض حربا تجارية مع الصين، وتترك في الوقت نفسه حليفا مهما، مثل إسرائيل، يبرم معها صفقات تجارية".

تتركز بواعث القلق الأمريكية، حسب بولتون، على الدور الصيني في إنشاء وتشغيل ميناء حيفا الجديد، ومخاطر استخدامه للتجسس على سفن البحرية الأمريكية التي تزور إسرائيل.

بولتون عبر أيضا عن قلقه من إمكانية تجسس الصين على متصلين يستخدمون وسائل اتصال من إنتاج شركات صينية، خاصة "هواوي" و"ZTE".

لم يعد القلق الأمريكي خلف ستار، إذ كتب عاموس هارئيل، في تحليل بـ"هآرتس" الأسبوع الماضي، أن المعارضة الأمريكية باتت واضحة، وربما تقيد حرية إسرائيل.

ونقلا عن مسؤولين إسرائيليين، قال هارئيل، في تقرير آخر قبل شهرين، إن مسؤولين أمريكيين عبروا عن غضبهم الشديد من تغلغل الصين في السوق الإسرائيلية.

ونسب إلى الإسرائيليين قولهم إن "الأمريكيين انفجروا غاضبين في وجوهنا، وقالوا إن الولايات المتحدة لن تقبل أن تكون صديقة لدولة تبني الصين لها موانئها".

الأسطول السادس وميناء حيفا

هارئيل ذهب إلى أن البحرية الأمريكية ربما تمتنع عن دخول الموانئ الإسرائيلية، تحت وطأة ما وصفه بـ"تسليم إسرائيل مفاتيح موانئها للصين".

وأوضح أن هذه الأقوال وردت في مؤتمر عقد نهاية أغسطس/ آب الماضي، بمشاركة مختصين أمريكيين، لبحث "قضايا أمنية متعلقة بإسرائيل ومنطقة البحر المتوسط".

وتحدث في ذلك المؤتمر الجنرال احتياط في الجيش الإسرائيلي، البروفيسور شاؤول حوريف، الذي تولى سابقا مناصب مهمة، مثل قيادة البحرية، ورئاسة وكالة الطاقة الذرية.

حوريف قال إن على تل أبيب إيجاد آلية لضمان أن الاستثمارات الصينية في إسرائيل لن تشكل أي خطر على أمنها القومي.

ونسب هارئيل إلى مختصين أمريكيين عملوا سابقا في وزارة الدفاع القول إن "إسرائيل فقدت عقلها عندما سلمت مفاتيح ميناء حيفا الجديد للصين.. وعندما تتولى الشركات الصينية إدارة الميناء، فلن تتمكن البحرية الإسرائيلية من الحفاظ على علاقاتها الوطيدة مع الأسطول السادس الأمريكي".

الشركات الصينية في إسرائيل

قبل ثلاث سنوات ونصف، فازت شركة "SIPG" الصينية بمناقصة لتوسيع ميناء حيفا، على أن ينتهي العمل في المشروع عام ٢٠٢١، ثم تتولى الشركة الصينية إدارة الميناء، لمدة ٢٥ عاما.

وذكرت "هآرتس" أن شركة صينية أخرى حصلت على عقد لبناء ميناء جديد في أسدود.

وفي صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، كتب البروفيسور جيكوب ناغل، وهو مستشار سابق في الأمن القومي الإسرائيلي، أن "الصين تنظر إلى أبعد من ميناءي حيفا وأشدود".

وتابع في مقال له مؤخرا أن "الشركات الصينية تسعى إلى الفوز بعقود تنفيذ مشروعات أخرى، مثل شبكة الأنفاق تحت الأرض في منطقة جبال الكرمل الشمالية مع نظام التحكم بها".

بعد الانفتاح الإسرائيلي على الصين، دخلت عشرات الشركات الصينية السوق الإسرائيلية، خلال العقد الأخير، إما بشكل مستقل أو عبر شراكات مع شركات إسرائيلية.

عملت تلك الشركات في مجالات وسائل النقل والبنى التحتية والزراعة والإنتاج الغذائي.

وفي ٢٠١٤ استحوذت شركة صينية على الحصة الأكبر من أسهم "تنوفا"، وهي الشركة الرائدة في مجال منتجات الألبان بإسرائيل.

وبحسب ناغل فإن "شركات صينية تسعى إلى الاستحواذ على شركة التأمين الإسرائيلية العملاقة (فينيكس) وشركة اتصالات فضائية مدنية إسرائيلية كبرى".

ومما يثير قلق المستويات الأمنية الأمريكية، حسب ناغل، هو تقاطع عمل الشركات الصينية مع مشاريع عسكرية إسرائيلية، أو قربها من مواقع استراتيجية إسرائيلية.

كما يثير تطور علاقات شركات الريادة التكنولوجية الإسرائيلية الصينية قلق الأمريكيين، خاصة مع إمكانية استخدام الصين التكنولوجيا الإسرائيلية التي تستوردها في صناعاتها العسكرية، ما قد يساهم في جعل الصين دولة عظمى في مجال التكنولوجيا العسكرية.

خيارات إسرائيل

مع خروج القلق الأمريكي إلى العلن، وبداية تحوله إلى غضب من تعزيز العلاقات الإسرائيلية الصينية، تواجه تل أبيب ضغوطا أمريكية ستحدد مستقبل تلك العلاقات.

وقال أيمن يوسف، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية بفلسطين، إن "التدخل الأمريكي كان حاضرا وبقوة عند تخطي العلاقات الإسرائيلية مع الصين حدودا معينة".

وأضاف يوسف، في حديث للأناضول، أن التخوف الأمريكي ينصب استراتيجيا وسياسيا وجيوسياسيا حول إمكانية استفادة الصين من التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة، خاصة أن جزءا من تلك التكنولوجيا مصدره هو دول غربية، منها الولايات المتحدة.

من هذا المنطلق، فإن التعاون بين إسرائيل والصين ربما تكون له تبعات خطيرة على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، لما في ذلك من تأثير على توازن القوى في منطقة شرق آسيا، خاصة في ظل استفادة الجيش الصيني من تحسين قدراته العسكرية على حساب حلفاء الولايات المتحدة في الجوار الصيني.

وتصاعدت المخاوف الأمريكية بعد تهديدات بكين مؤخرا بشن عمل عسكري ضد تايوان (تعتبرها جزءا من الصين)، التي وسعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول العالم.، ولا سيما الغرب.

وعما يمكن أن تقوم به إسرائيل في ظل هذه المعادلة، قال يوسف: "من التجربة نعلم أن إسرائيل تعمل دائما على توفير خيارات متعددة لنفسها، وإمكانية التدخل للحد من تعمق العلاقات الإسرائيلية الصينية قد تكون مهمة صعبة لواشنطن".

وأرجع هذه الصعوبة إلى أن "إسرائيل ستعمل على تهدئة الغضب الأمريكي من خلال تكرارها التأكيد على أن التكنولوجيا التي تزود بها الصين ستكون لأغراض مدنية فقط".

وربما تلجأ إلى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ليعمل من خلال مناصري إسرائيل في الكونغرس على تخفيف الضغوط الأمريكية.

ويعزز من الاحتمال الأخير تصريحات ودراسات كشفت عن تنسيق بين اللوبي الصهيوني واللوبي المؤيد للصين في الولايات المتحدة، لذا ربما يعملان معا على عدم تدخل واشنطن، خاصة وأن إسرائيل ترى أن الصين قوة صاعدة في المنظومة الدولية، ولا بديل عن البقاء على تماس مباشر معها.

طبول الحرب تقرع مجدداً: هل تهاجم أميركا إيران؟

الأخبار ـ ٢٠١٩/١/١٦

طلبُ مستشار الأمن القومي جون بولتون من «البنتاغون» إعداد خطة لعملية عسكرية ضد إيران يكشف عن نية الجناح الذي يمثله في الإدارة، والذي بات أغلبياً بعد خروج العسكريين منها، محاولة المضي قدماً بأجندته الخاصة في الشرق الأوسط والتي تُقدم للرئيس الأميركي باعتبارها مقدمة ضرورية يفترض أن تسبق التركيز على التصدي للصعود الصيني الذي يشكّل هاجساً أولوياً بالنسبة إلى ترامب. هذا الأخير لم يحسم موقفه بعد نظراً للمخاطر والأكلاف الكبرى المترتبة عن مثل هذا الخيار وانعكاساته السلبية المحتملة على المستوى الداخلي الأميركي.

المعلومات التي كشفتها «وول ستريت جورنال» عن طلب مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون لـ«البنتاغون» إعداد خيارات لضربة عسكرية ضد إيران، رداً على قصف صاروخي لمحيط السفارة الأميركية في بغداد لم ينجم عنه ضحايا، ليس مستغرباً. لو قيض لبولتون أن يكون في موقع الرئيس دونالد ترامب، لكانت الحرب قد شنت على إيران منذ تسلّمه السلطة في بداية ٢٠١٧. يشعر بولتون بأنّ «المهمة تجاه إيران لم تنجز»، تماماً كما كان فريق بوش الابن يعتبر أن المهمة الخاصة بتغيير النظام في العراق لم تنجز خلال حرب ١٩٩١ بذريعة تحرير الكويت، فعمل على إنجازها عبر غزوه سنة ٢٠٠٣. إيران، بنظره، هي الدولة الوحيدة «الباقية وتتمدد»، بين لائحة الدول المستهدفة بعملية «تغيير الأنظمة»، والحقيقة تدميرها كدول كما ذكرت شيرين هانتر، الأستاذة في جامعة جورج تاون والمتخصصة بالشؤون الإيرانية. دُمر العراق عام ٢٠٠٣ وتلته ليبيا عام ٢٠١١، وباتت سوريا دولة منكوبة بعد المواجهة المحلية/ الإقليمية/ الدولية التي دارت على أراضيها. وهو ممن يعتبرون أن غزو العراق «قصة نجاح»، ليس انطلاقاً من الذرائع والأهداف التي استخدمت لتبريره، كنزع أسلحة الدمار الشامل أو دمقرطة الشرق الأوسط، بل استناداً إلى غايته الفعلية، وهي اجتثاث الدولة المركزية واستبدال فدرالية الطوائف والإثنيات بها. لكن بولتون ليس رئيساً للولايات المتحدة. صحيح أن موازين القوى داخل الإدارة قد تحسنت لمصلحته مع رحيل «آخر العقلاء»، وزير الدفاع السابق جايمس ماتيس، وأنه أكثر أفرادها تواصلاً مع الرئيس وتأثيراً عليه، إلا أن لهذا الأخير رأيه وحساباته التي قد لا تتطابق مع رغبات مستشاره للأمن القومي. الأكيد أن ترامب اليوم، حسب عدة مصادر تواصلت معها «الأخبار»، بعضها في الولايات المتحدة وأخرى مطلعة على النقاش في الإدارة، يستمع جيداً للآراء المؤيدة والمعارضة لعملية عسكرية ضد إيران والقرار يعود إليه.

رأي جديد – قديم

تحريض بولتون، وائتلاف واسع يضم تيارات أيديولوجية وجماعات مصالح متعددة في أميركا، على ضرب إيران، أمر قديم يتصاعد أو يتراجع ارتباطاً بالظروف السياسية. تصاعد هذا التحريض مثلاً قبل انتخاب ترامب عند إعلان الرئيس السابق باراك أوباما «استدارته» الشهيرة نحو آسيا، وهي خطوة أصابت بالهلع الأوساط المذكورة نظراً لتداعياتها الإقليمية المحتملة على حلفاء الولايات المتحدة في إسرائيل وبعض الأنظمة الخليجية. تشير مصادر مطلعة في الولايات المتحدة إلى أن السؤال الأبرز الذي طرحه المعارضون لخطوة أوباما هو: «من سيملأ الفراغ الناجم عن انسحاب أميركي جزئي أو كلي من الشرق الأوسط الناتج من قرار الاستدارة؟». بعض المعارضين للقرار، والمؤثرين بين النخب السياسية والأكاديمية، مثل أستاذ علم الاجتماع الأميركي – الإسرائيلي في جامعة كولومبيا أميتاي اتزيوني ذهبوا لدرجة الدفاع عن ضرورة الشراكة مع الصين بدلاً من العمل على مواجهتها والتفرغ لاستكمال تغيير الوقائع في الشرق الأوسط. يشرح اتزيوني في كتاب أصدره سنة ٢٠١٢ بعنوان «نقاط ساخنة: السياسة الخارجية الأميركية في عالم ما بعد حقوق الإنسان»، أي في السنة نفسها التي أعلنت فيها الاستراتيجية الأميركية الجديدة، «أن الصين يجب أن تعامل في المدى القريب كشريك محتمل في نظام عالمي متغيّر بدلاً من احتوائها وتحويلها إلى عدو.

في الوقت ذاته، تبقى النقاط الساخنة الفعلية في الشرق الأوسط، لا في العراق وأفغانستان وحدهما، بل في إيران وباكستان». وتذكر المصادر بأن اتزيوني الذي يعتبر أن إيران هي الدولة المرشحة لملء الفراغ الناجم عن انسحاب أميركي من الشرق الأوسط ينبغي أن تمنع من ذلك عبر إضعافها بنيوياً، لا عبر حصارها والسعي لزعزعة استقرارها الداخلي من خلال دعم حركات المعارضة. المطلوب برأي ايتزيوني عطبها بنيوياً من خلال القصف التدميري لبناها التحتية المدنية، كمقدمة تمهّد لمشروع تقسيمي عبر دعم الحركات المعارضة والانفصالية المسلحة فيها. واللافت أن الأستاذ الإسرائيلي الأميركي لا ينظر إلى حركات المعارضة «الديمقراطية» كحليف لأنها «قومية» ومتمسكة بحق إيران بالتطور من خلال امتلاك التكنولوجيا النووية. المطلوب نكبها وتقسيمها. ولا شك في أن المعلومات المتواترة عن مساندة أميركية متزايدة للمجموعات الانفصالية الكردية والأهوازية ولمنظمة مجاهدي خلق ترجمة لهذا المنطق حسب المصادر. هي ترى حالياً أن بولتون أصبح متحرراً من الضوابط بعد رحيل العسكريين من الإدارة، وأنه يخاطب «البنتاغون» والاستخبارات وبقية المسؤولين باعتباره ممثلاً للرئيس، ما يثير استياءً متصاعداً عند قسم منهم، وما يفسر التسريبات التي سُرِّبَت في وسائل الإعلام أخيراً عن نمو حالة قلق وامتعاض في صفوفهم. على الرغم من ذلك، تضيف المصادر، لم تُسمع مواقف علنية معترضة على توجهاته حتى الآن. وبطبيعة الحال، إن الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة يرمون بثقلهم خلف بولتون من خلال جماعات الضغط الموالية لهم والنافذة في واشنطن.

مغامرة شديدة الخطورة

مصادر أخرى تحدثت لـ«الأخبار» تجزم بأن الرئيس الأميركي لم يحسم موقفه بعد من هذا الخيار، على الرغم من ميله إلى محاولة توظيف المعلومات الواردة عنه في وسائل الإعلام كوسيلة لترهيب إيران والضغط عليها من

دون الموافقة بالضرورة على وضعه موضع التنفيذ. الحجة الأقوى بنظر هذه المصادر التي يمتلكها معارضوه، وأولهم العسكريون، أثمانه غير المعروفة ونتائجه غير المحسومة. «لا أحد يمكنه التكهن بردّ فعل إيران ولا بمدى اتساعه. ترامب يريد استسلامها لشروطه، لكنه لا يرغب أبداً في التورط في عملية متدحرجة قد تبدأ بحملة قصف جوي مدمّرة، لكنها من الممكن أن تتحول، بعد رد إيراني عنيف ومستمر في أكثر من ساحة حيث لإيران حلفاء، إلى انزال قوات ومعارك برية مع ما يعني ذلك من أكلاف باهظة مادياً وبشرياً. ترامب مغامر، لكنه يعلم جيداً تبعات مثل هذه الخيارات على شعبيته في الولايات المتحدة، حيث يعارض القطاع الأعظم من الرأي العام التورط مجدداً في حروب مديدة، وفي مقدمته الكتلة الموالية للرئيس التي انتخبته أيضاً لرفضه المضي بمغامرات عسكرية خارجية. وما إعلانه مجدداً قراره سحب قواته من سوريا وخفض عددها في أفغانستان سوى ترجمة لإدراكه للانعكاسات الإيجابية لمثل هذه القرارات على معدلات شعبيته في سياق يتعرض فيه لحملة شرسة داخل البلاد هدفها ضرب صدقيته».

«هو يستمع إلى بولتون وبومبيو، لكنه لا يتجاهل تحذيرات العسكريين، ولا قيام البعض بتحويل نقاش من المفترض أن يدور في غرف مغلقة إلى نقاش علني في وسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام ضد التداعيات الوخيمة للخيار العسكري في مواجهة إيران. القرار يعود إليه، وهو ليس مجرد دمية بيد مستشاريه أو وزرائه، وهدفه الأول أن يعاد انتخابه لولاية ثانية وتجنب أي خطوة قد تحول دون ذلك» تختم المصادر.

ماليزيا تحظر استضافة أي فعاليات تتضمن إسرائيل أو ممثليها

عربي بوست . ٢٠١٩/١/١٦

أعلنت ماليزيا، الأربعاء ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، أنها لن تستضيف أي فعاليات في المستقبل تشمل إسرائيل أو ممثلين عنها، مؤكدةً أن القضية الفلسطينية بالنسبة لها ليست قضية دينية فحسب وإنما حقوق إنسان أيضاً. جاء ذلك في تصريحات لوزير الخارجية الماليزي، سيف الدين عبد الله، الأربعاء، عقب اجتماعه مع ائتلاف منظمات إسلامية. وأكد وزير الخارجية الماليزي، سيف الدين عبد الله أن الحكومة لن تتراجع عن قرارها حظر رياضيين إسرائيليين من المشاركة في بطولة العالم للسباحة البارالمبية ٢٠١٩. وقال إن حكومة البلاد أكدت الأسبوع الماضي، أنه لا يمكن لأية وفود إسرائيلية دخول ماليزيا سواء كان لحضور مباريات رياضية أو لأحداث أخرى، وذلك في إطار «التضامن مع الشعب الفلسطيني». وتابع: «كما قررت الحكومة أن ماليزيا لن تستضيف أي فعاليات أخرى تتعلق بإسرائيل أو ممثليها. وهذا بالنسبة لي هو قرار يعكس موقف الحكومة الثابت بشأن القضية الإسرائيلية»، حسب ما نقلت وكالة أسوشيتد برس.

ليست قضية دينية فحسب

ومضى في القول: «القضية الفلسطينية ليست قضية دينية فحسب، بل هي قضية انتهاك لحقوق الإنسان (..) هي قضية كفاح بالنيابة عن المضطهدين». وكان رئيس الوزراء مهاتير محمد، قال في تصريحات صحفية:

«لن نسمح لهم (للرياضيين الإسرائيليين) بالمشاركة إذا جاءوا، فهذه جريمة». وتعليقاً على الضغوط المتزايدة التي تمارسها اللجنة البارالمبية الدولية، واللجنة الأولمبية الإسرائيلية على ماليزيا في هذا الشان، أضاف محمد: «إذا أرادوا أن يسحبوا حق استضافة ماليزيا للبطولة، يمكنهم محاولة القيام بذلك». واللجنة البارالمبية الدولية هي المسؤولة عن تنظيم رياضات الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتستضيف ماليزيا بطولة العالم للسباحة البارالمبية ٢٠١٩، في الفترة من ٢٩ يوليو/تموز وحتى ٤ أغسطس/آب المقبلين. والبطولة ستكون واحدة من الفعاليات التأهيلية للألعاب الأولمبية للمعاقين عام ٢٠٢٠ في العاصمة اليابانية طوكيو، والتي من المقرر أن يتنافس فيها أكثر من ٦٠٠ رياضي من ٧٠ دولة.

"بوليتيكو": هكذا أصبح العالم رهينة لتغريدات ترامب المفاجئة

عربي ٢١ . ٢٠١٩/١/١٥

نشرت صحيفة "بوليتيكو" الأمريكية تقريرا تحدثت فيه عن تعامل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، مع معضلات السياسة الخارجية عبر تغريداته على تويتر ليصبح العالم رهينة قرارات الرئيس المفاجئة التي ينشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقالت الصحيفة في تقريرها الذي ترجمته "عربي٢١"، إنه على الرغم من تأثر الأمريكيين بالمشاكل الداخلية التي تسيطر على المشهد السياسي الأمريكي، إلا أن قادة العالم وسكان الشرق الأوسط باتوا أكثر قلقا بشأن التحولات والتغيرات في مخططات ترامب حول سحب القوات الأمريكية من سوريا.

وأفادت الصحيفة أنه خلال الأسابيع الأخيرة، عاشت إدارة ترامب مشهدا سياسيا خارجيا، خاض فيه كبار المسؤولين، بمن فيهم الرئيس نفسه، صراعا علنيا بسبب خلافاتهم حول سوريا ومستقبل الشرق الأوسط، عبر سلسلة من التصريحات المربكة وأخرى مضادة، فضلا عن التأكيدات والتضاربات حول ما تعتزم الولايات المتحدة القيام به وما لا تنوي فعله.

في الحقيقة، يغلب على المشهد السياسي الأمريكي الفوضى. وعندما يصدر قرار مماثل عن القوة العظمى الأولى في العالم في قضية محورية مثل سوريا، يعني ذلك أن هناك خطأ ما.

وذكرت الصحيفة أن سياسة الولايات الأمريكية المتعلقة بسوريا تعتبر خير دليل على وجود خطأ ما في الطريقة التي تتخذ بها إدارة ترامب قراراتها، كما يمكن اعتبار ذلك بمثابة دراسة حالة حول السبب وراء حاجة الولايات المتحدة لاتباع إجراءات فعالة لتخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية. ودون اتباع هذه الإجراءات، شاهد العالم بأسره ما نتج عن ذلك من فوضى مع احتمال زيادة زعزعة الاستقرار في المناطق غير المستقرة، مما يشير إلى أن الولايات المتحدة حليف غير ملتزم وغير جدير بالثقة.

وأشارت الصحيفة إلى أن ترامب صدم العالم يوم ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عندما نشر رسالة على تويتر أعلن فيها أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها المؤلفة من ٢٠٠٠ جندي من سوريا، حيث قال: "إن الجنود سيعودون إلى وطنهم الآن لأن تنظيم الدولة قد هزم".

وكان رد الفعل على هذا التصريح سريعا وانتشر الذعر على نطاق واسع. مع ذلك، كانت هناك بعض الاستثناءات من بينها إشادة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بهذا القرار، مشيرا إلى أن "ترامب على حق في اتخاذ هذه الخطوة".

ونتيجة لقرار الانسحاب المفاجئ من سوريا، أرسل وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، رسالة استقالته على الفور، حيث تضمنت انتقادات لاذعة لترامب، كما أخبره فيها أن قوة الولايات المتحدة مستمدة من تحالفاتها وشراكاتها ومن وجهة نظرها الواضحة حول أعدائها ومنافسيها الاستراتيجيين في المنطقة.

وأفادت الصحيفة أنه خلال اجتماع في مجلس الشيوخ، أدان السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، قرار الرئيس مشيرا إلى تداعياته الكارثية على الأمن القومي وأنه بمثابة وصمة عار على شرف الولايات المتحدة. الجدير بالذكر أن العديد من الحلفاء الأوروبيين الذين لديهم قوات في سوريا حاولوا إقناع الرئيس الأمريكي بالعدول عن هذا القرار.

وبينت الصحيفة أن ضعف التخطيط في إدارة ترامب بدا واضحا للجميع. فقد أكد مسؤولون من البنتاغون أنهم تلقوا أوامر بالانسحاب خلال ٣٠ يوما، لكن ترامب بدأ يتراجع عن قراره وسط الغضب المنتشر، الأمر الذي دفعه لإرسال مستشار الأمن القومي، جون بولتون، ووزير الخارجية، مايك بومبيو، إلى الشرق الأوسط لتهدئة الأوضاع هناك.

وقالت الصحيفة إنه بالعودة إلى واشنطن، يبدو أن الجدول الزمني للانسحاب من سوريا طرأت عليه بعض التعديلات، حيث يدعي ترامب زورا أنه لم يحدد توقيت الانسحاب قائلا: "لم أذكر أبدا أن هذه الخطوة ستحدث بسرعة أم ببطء" (في الواقع، أكد أن الانسحاب سيتم "الآن"). في هذه الأثناء، سافر بولتون إلى إسرائيل، حيث كانت الحكومة هناك حريصة على عدم انتقاد ترامب في العلن، مؤكدة فقط أن إسرائيل تستطيع الدفاع عن نفسها وسوف تواصل ذلك.

وفي هذا السياق، قال مسؤول إسرائيلي بارز إن "الحكومة في حالة صدمة. في الحقيقة، لا يعرف ترامب حجم التواجد العسكري الإيراني في المنطقة". ولم يكن تصريح ترامب حول إيران الذي قال خلاله "يمكنهم فعل ما يريدون في سوريا" مفيدا بالنسبة لإسرائيل.

وأوردت الصحيفة أن بولتون أدلى بتصريحات كانت بمثابة منعطف حاد، حيث أخبر المراسلين بأن القوات الأمريكية ستبقى متواجدة في سوريا حتى هزيمة آخر مقاتل من تنظيم الدولة وحتى تقدم تركيا ضمانا بأنها لن تهاجم حلفاء واشنطن الأكراد. أما في تركيا، فقد كان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، غاضبا ورفض مقابلة بولتون عند وصوله إلى أنقرة. كما أعلن وزير الدفاع التركي بنبرة تحدي عن الاستعدادات "المكثفة" من قبل تركيا لضرب القوات الكردية.

من جهته، أعلن بومبيو أن تهديدات أردوغان الموجهة ضد الأكراد لن توقف قرار ترامب بشأن الانسحاب من سوريا. وقد كشفت تصريحات بولتون أن قرار الانسحاب قد وقع تأجيله إلى أجل غير مسمى، فيما اقترح بومبيو، الذي كان يعارض الانسحاب سرا، حدوثه، لكنه أخبر حلفاء واشنطن العرب، الذين سيطر عليهم الارتباك بسبب التغير المفاجئ في قرارات ترامب، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بطرد "جميع الجنود الإيرانيين من سوريا". وأكد أن قرار الانسحاب من سوريا لا يتجاوز كونه مجرد "تغيير تكتيكي".

وفي الختام، أوضحت الصحيفة أن هذه الفوضى التكتيكية والاستراتيجية التي تسيطر على سياسات الولايات المتحدة أسفرت على شعور حلفاء واشنطن بالخيانة. ويعرف الأكراد أن ترامب قد أدار ظهره لهم فجأة، بغض النظر عن كيفية تجسيد سياسته. كما تعرضت تركيا لتهديدات شديدة اللهجة من قبل الرئيس الأمريكي، بينما كانت كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وأي شخص يتابع الأوضاع السياسية، شاهدة على سياسة واشنطن التي لا يمكن التنبؤ بها.

تفاقم الأخطار

خالد صادق . وكالة سما . ٢٠١٩/١/١٥

ما يشهده المسجد الأقصى المبارك من أحداث يدل بشكل قاطع على ان «إسرائيل» ماضية في مخطط التقسيم الزماني والمكاني له، وفرض سياسة الأمر الواقع على المسلمين في كافة بقاع الأرض، خاصة ان الأمور مواتية اليوم أكثر مما مضي لتمرير هذا المخطط التقسيمي، فالتطبيع العربي والإسلامي مع الاحتلال الصهيوني على أشده، والإدارة الأمريكية تساند «إسرائيل» بلا حدود، والمجتمع الدولي يتغاضى عن ممارسات الاحتلال ومخططاته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، والأمر كله يقع على عاتق الفلسطينيين، وفصائل المقاومة التي سخرت كل إمكاناتها البشرية واللوجستية للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك وحمايته من اطماع الاحتلال، ولعل الأحداث التي شهدها الأقصى، باحتجاز عدد من المصلين، والاعتداء على سدنتة وحراسه وموظفين في الأوقاف، تفجر معركة جديدة بين المقدسيين والاحتلال الصهيوني، وقد تمتد الأحداث لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨م، وقد تتكرر معركة البوابات مجددا فالقدس على صفيح ساخن والمقدسيون غاضبون من سياسة الاحتلال واجراءاته التعسفية في المسجد الاقصى المبارك..

وهنا فنحن لا نريد ان نسقط دور الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم في الدفاع عن الأقصى وحمايته من الاحتلال وتزايد أطماعه في فرض التقسيم الزماني والمكاني داخله، كخطوة أولى لهدمه ومحو أثره، وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، فالأقصى قضية لا تخص الفلسطينيين فحسب، إنما تخص الأمة العربية والإسلامية، فالأردن ممثلا بملكها من المفترض ان له وصاية تاريخية على المسجد الأقصى، والمغرب ممثلا بملكها يحمل لقب رئيس لجنة القدس، وهذه المسميات من المفترض أنها ليست مجرد مسميات بروتوكولية فحسب، إنما منوط بها الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك وحمايته من أطماع الاحتلال الصهيوني، لكن أمام هذه الأحداث الخطيرة التي يتعرض لها الأقصى، وأمام الانتهاكات اليومية لحرماته، والمخططات الصهيونية التي تحاك ضده ليل نهار، لم نسمع صوتا للمملكة الأردنية، ولا للمملكة المغربية، مما جعل «إسرائيل» تتمادى في غيها وتقوم بمسلسل اقتحامات يومي وتمارس طقوسها التلمودية داخل باحات الأقصى ويرتدي المستوطنون قبعات كيبا التلمودية لرمزيتها الدينية كرسالة للعالم الاسلامي ان الوعد قادم والهيكل سيقام على انقاض الاقصى.

تسعون مستوطناً اقتحموا بالأمس المسجد الأقصى، في فترة الاقتحامات الصباحية بحراسة مشددة من قوات الاحتلال، وقد حاول حراس وسدنة مسجد الصخرة، منع اقتحام أحد عناصر شرطة الاحتلال الولوج إلى المسجد بقبعته التلمودية (كيبا) واضطروا إلى إغلاق أبواب مسجد قبة الصخرة، بعد إصرار شرطة الاحتلال على اقتحامه، وعدم خلع الـ (كيبا) عن رأس أحدهم، الأمر الذي اغضب عناصر الشرطة الصهيونية التي قامت بالاعتداء على الرجال والنساء في الأقصى بشكل همجي، وعندما حاول المقدسيون فك الحصار عن المصلين والحراس داخل الأقصى تعرضوا للاعتداء والضرب المبرح، حيث أصيب الشيخ عمر كسواني مدير المسجد

الأقصى وعدد من موظفي الأوقاف الأمر الذي أدى إلى توتر الأوضاع بشكل كبير وتجمع عدد كبير من المقدسيين أمام بوابات الأقصى لفك الحصار عن إخوانهم المحاصرين داخل باحاته وهو ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المقدسيين، وتوتر في الأوضاع داخل البلدة القديمة مما ينذر بقرب اشتعال الأحداث مع تكرار سيناريو الاقتحامات اليومية للاقصى.

موجات الغضب في القدس تتسارع، ولها تبعات على الأرض قد نشهدها في أي لحظة، والاحتلال الذي يتعامل مع القدس بسياسة عنجهية فيها تحد كبير لمشاعر المقدسيين والفلسطينيين والمسلمين في شتى بقاع الأرض، يبدو انه لا يدرك حجم المأزق الذي سيقع فيه، فدائما الفلسطينيون يرفعون شعار ان القدس والأقصى خط احمر، وله خصوصية في ردات الفعل الشعبية لأنه يمثل عاملا وجدانياً كبيراً في نفوسهم، ورمزاً تاريخياً وحضاريا وروحيا للوطن، لذلك على الاحتلال ان يتحمل النتائج، ويدرك ان الشعب لن يتخلى عن أقصاه، ولا يجب ان يغتر الاحتلال بالصمت الرسمي العربي والإسلامي على سياساته، ويشرع في تنفيذ مخططاته داخل الأقصى، فللأقصى شعب يحميه، وأمة قادرة على الدفاع عنه، وكلما حاول الاحتلال ان يمرر أياً من مخططاته تجاه الأقصى، يصطدم بموجة غضب عارمة يبدؤها المقدسيون، وتمتد لتشمل الشعب الفلسطيني كله والأمة العربية والإسلامية، وعلى «إسرائيل» ان تدرك جيدا أنها قبل ان تنفذ مخططها في الأقصى وتقوم بهدمه لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، يجب ان تقضي على الأمة الإسلامية كلها قبل ذلك، لأن هذه الأمة سخرت نفسها لحماية اقصاها دون ان تبالي بحجم التضحيات التي ستقدمها في سبيل ذلك.

أزمة النظام الفلسطيني

نبيل عمرو . الشق الأوسط . ٢٠١٩/١/١٦

حاول العالم، وباستجابة فلسطينية، استحداث نظام سياسي جديد للفلسطينيين، تجسد في إقامة سلطة وطنية ذات صلاحيات محدودة، على مناطق الضفة الغربية وبعض القدس وكامل قطاع غزة المخترق آنذاك بعدد من المستوطنات. وفي هذا الاتجاه تم تأسيس برلمان منتخب انبثقت عنه حكومة، وبنيت عليه مؤسسات.

وقد ارتبط مشروع النظام الجديد بتطورات العملية السياسية التفاوضية مع إسرائيل، فإن مضت هذه العملية قدماً نحو اكتمال مشروع الدولة، فإن النظام السياسي الجديد يتطور ويتكرس، وإن فشلت العملية أو تعثرت في أول الطريق أو منتصفه، فلا مناص من أن يكون أول الضحايا هو النظام الجديد. وهذا ما حدث بالضبط، فقد انتهى دور المجلس التشريعي بضربتين قاضيتين؛ أولاهما من إسرائيل حين اعتقلت عدداً كبيراً من أعضائه، وثانيهما من «حماس» حين قامت بالانقلاب الذي أجهز عملياً وسياسياً على أي احتمال بأن يعود النظام «الجديد» إلى العمل.

انهيار النظام الذي حاول العالم إنشاءه، أفرز انهيارات مروعة في كامل أنحاء الجسم السياسي الفلسطيني، فصار عند الفلسطينيين حكومتان ونظامان، ودخلت الحالة الفلسطينية إلى نفق بدا حتى الآن أن لا مخرج منه. وهذا التطور التلقائي أفرز أولويات أمر واقع يستحيل تفاديها، إذ صار الصراع على السلطة المحدودة وهوامشها الضيقة، أقوى بكثير من الصراع الأساسي الذي تشكلت الحركة الوطنية الفلسطينية على أساسه، والمعني هنا الصراع مع إسرائيل.

أدرك سدنة الطبقة السياسية الفلسطينية، أن النظام الذي حاول العالم تثبيته لم يعد ممكناً الاستمرار فيه، وأن النظام القديم الذي سلم مقاديره للجديد، والذي هو نظام منظمة التحرير، قد تداعى وأفرغ من محتواه.

وبحكم طغيان الرهان على السلطة ومؤسساتها ودعم العالم لها، تحولت المنظمة إلى إطار تراثي يتمتع بشرعية قوية وقدرات ضعيفة للغاية، فضلاً عن أن عدوى الانقسام والتشرذم انتقلت إليها، وتبدو بحالتها الراهنة كما لو أنها صورة طبق الأصل مما آلت إليه السلطة، أي النظام الجديد، من انقسام يبلغ حد استحالة التوحيد.

يكمن المأزق في حيرة الطبقة السياسية الفلسطينية في الإجابة عن سؤال: ما العمل في هذا الأمر بالذات؟

لا اجتهادات ولا إجابات موحدة؛ بل أسئلة متروكة للظروف.

هل يتجه القوم إلى ترميم النظام الجديد بتدعيم ما تبقى منه، كانتخاب مجلس تشريعي ثالث، وتشكيل حكومة منبثقة عنه؟

لا يقين في هذا الأمر؛ لأن السؤال البديهي هو: هل الانتخابات أولاً ثم الوفاق بين المتخاصمين، أم الوفاق أولاً ثم الانتخابات بعد ذلك؟

صعوبة الإجابة الحاسمة عن هذا السؤال تترك أمر النظامين القديم والجديد في ذمة التطورات التي يؤثر فيها بشكل واضح الخصم الإسرائيلي، وإلى حد ما المحيط الإقليمي والدولي.

ثم هل تودع الطبقة السياسية النظام الجديد بصورة نهائية، وتعود إلى إحياء النظام القديم الذي هو نظام منظمة التحرير؟ وهنا تنهض حقيقة في غير مصلحة هذا الخيار؛ بل وحتى في غير منطقيته، فنظام المنظمة لم يقم بقرار، ولم يعمر بقرارات، ولم يكتسب قوته من مجرد كونه خياراً سليماً في وقت ما؛ بل لكونه بني على مرتكزات قوية، أهمها القوة العسكرية الفعالة في وقت التأسيس والإدامة، وقوة الوحدة الداخلية التي كانت أقوى من الانقسامات، حتى لو دعمت من العالم كله، وقوة الالتفاف الشعبي الذي بلغ حد الإجماع، وقوة الدعم الإقليمي والدولي الذي كان يرى في القضية الفلسطينية القضية الأقوى والأعمق في الشرق الأوسط وحتى العالم.

كل هذا لم يعد موجوداً إلا بصورة رمزية، كتواصل التصويت الإيجابي في الأمم المتحدة، أما على صعيد المرتكزات والمؤهلات الأخرى، فهي في وضع أفضل ما يقال فيه إنه أضعف بكثير مما كان في السابق.

إذن، فالعودة إلى نظام منظمة التحرير بحرفيته واستسهال إعادة استنساخه، كما لو أن المنظمة هي ذاتها أيام وقف عرفات على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيام خاضت أطول حروب عسكرية حديثة مع إسرائيل في لبنان.

إن مبدأ الاستنساخ من دون التدقيق في حجم المتغيرات، لن يكون في الواقع أكثر من هروب من فشل تحقق إلى فشل ربما يكون أفدح.

هذه هي الأزمة، وهذا هو المأزق، وهذا ما يفرض سؤالاً لا يستطيع أحد تقديم إجابة قاطعة عنه: أي الخيارات أفضل للفلسطينيين؟ والأفضل ليس ما يتوصل إليه نظرياً ومثالياً؛ بل ما هو الممكن.

وهنا يأتي سؤال آخر: حين نسلم بأن التجربة فشلت، وأخرى تقادمت وأهملت، فهل المسؤولون عن هذا كله هم المؤهلون للنجاح؟ أمر ينبغي التحاور بشأنه، فلعل وعسى.

الواقع يقول إن المخرج الأكثر مصداقية من هذا المأزق الصعب، هو أن يتقدم طرف ثالث أكثر تأهيلاً، هم المصريون، بمبادرة جديدة تقوم على ما يلي:

أولاً، بعد إعلان عباس عن الانتخابات، وإعلان «حماس» عن عدم خوفها منها، فليرتكز الجهد حول بلورة تفاهم حول الانتخابات التشريعية، وفق نظام انتخابي جديد يعمل به لأول مرة، وهو اعتماد النسبية الكاملة.

ثانياً، تتولى لجنة الانتخابات المركزية الإعداد الأولي والفني للانتخابات الجديدة، مدعوة من مصر وجامعة الدول العربية، على أن يتعهد المتنافسون باحترام النتائج مهما كانت.

ثالثاً، تتشكل الحكومة الفلسطينية حسب النسب التي حصل عليها المتنافسون في المجلس التشريعي.

رابعاً، يتخذ المجلس التشريعي المنتخب قراراً بتحديد موعد ملزم لإجراء الانتخابات الرئاسية، ويستحسن اختصار المسافة من ستة أشهر إلى ما هو أقل.

قد تواجه هذه المقترحات صعوبات ومعوقات، ولكنها تظل أكثر واقعية وأقل خطراً من استمرار الحال على ما هي عليه الآن. فالفلسطينيون لولا الحاجز الجغرافي لغرقوا في حروب داخلية لا تبقي ولا تذر، وانظروا جيداً لما يجري في غزة.

أزمات إسرائيل العميقة

عبد الغني سلامة ـ الأيام ـ ٢٠١٩/١/١٦

منذ نشأتها؛ وإسرائيل تعاني أزمة وجودية، أهم مظاهرها عجزها عن تعريف مصطلحات أساسية، من المفترض أنها تشكل دعائم أساسية تقوم عليها فكرة "الأمة الإسرائيلية" و"القومية اليهودية"، وأهمها تعريف من هو اليهودي؛ إذ أنه لا يوجد تعريف متفق عليه في إسرائيل حتى يومنا هذا لمن هو اليهودي، ولا ما هي الشروط التي يجب استيفاؤها للتهود، ومن هي الجهة المخولة بالتهويد، ولا الفرق بين دولة يهودية، ودولة اليهود.. وقد كانت التعريفات الرسمية لمن هو اليهودي تضع كوابح أمام الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، ولحل هذا الإشكال تمت توسعة تعريف فئة من يسمح لهم بالهجرة إلى إسرائيل، حتى لو لم يطابقوا التعريف التقليدي لليهودي، وذلك لتسهيل هجرة الروس إلى إسرائيل. (هنيدة غانم، تقرير مدار).

المظهر الثاني عجز إسرائيل عن تعريف نفسها، على نحو يخلو من التناقض، فهي تريد قسرا، وخلافا لقانون الطبيعة أن تجمع بين المتناقضات؛ أي بتعريف نفسها دولة يهودية، قومية، علمانية، ديمقراطية!

وهذا يعود لأن الصهيونية سعت بدايةً لدمج الديني بالقومي، أي المزج بين الأساس والجوهر الديني، والدعوة ذات المنزع القومي، والمظهر العلماني وصهرها معا في إطار دولة، وخلق أمة؛ وهذا يتنافى مع تعريف الأمة الحديثة، فالأمة تكون أمة لدولة، لا مجموعة إثنية. وتقوم الهوية القومية على أسس موضوعية وتاريخية، أو تتجلى من خلال إنشاء الجماعة المُتخيّلة. وإذا كانت الهوية الدينية تمثّل عنصراً في عملية إنشاء الجماعة المُتخيّلة، لكنها لا تكفي، ولا يمكن أن تنوب عن مكوّنات أخرى أساسية كالذاكرة التاريخية، والميراث الثقافي العام، ولا يمكن لعملية الإنشاء أن تحدث، أيضاً، دون وجود طبقة اجتماعية وسطى. (حسن خضر، "الأيام").

فمشروع دولة إسرائيل بدأ بالأساس كفكرة لم يسبقها تراكم مادي على الأرض. بل على العكس، الخريطة سبقت الأرض، والنظرية سبقت التطبيق، والمثل الوحيد في العالم الذي تجد فيه توجهات قومية متطرفة تلتقي مع توجهات دينية سلفية متطرفة، مستخدمة المصطلحات والتعابير نفسها، هو المثل الإسرائيلي، ما يدل على أنه لا الحركة الصهيونية ولا إسرائيل قامتا بعملية علمنة في جوهر المفاهيم، وإنما في المظهر فقط. (عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة).

وهذه الأزمة نابعة أساسا من كون إسرائيل تتشكل من مجتمع هجين متعدد الأعراق والثقافات، تم تأسيسها في إطار مشروع إمبريالي عالمي، نتج عن تلاقي مصالح الحركة الصهيونية والدول الإمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي تطلب جلب الجماعات اليهودية من مختلف بقاع العالم (ومعها اختلافاتها وتباياناتها وتناقضاتها)، لتقوم بتأسيس هذا الكيان، الذي أسند إليه دور وظيفي محدد.. فلا يمكن فهم الحركة الصهيونية باعتبارها حركة دينية، أو مجرد حركة قومية، دون النظر إليها في سياقها الكولونيالي.

وبالعودة قليلا بالزمن، سنجد أنه منذ بدايات تأسيس الصهيونية ظهرت معالم الأزمة، فالحركة الصهيونية قامت على أسس ودعاوى دينية، منطلقة من شعارات وأساطير ميثولوجية: الأرض الموعودة، وشعب الله المختار،

والحق الديني والتاريخي.. وعلى أساس تصور قبَلي عن الألوهية، فهي جعلت من "يهوه" إلها لبني إسرائيل، وليس إلها لكل الناس، كما جعلت من اليهودي مختارا من الله، وجعلت من اليهودية دينا مغلقا يرفض أتباعه التبشير به، وبسبب فهمهم الضيق والمزعوم لتلك العلاقة الجمعية التي أقامها اليهود مع الله، وتصورهم أن مصيرهم الروحي، مقترن بمصيرهم السياسي، باعتبارهم شعبا عضويا، يدخل بصفته تلك ليس فقط في علاقة مع الأرض، بل وأيضا مع الله. (صلاح سالم، شؤون عربية).

أي أن فكرة إسرائيل، التي تبناها بداية اليهود العلمانيون، فكرة تستند للدين بشكل أساسي، لذلك تظل العلمانية الإسرائيلية ناقصة، بسبب تبرير العلمانيين الإسرائيليين لحاجتهم للمعتقدات الدينية، وهذا يخلق تناقضا في حياتهم، يهربون منه بالتمسك بالتقاليد الدينية.

والغريب أن الصهيونية قامت على أساس تلك الدعاوى الغيبية، الدينية في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تشهد قطيعة نهائية مع الكنيسة وانحسارا لسلطة الكهنوت، وصعود الأفكار القومية العلمانية.. وقد اصطدمت أفكار هرتزل (المتأثر بالقومية العلمانية الأوروبية) مع الحاخامات الذين رأوا أن خلاص اليهود يتمثل بالإخلاص للديانة اليهودية وانتظار المسيح.. وفي ذات الإطار، في مرحلة تواجد اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، نشط تيار الاندماج، بفعل عمليات التحديث والتحرر أثناء تشكل الدول الحديثة، الأمر الذي نتج عنه صراع بين أنصار تيار الاندماج (العلماني) الذين شكلوا حركة الاستنارة، وبين السلطات الدينية التي كانت تحكم الغيتوات.

كما ظهرت معارضة قوية في أوساط الجماعات الدينية اليهودية في شرق أوروبا ضد الحركة الصهيونية، وقد أدى ذلك إلى انقسام اليهود المتدينين إلى تيارين: تيار متعاون مع الصهيونية، أضفى عليها شرعية دينية باعتبارها مقدمة وأداة إلهية لتحقيق الخلاص. والتيار الثاني من اليهود المتدينين (الأرثوذكس)، الذين عارضوا الصهيونية واعتبروها خطرا على الوجود اليهودي ومخالفة لتعاليم التوراة.

ومنذ قدوم أول مجموعة يهودية روسية إلى فلسطين العام ١٨٨٢، وكانت تسمي نفسها "محبة صهيون"، وكان هؤلاء من الصهيونيين غير المتدينين؛ بل إنهم كانوا كارهين لليهودية وتقاليدها، واعتقدوا أن الصهيونية قد حررتهم من ثقل الشتات واضطهاد الدول الأوروبية، وحررتهم أيضا من قيود الحاخامين وسيطرتهم. وكانوا على عكس اليهود المقيمين في فلسطين، والذين كان أغلبهم من المتدينين الذين جاؤوا للسكن في فلسطين لأسباب دينية روحية (لا علاقة لها بمشاريع الصهيونية). إذ إن الحاخامية كانت آنذاك تحرم الهجرة الجماعية إلى فلسطين قبل ظهور المسيح المخلص.

وقد انتقلت تلك التناقضات بين الأوساط اليهودية (في مراحل تأسيس الصهيونية) إلى إسرائيل (بعد قيام الدولة)، ومن ثم تعمقت وأخذت أشكالا وتصدعات عدة، سنناقشها في مقالات قادمة.

جزء من دراستي: "إسرائيل والصراع على هوية الدولة والمجتمع"، مجلة "قضايا إسرائيلية" عدد ٧٢.

قلق في «إسرائيل»

نبيل سالم ـ الخليج ـ ٢٠١٩/١/١٦

في مقابلة مع صحيفة «هآرتس» العبرية، يرسم البروفيسور «الإسرائيلي» بيني موريس الذي يعد أحد أهم المؤرخين الذين وثّقوا النكبة الفلسطينية، من الجانب «الإسرائيلي»، صورة قاتمة لمستقبل «إسرائيل»، مثله في ذلك مثل الكثير من «الإسرائيليين»، الغارقين في القلق على مستقبلهم، وإمكانية استمرار الاحتلال، بالاستناد إلى جملة معطيات ديمغرافية، وجيوسياسية، وتاريخية، تحدد مسار الصراع الفلسطيني–«الإسرائيلي».

وفي مقابلته، التي اتسمت بالعنصرية، والدعوة إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم، يرى موريس الذي بدأ حياته كيساري، قبل أن يرتد نحو اليمين المتطرف، أن «إسرائيل» سترسب كدولة شرق أوسطية مع أغلبية عربية، مشيراً إلى أن العنف بين من أسماهم بالمجموعات السكانية المختلفة، داخل «الدولة»، سيتصاعد. وأن العرب سيطالبون بعودة اللاجئين. واليهود سيبقون أقلية صغيرة داخل بحر عربي كبير من الفلسطينيين. وأقلية ملاحقة أو مذبوحة، مثلما حدث عندما عاشوا في الدول العربية، على حد تعبيره. مضيفاً أن من سيكون قادراً بين اليهود، سيهرب إلى أمريكا أو الغرب. وأن الفلسطينيين ينظرون إلى كل ذلك بنظرة واسعة ولسنوات طويلة، وأنهم سيتغلبون على «إسرائيل» بعد ثلاثين إلى أربعين عاماً، مهما حدث.

ويبين موريس أن سبعة ملايين يهودي محاطين بمئات الملايين من العرب، أمر لن يدفع الفلسطينيين لكي يتنازلوا، لقناعتهم بالانتصار على «إسرائيل» في نهاية المطاف، زاعماً أن رفض الفلسطينيين للسلام على حد قوله نابع من رغبة الفلسطينيين بالحصول على ما أسماها «أرض إسرائيل»، وأنه لن تكون هناك تسوية إقليمية، أو سلام على أساس تقسيم البلاد، باعتبار أن الفلسطينيين متمسكون برغبتهم في السيطرة على «أرض إسرائيل» و«اجتثاث الصهيونية».

ويكشف موريس عن وجهه اليميني المتطرف، عندما قال: إن زعيم الحركة الصهيونية ورئيس الحكومة «الإسرائيلية» الأول، دافيد بن غوريون، أخطأ لأنه لم يستكمل عملية تهجير الفلسطينيين من فلسطين وأبقى ١٦٠ ألف فلسطيني في «الدولة اليهودية»، زاعماً أن الفلسطينيين كانوا يتلاعبون وحسب، عندما قالوا إنهم مستعدون لتسوية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «حل الدولتين حل غير واقعي، ولن يتحقق».

وفي صورة تكشف مدى الخداع «الإسرائيلي» انتقد موريس عدم استعداد رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو للتحدث مع الفلسطينيين حول تسوية إقليمية، لأنه «لم يضع شيئاً على الطاولة يمكن أن يجذبهم إلى البحث». لكن موريس أردف أن الهدف هو خداع الفلسطينيين والعالم، وقال: إنه «حتى لو أن تسوية إقليمية مع الفلسطينيين ليست واقعية في هذا الجيل، كما كان في الأجيال السابقة، فإنه عليك أن تلعب اللعبة الدبلوماسية، حتى لو أنك تعلم أنها لن تقود إلى أي شيء، وذلك من أجل الحفاظ على تأييد الغرب. وأنه يجب أن تظهر كأنك تنشد السلام، حتى لو لم تكن كذلك».

والحقيقة أن تصريحات موريس هذه رغم أنها ليست بجديدة على «الإسرائيليين»، ولا سيما اليمينيين منهم، حيث سبقه الكثيرون، في آرائه المتشائمة حول مستقبل «إسرائيل» والدعوة إلى ممارسة القمع ضد الشعب الفلسطيني، لتأخير حقيقة يبدو أنها قادمة لا محالة، ولكن هذه التصريحات ذات الطابع العنصري البغيض، تثبت مرة أخرى، كذب «الإسرائيليين»، حول سعيهم للسلام، وتقدم دليلاً آخر، بأن العقل «الإسرائيلي» المتطرف، والمغالي في عنصريته وعدائه للعرب، غير قادر حتى الآن على استيعاب فكرة السلام، رغم ما قدمه الفلسطينيون من تنازلات كبيرة، وأن «إسرائيل» كانت وستبقى دولة احتلال عنصري إجلائي استيطاني، لا تؤمن بالسلام أبداً، وأن الوسيلة الوحيدة للتعامل مع هذا الاحتلال البغيض، هي مقاومته بكل الوسائل المشروعة، والتي تكفلها القوانين الدولية للشعب الفلسطيني الرازح تحت نير هذا الاحتلال، الذي يقدم الدليل تلو الآخر، على أنه غير معني أبداً بالسلام، وأنه مشروع توسعي، ومخالف لقوانين الطبيعة، والأعراف الدولية، وعليه، فإن أي تنازل يقدم ل«إسرائيل» من جانب الفلسطينيين، لن يفشل في تحقيق السلام وحسب، وإنما سيزيد من شهية الاحتلال، وممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني والعربي بشكل عام.

الانتخابات الإسرائيلية... حلبة مصارعة بطلها نتنياهو

رازي نابلسي . مركز مسارات . ٢٠١٩/١/١٦

لا تزال الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة في مرحلة التفكيك على طريق إعادة بناء التحالفات من جديد استعدادًا لخوض الانتخابات البرلمانيّة المقبلة. وعلى الرغم من أن التحالفات والائتلافات غير واضحة المعالم بعد، ولا تزال بغالبيّتها مفاوضات لتكوين ائتلافات ومعسكرات غير مُكتملة، إلّا أن الخارطة الحاليّة لهذه المكوّنات تدلّل على أن الانتخابات الإسرائيليّة سيكون الصراع فيها بين يمين سياسيّ، ويسار اجتماعيّ لا يختلف عن اليمين من حيث السياسة والتعاطيّ مع القضيّة الفلسطينيّة. وبكلمات أخرى: لا برامج سياسيّة تختلف جذريًا عن البرامج السياسيّة لليمين الإسرائيليّ، أمّا "اليسار– وسط"، فهو كذلك اجتماعيًا بمفهوم رفاه اجتماعيّ وعدالة اجتماعيّة.

وهذا الأمر يضعنا أمام انتخابات يكون فيها اليمين، هو المهيمن بالمفهوم السياسيّ على الطرح والمُستقبل، في الوقت الذي يتغاضى فيه "اليسار– وسط" عن السياسة والتعاطي معها، ويختص في قضايا اجتماعيّة لا تؤثّر فعليًا على الصراع الفلسطينيّ– الإسرائيليّ، تاركًا الساحة السياسيّة بكُل قضاياها، كالاستيطان والمسار السياسيّ والحل، لليمين القوميّ والدينيّ، الذي بات يضع أجندات العمل السياسيّ الإسرائيليّ، ليلحقه الوسط لاسترضاء أصوات المستوطنين والمتديّنين، دون صراع فعليّ داخليّ إسرائيليّ على رؤية اليمين لحل الصراع.

سيعمل هذا المقال على قراءة الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة الحالية قبل الانتخابات، وقبل تشكّل القوائم والائتلافات، وكذلك قراءة الحالة العامّة للانتخابات قبل إطلاق كافة الحملات الانتخابيّة، في مُحاولة لرصد الجو العام الانتخابيّ. ويرى في الانتخابات الحاليّة استمراريّة لتحوّلات سياسيّة – اجتماعيّة عميقة تتم في المجتمع والسياسة الإسرائيليّة، وتتميّز بالانزياح نحو اليمين، وانهيار تدريجيّ طويل لكافة الأحزاب "اليساريّة"، مُقابل انزياح المُجتمع والخارطة السياسيّة ككُل نحو اليمين، واليمين الدينيّ الجديد. وتشكّل حالة حزب "العمل" المثال الأفضل على هذا التراجع التدريجيّ لأحزاب المركز، التي لا تعرّف حالها كأحزاب يمينيّة، إذ وبعد تراجع طويل، من الممكن أن يحصل الحزب على عدد مقاعد لا يتعدّى العشرة، بحسب استطلاعات الرأي. وهذا، ما يشكّل استمراريّة لتراجع الأحزاب غير اليمينيّة لصالح اليمين واليمين الجديد تدريجيًا، حتّى بات الكثيرون من روّاد الحزب ذاته يحذرون من انهيار الحزب كليًا.

معسكر واحد ونجوم مفرّقة

حتّى الآن، لا يزال المُعسكر الوحيد المُتماسك إسرائيليًا هو معسكر اليمين، وهو أيضًا، المعسكر الوحيد الذي يملك بنية حزب أيديولوجيّ مُتماسك كالليكود، تضمن له استطلاعات الرأي الأغلبيّة، ومرشّحًا واحدًا لرئاسة الحكومة وهو بنيامين نتنياهو، الذي يحصل هو الآخر في استطلاعات الرأي على الأغلبيّة التي ترى فيه الأمثل لرئاسة الحكومة المُقبلة. وفي مُقابل مُعسكر اليمين الواحد والمُتماسك نسبيًا، يوجد نجوم وأفراد جميعهم تقريبًا ينافسون ضمن أحزاب حديثة التأسيس وتتميّز باثنين: أحزاب حديثة التأسيس تفتقد لرؤية حزبيّة مُتماسكة وطرح سياسيّ واضح من جهة؛ ومن جهة أخرى، هي أحزاب تقوم على الشخص الواحد النجم ولا تشكّل منظومات

حزبيّة تقوم على الحزب ذاته وطرحه وتاريخه. وهذا ما يضعنا أمام واقع فيه يكون الليكود، وحكومته التي سيشّكلها، المُتماسك الوحيد، والقائد الوحيد الفعليّ في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة حاليًا لمُعسكر كامل يتشكّل من أحزاب اليمين والحاريديم. وهو ما يمنحه بالإضافة إلى الأصوات في الاستطلاعات، القدرة أيضًا على تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات.

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن التحقيقات الجارية ضد نتنياهو بشبهات فساد، من الممكن أن تؤثّر بقوّة على الدعم المُقدّم له، والتصويت إلى مُعسكر اليمين خصوصًا، خاصة في حال قدم أفيحاي مندلبيت، المُستشار القضائيّ للحكومة، لائحة اتهام ضد نتنياهو قبل الانتخابات، وفي خضم الحملة الانتخابيّة.

على الجانب الآخر، المُقابل للحزب الحاكم "الليكود" واليمين عمومًا، يوجد ثلاثة رؤساء قوائم كُل منهم يُنافس على رئاسة الحكومة، أو يدّعي ذلك: يائير لابيد الذي تمنحه الاستطلاعات بين ١٢- ١٤ مقعدًا؛ بيني غانتس، قائد هيئة الأركان السابق، الذي تمنحه الاستطلاعات بين ١٤- ١٦ مقعدًا؛ وآفي غباي، زعيم حزب العمل الحاليّ، الذي تمنحه الاستطلاعات بين ٨- ٩ مقاعد. وعلى الرغم من أن حزب "العمل" خرج من السباق، إلّا أنّه لا يزال الحزب الوحيد عمليًا، التاريخيّ الموجود في هذا المُعسكر.

ولعل أكثر ما يعبّر عن أزمة الحزب هو تصريح زعيمه الذي خرج للإعلام ليقول "الانتخابات بيني وبين نتنياهو"، كمحاولة أخيرة لطرح الحزب كقوّة في الساحة الإسرائيليّة، إلّا أن هذا لم يسعفه وبقي في تراجُع حتّى شهدت الفترة الأخيرة حراكًا داخل الحزب يُطالب بإقالة زعيمه غباي، الذي التحق بالحزب مؤخرًا، على اعتبار أنه المسؤول عن تفتّت الحزب وتراجعه بصورة تهدّد وجوده.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن غانتس هو الوحيد من بين الثلاثة الذي لم يصرّح حتّى كتابة هذه الورقة، بأنّه لن يجلس في حكومة واحدة مع نتنياهو، وامتنع عن هذا التصريح رغم إشارة بعض وسائل الإعلام إلى أن لابيد طالبه به كشرط لبناء تحالف، ما يُشير إلى أن غانتس لا يلغي إمكانيّة جلوسه في مُعسكر يمين مع نتنياهو في حال منحه الثانيّ وزارة أمن أو خارجيّة.

مُقابل هكذا حالة تشظيّ، يعيش اليمين الإسرائيليّ حالة من التماسُك النسبيّ: أولًا، يشكّل نتنياهو المرشّح الأساسيّ الذي تتوافق عليه كافة أحزاب اليمين ولا أحد يُناقش أنه مرشّح اليمين لرئاسة الحكومة. وثانيًا، تمنح استطلاعات الرأي أحزاب اليمين أرقامًا عالية من المقاعد نسبة إلى أحزاب "المركز- يسار"، فتمنح "اليمين الجديد" بين ٩- ١٤ مقعدًا، والليكود بين ٢٨ – ٣١ مقعدًا، هذا بالإضافة إلى أحزاب الحاريديم التي تمنحها استطلاعات الرأي بين ١٠- ١٢ مقعدًا، بالإضافة إلى حزب "كولانو" بزعامة موشيه كحلون الذي يفوز بحسب الاستطلاعات بـ٥- ٦ مقاعد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أفيغدور ليبرمان، والحزب الجديد برئاسة أولي ليفي- أبوكسيس التي أسّست حزبها الجديد وغير واضح حتّى اللحظة إن كانت على يمين الخارطة السياسيّة، أو في معسكر آخر يعتبره "الليكود" يسارًا.

أمّا بالنسبة إلى القائمة المشتركة، فإنها لا تزال في مراحل المُفاوضات على إعادة تشكيلها من جديد بعد أن طالبت الحركة العربيّة للتغيير برئاسة د. أحمد الطيبيّ، بتغيير تركيب المقاعد، وإضافة حصّة الحركة في القائمة

المُشتركة، وأعلنت لاحقًا انسحابها من القائمة بسبب تعثّر المُفاوضات على توزيع المقاعد في القائمة. ولا تزال، حتّى كتابة هذا المقال، القائمة المشتركة تخوض المُفاوضات التي ستكون نتيجتها الحاسمة بالنسبة إلى خوض الفلسطينيين في الأراضي المُحتلة العام ١٩٤٨، الانتخابات بقائمة واحدة، أم قائمتين منفصلتين.

بالمُجمل، فإن استطلاعات الرأي تمنح القائمة المشتركة بين ١٢– ١٣ مقعدًا، وهو تقريبًا ذات الوضع الذي كانت عليه في الدورة السابقة. أمّا في حال حل القائمة وإنشاء قائمتين منفصلتين، فهذا سيتعلّق بتركيبة القائمتين والحملة الانتخابيّة التي ستقوم بها كُل منهما، ولكنه وفي المُجمل تشير بعض المصادر إلى أن تشكيل قائمة واحدة سيكون مفيدًا أكثر لكافة المركّبات، وللتمثيل السياسيّ للفلسطينيين الذين يُشاركون في انتخابات الكنيست.

يمين سياسيّ ويسار اجتماعيّ

هناك مميّز مهم في هذه الانتخابات، وهو أيضًا يُعد استمراريّة للتحوّلات التي تمر فيها السياسة الإسرائيليّة. ففي وقت كانت فيه الأحزاب غير اليمينيّة تسعى لأن تكون يمينًا طمعًا بأصوات المستوطنين ومجاراة للانزياح العام في المجتمع الإسرائيليّ نحو اليمين، هناك تحوّل في هذه الانتخابات من قبل الأحزاب المنافسة لليكود واليمين الجديد نحو الخطاب الاجتماعيّ كتعويض عن الخطاب السياسيّ، الذي هيمن عليه الليكود والخطاب اليمينيّ عمومًا. هذا بالإضافة طبعًا إلى الانزياح اليمينيّ الذي تم خلال الأعوام القادمة ولا يزال موجودًا حتّى الانتخابات الحاليّة. وهو عمليًا، الخطاب الذي يحمله لابيد وغباي، بالإضافة إلى أن المرشّح الأقوى بينهما، غانتس، لم يصرّح حتى كتابة هذا المقال بأي تصريح سياسيّ يدل على برنامج أو رؤية أو طرح للتعامل مع الحالة الفلسطينيّة، بل توجّه إلى إجراء مفاوضات مع موشيه يعالون، وزير الأمن السابق، المُقال من الوزارة والليكود، وصاحب الأجندات اليمينيّة من حيث رفض إخلاء أي مستوطنة في الضفّة الغربيّة. والأكثر، دعم الاستيطان والمستوطنين ورفضه القاطع لإقامة دولة فلسطينيّة على حدود العام ١٩٦٧.

ومن هذا الباب، يمكن القول إن اليسار واليمين في إسرائيل موجود فعلًا، ولكنّه يسار ويمين بعيد كُل البعد عن اليسار واليمين السياسيّ بكُل ما يخص القضيّة الفلسطينيّة والصراع الفلسطينيّ– الإسرائيليّ. بل إنّه يسار اجتماعيّ بمفهوم رفاه وحل أزمات طرق وشق طرق جديدة، وغلاء معيشة، بالإضافة إلى أسعار الوقود وتوزيع الموارد والرعاية الصحيّة ومُحاربة الفساد ورئيس الحكومة الفاسد. أمّا الناشط الأساسيّ في الصراع، المُقرّر عمليًا لأجندات المجتمع والسياسة، فإنّه اليمين ذاته الذي يلحق به اليسار الاجتماعيّ العلمانيّ في مواقف أكثر يمينيّة وأكثر تطرفًا.

هذا بالإضافة إلى حقيقة أن الصراع السياسيّ بكُل ما يخص القضيّة الفلسطينيّة لم يعد صراعًا بين اليمين واليسار، بل بات بصورة أدق، صراعًا بين "يمين" و"يمين جديد": بين يمين قوميّ ويمين يسعى إلى الدمج ما بين القوميّ والدينيّ، بين العلمانيّ والدينيّ لبناء قاعدة أكبر. وهي تقوم على التوافق ما بين الأهداف السياسيّة– الدينيّة لليمين الدينيّ، والأهداف السياسيّة لليمين القوميّ، وهي بالأساس أهداف تقوم على إلغاء الفلسطينيّ وضم الضفّة الغربيّة دون ضم سكّانها. وهذا ما يجسّده بصورة غاية في الوضوح حزب "اليمين الجديد" الذي أطلقه كُل من الوزير نفتاليّ بينيت والوزيرة أييلت شاكيد، بدلًا من حزب "البيت اليهوديّ" الذي رآى كل منهما فيه حزب

يمثّل اليمين، ويُقصي إلى حد بعيد جدًا العلمانيين. هذا التوجّه لبينيت وشاكيد، يقوم أساسًا على الدمج بين الأهداف السياسية للعلمانيين والمتديّنين، وهي أهداف في صلبها تقوم على إلغاء الوجود الفلسطينيّ كليًا.

التحريض على الفلسطينيّ كحملات انتخابيّة

يشكّل الفلسطينيّون في الانتخابات الإسرائيليّة الحاليّة، وقبل بدء الحملات والبرامج السياسيّة، المادّة الدسمة التي يقدّمها الساسة للمجتمع والقواعد الانتخابيّة. فعلى الرغم من أن الحملات الانتخابيّة بغالبيّتها، لم تُطلق بعد، إلّا أن وسم كُل من لا يشكّل حليفًا لليكود ونتنياهو باليساريّة مثلًا، لهو المثال الأفضل على المتوقّع من مثل هكذا انتخابات. فاليساريّة التي يُحرّض عليها نتنياهو غير موجودة فعليًا، وهي كما جاء سابقًا مجرّد يساريّة اجتماعيّة تهتم بأسعار المنتوجات والخصخصة، إلّا أنّها تشكّل أداة تحريض على الساسة، فالوسم باليساريّة يعني بالنسبة إلى المُجتمع الإسرائيليّ: إخلاء مستوطنات؛ توقيع اتفاقيّات مع الفلسطينيّين وانسحاب من أراض.

على الرغم من أن أحدًا من السياسيين الإسرائيليّين المركزيين لا يطرح مثل هكذا سيناريوهات، إلّا أنه لا يزال الهاجس الذي خلقه نتنياهو ولا يزال يستفيد منه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كُل من يوسَم باليساريّة: يستنكر، يدعم الاستيطان ويتموضع مُباشرة في موقع دفاع عن كونه غير يساريّ، فيلجأ بعدها إلى التعبير والتصريح عن صهيونيّته، كما حصل مع المُعسكر الذي أطلق على ذاته اسم "المعسكر الصهيونيّ". وكما حصل أخيرًا مع غانتس، الذي صرّح بأنّه سيعمل على تعديل قانون القوميّة، فهوجم على أنّه يساريّ، رغم أنه لم يطرح نهائيًا فكرة إلغاء القانون مثلًا. وعلى هذا الحال، تدور عجلة الانتخابات: اتهام باليساريّة، ثم إثبات براءة من تهمة اليساريّة، ثم أكثر يمينيّة بالخارطة برمّتها. والمثير للاهتمام، أن اليساريّة سياسيًا غير موجودة، ولكنّها تهمة يجب دحضها كإثبات حسن نيّة.

من المتوقّع أن يشكّل التحريض على الفلسطينيين المادّة الدسمة التي ستُحرّك عجلة الانتخابات الإسرائيليّة. فبدءًا من حملة ليبرمان التي بدأها بالاستقالة من الحكومة بسبب عدم شنّها عدوانًا على قطاع غزّة، مرورًا بحملة غلعاد إردان، وزير الأمن الداخليّ، التي استهلّها بعقوبات على الأسرى الفلسطينيين، حتّى الحملة التي شنّها الليكود وأحزاب اليمين على غانتس بسبب نيّته تعديل قانون القوميّة، يُمكن استشراف الجو العام الذي ستقوم عليه الانتخابات: التحريض سيكون لعبة اليمين؛ في الوقت الذي ستشكّل التحقيقات الجاريّة ضد نتنياهو، وتهم الفساد الموجّهة ضدّه، أداة المركز لكسب أصوات اليمين.

وفي هذا وذاك، الفلسطينيّ حاضر بصفته حملًا يجب التخلّص منه، ولعل تصريح غدعون ساعر، الوزير السابق وغريم نتنياهو في الليكود، بأنّه يتم تخيير إسرائيل بين نوعين من الموت: الموت برصاصة في الرأس وهو دولة فلسطينيّة؛ أم الموت شنقًا وهو دولة ثنائيّة القوميّة. التصريح الأكثر تعبيرًا عن نظرة الساسة الإسرائيليين إلى الفلسطينيّ: ثقل يجب التخلّص منه. كما أن تصريحات غبّاي التي صرّح بها مع توليه زعامة حزب العمل: بأنّه لن يتم إخلاء أي من المستوطنات، يشكّل مرّة أخرى دليلًا على أن إسرائيل بيمينها ويمينها الجدي لا تتحدّث عن حل سياسيّ، إنّما في أفضل الأحوال: انفصال عن الفلسطينيّ من خلال حصره في معازل الحكم الذاتيّ. وهو ما يقدّمه "العمل" وينفّذه تدريجيًا "الليكود".

السلطة الدينيّة أعلى..

أنطوان شلحت ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/١٦

شهد عام ٢٠١٨ المنتهي ارتفاعًا كبيرًا في عدد حوادث الإرهاب اليهودي في أراضي الضفة الغربية، والتي يعتبرها جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) بمنزلة "جرائم قومية متطرّفة" لا أكثر. ووفقًا لمعطياته، ارتفعت هذه الحوادث بثلاثة أضعاف خلال ٢٠١٨، مقارنة مع ٢٠١٧، وشملت اعتداء المستوطنين وناشطي اليمين على الفلسطينيين، ورشق الحجارة، وتخريب بيوت وسيارات وقطع أشجار، وعادة ما كانت تُرافق برشّ شعارات "تدفيع الثمن". ونسب الجهاز نفسه انخفاض الحوادث في ٢٠١٦ و٢٠١٧ إلى تداعيات العملية الإرهابية في قرية دوما الفلسطينية التي قتل فيها مستوطن إسرائيلي ثلاثة من أفراد عائلة دوابشة حرقًا، وإثرها اعتقل "الشاباك" كثيرين من ناشطي ما تسمى "مجموعة التمرّد"، وهم من عصابات اليمين، واتخذ خطوات ضدهم يُعتقد أنها عزّزت الردع في مقابلهم، غير أنه في العام ٢٠١٨ رُفعت هذه الخطوات، وظهرت مجموعاتٌ جديدة، ما تسبّب بازدياد حوادث الإرهاب، كما ذُكر سالفًا.

وتنتمي مجموعات الإرهاب الجديدة إلى ما يُعرف في القاموس الإسرائيلي باسم "شبيبة التلال". وتفيد عدّة أبحاث، نُشرت في إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة، بأنّ جماعات "شبيبة التلال" التي نفّذت عمليات الإرهاب اليهوديّ في الأعوام القليلة الفائتة تشكّل الجيل أو الرعيل الثالث من المستوطنين الكولون في أراضي الضفّة الغربيّة، لكن سلوكها وتوجّهاتها الفكريّة مغايرةٌ، بصورة كبيرة، للتوجّهات الفكريّة لآبائها الذين أسّسوا منظّمة "غوش إيمونيم".

بموجب بعض هذه الأبحاث، يسعى أفراد هذه الجماعات إلى الانفصال عن الأجهزة التربويّة القائمة، وإلى الاعتزال في قمم تلال فارغة في الضفّة الغربيّة التي يسمونها يهودا والسامرة. وهم لا يقبلون بسلطة الدولة، ويتمسّكون بأفكار غيبيّة متطرّفة. وتُعدّ هذه التوجّهات داخل التيّارات اليهوديّة، الأرثوذكسيّة عامّة والصهيونيّة الدينيّة خاصّة، أرضًا خصبة لنشاط "حركات جبل الهيكل" التي تعمل على إعادة بناء "الهيكل اليهوديّ" في الحرم القدسيّ الشريف. ويوجّه معظمهم انتقاداتٍ شديدةً إلى أداء "مجلس المستوطنات" في الضفة، وإلى الحاخامين اليهود، وبالأساس على خلفية تنفيذ خطّة الانفصال عن قطاع غزّة في صيف ٢٠٠٥، ويؤكّدون أنّهم فقدوا الثقة بهم.

في موازاة ذلك، تشير نتائج أحد هذه الأبحاث إلى توجيه "شبيبة التلال" انتقادات شديدة إلى المؤسّسات القانونيّة والسلطويّة، من جهة، وإلى تفضيلها تعليمات الحاخامين المتطرّفين، من جهة أخرى. وبالتالي، بالإمكان الاستنتاج أنّه تجري بين مجموعة معيّنة منها عمليّة انتقال من التعامل الرسميّ مع الدولة ومؤسّساتها إلى التعامل الدينيّ الصِّرْف، وعمليّة تفضيل الحُكم الدينيّ الثيوقراطيّ على الحُكم الديمقراطيّ، الهشّ أصلًا.

ولهذا الاستنتاج أهمّيّة بالغة، في ضوء حقيقة أنّ الصهيونيّة الدينيّة رفعت راية الدمج بين الدين والدولة. وتُجْمِع هذه الأبحاث على أنّ خطّة الانفصال المذكورة، التي طَرَحت بقوّةٍ المعضلةَ التي تنشأ عندما يتعارض القانون

الدنيويّ مع القانون الدينيّ، جعلت جزءًا من أبناء "شبيبة التلال" يرى السلطة الدينيّة أعلى من السلطة القانونيّة الدنيويّة.

ثمّة مسألة أخرى هي أن التعامل مع حوادث الاعتداء لم يصل، على نحو متعمّد، إلى درجة اعتبارها إرهابًا، كما أن مرتكبيها يحظون، حتى طبقًا لما يكتبه محللون أمنيون كثيرون، بتسامح القضاة الذين يقلّلون من قدْر أعمالهم، ويفرجون عنهم، أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، ويحظون بعجز الشرطة والجيش. وتساهم الصحف الإسرائيليّة بأن تتبنّى مغسلة كلام المستوطنين الذين يسمّون هذه الأعمال "تدفيع الثمن"، كما لو أنّ الحديث يدور حول مادّة استهلاكيّة في حانوت، لا حول إرهابٍ بكلّ ما في الكلمة من معنى.

وقبل نحو خمسة أعوام، أعلن الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك، كرمي غيلون، أنّ في وسع هذا الجهاز وضع حدّ لهذه الحوادث في غضون فترة وجيزة، إذا اتّخذت المؤسّسة السياسيّة الإسرائيليّة قرارًا يقضي بمكافحتها، أسوة بأيّ عمليّات أخرى ذات طابع إرهابيّ. والأهم أنه شدّد على أنّ مكافحة هذه العمليّات لم تفلح حتّى الآن بسبب عدم وجود أي نيّةٍ حقيقيّةٍ لمكافحتها.

الصين في تل أبيب.. هل تبحث إسرائيل عن بديل لأميركا؟

محمد مهدي عبد النبي . الجزيرة نت . ٢٠١٩/١/١٦

تمخض الجبل فولد رسوما جمركية معلقة وهدنة تجارية مؤقتة بعد ثلاث سنوات من قنابل الدخان المتبادلة بين أمريكا ترامب والصين، يبدو أن هذا هو المشهد الثابت الآن على شاشات الاقتصاد العالمي الذى يتهيأ لتباطؤ محتمل ومن خلفه الأسواق التي تمارس أضطراب مفتعل، والحقيقة أن ما نشاهده حاليا هو رأس الجبل فقط الذى يشير وبعمق إلى أسفله حيث ميادين أخرى مفتوحة على مصراعيها في الحرب التجارية التي لم تبدأ بعد حتى تحط أوزارها الثقيلة جدا.

فقبل شهرين وتحديدا في نوفمبر ٢٠١٨ كشفت الصحافة الإسرائيلية زاوية مثيرة من الحرب التجارية حيث أشار المسئولين هناك إلى أن الامريكيين انفجروا في وجوههم بسبب التوسع الصيني في إسرائيل خاصة في مجال البنية التحتية والتكنولوجيا، فقد قالوا لهم صراحة أن نمو شراكة تجارية وثيقة بين الصين وإسرائيل أمر غير محتمل أبدا، إما أن تنظّموا موضوع التجارة مع الصين وإما سننظمه نحن !

جاء ذلك بعد أيام قليلة من عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي ونائب الرئيس الصيني لثمان اتفاقيات تجارية في مجالات الصحة والزراعة والعلوم التقنية، وكذلك تفعيل "لجنة الابتكارات" الصينية الإسرائيلية من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١، استنادا إلى مسيرة الشراكة الناجحة الممتدة من عام ٢٠١٣ حيث الصفقة المثيرة التي سمحت فيها إسرائيل لمجموعة "شنغهاي إنترناشيونال بورت SIPG الصينية بالعمل على تشغيل ميناء خاص في حيفا حيث تمركز الأسطول السادس الأمريكى والمجاور لقاعدة الغواصات النووية الإسرائيلية.

من هنا يبدو ميناء حيفا هو كلمة السر في الغضب الأمريكى ضد تواجد الصين في إسرائيل، فالميناء يفتح البوابة الشرقية للبحر المتوسط أمام الطموح الصيني العظيم الذى يتهيأ لاستكمال خطته التجارية المهمة والمعروفة بمبادرة الحزام والطريق، والتي تسمح للصين عبر السيطرة المستمرة على حيفا والشواطئ المتاخمة له بارتكاز فعال ومسار مختصر من قلب الشرق الأوسط إلى جنوب أوروبا ومن ثم إزاحة محتملة للهيمنة الأمريكية عسكريا واقتصاديا على دول البحر المتوسط. ومن ناحية أخرى يتجلى الحضور الصيني داخل إسرائيل في قيمة الاستثمارات الصينية هناك والتي تجاوزت ٢٥ مليار دولار في مشروعات متنوعة نرصد بعضها كما يلى:

أولا: قطاع الاتصالات

حيث استحوذ "هواوي" الصينية في أخر عام ٢٠١٦ على شركة "هكسا تير" الإسرائيلية لتأمين قواعد البيانات بمقابل ٤٢ مليون دولار بالإضافة للاستحواذ على شركة "توجا نتوركس" لتكنولوجيا المعلومات.. وكذلك استبدال تدريجي ومنظم لمعدات الاتصال الأمريكية والأوروبية بمعدات شركتي هواوي وZTE المتهمتان من قبل الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالتجسس لصالح الحكومة المركزية في الصين.

وكذلك تدشين صندوق "سامسونج نكست" للاستثمار في إسرائيل وضخ التمويل والدعم الصيني في أغلب المشروعات التقنية بداية من طلاب الجامعات حتى منتجات المصانع الإسرائيلية، بالإضافة إلى عقد المنتدى

السنوي المهم "سيليكون دراجون إسرائيل" في تل أبيب ٢٠١٨، وكذلك القمة الصينية الإسرائيلية للابتكار في الصين يوليو ٢٠١٨، فيما يعرف بالشراكة الابتكارية بين الجانبين والتي تمتد إلى قطاعات الاستثمار القديمة كالزراعة والصناعة منذ عام ١٩٩٢ حتى ٢٠١٤ حين استحوذ مستثمرين صينيين على عملاق منتجات الألبان الإسرائيلي شركة "تنوفا" التي تسيطر على أكثر من ٨٥ في المائة من سوق الغذاء هناك عبر شراكات تجارية متشعبة.

ثانيا: قطاع البنية التحتية

حيث مؤخرا الحصول على مناقصة بناء ميناء جديد بمنطقة أسدود وكذلك ضخ الاستثمارات الصينية في قطاع النقل العام والسكك الحديدية وشبكات الطرق بالقرب من ميناء حيفا التي افتتحتها بتطوير كبير لأنفاق شمال جبال الكرمل والإشراف على تشغيل الميناء البحري الجديد الذى يكتمل بنائه في عام ٢٠٢١، وذلك عن طريق مقاول رئيسي يتمثل في شركة SIPG الصينية التي تدير ميناء شنغهاي التجاري العالمي والخاضع بالكامل لسيطرة حكومة الصين.

كل ما سبق تؤكده الأرقام والمؤشرات التي تفصح عن ما يفوق ١١ مليار دولار قيمة التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل بتفوق أكيد في الميزان التجاري لصالح الصين حيث ٧٧ في المائة وأرادت مقابل في المائة صادرات، بالإضافة لمضاعفة عدد الزوار الصينين لإسرائيل بنحو ٤ أضعاف من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ حيث ٢٠٠ ألف زائر حسب بيانات السفارة الصينية في إسرائيل.

إذن نحن أمام جزء واضح من نمو التعاون الصيني الإسرائيلي الذى بات يتبنى أهدافا مشتركة ومتبادلة من جودة النظام والتعليم والتقنية والابتكار وصولا إلى فتح الأسواق أمام صادرات الطرفين لتعظيم الاستفادة من استمرار التجربة محل القلق الأمريكي البالغ الذى تم ترجمته في زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون لتل أبيب مطلع يناير الجاري حيث اعتراضه المباشر على نمو نفوذ الاستمارات الصينية داخل إسرائيل وتحذيره لهم بأن الصين لا تحترم تعاقداتها مع شركائها التجاريين وتسحق حقوق الملكية الفكرية وتكسب من هذه العلاقة أكثر كثيرا مما تكسبه إسرائيل التي تستفيد سنويا من المساعدات الامريكية بنحو ٣,٨ مليار دولار في الوقت الذى يشهد حربا تجارية بين الولايات المتحدة والصين.

هنا نصل إلى تكرار مشاهد الاعتذار الضمني وجبر الخواطر السياسية عن ما يحدث بعد تحذير رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" عقب زيارة بولتون من تهديد الاستثمارات الصينية لأمن إسرائيل ودعوته العامة لوجود تشريعات خاصة توازن بين المصالح التجارية والأمن القومي وطمأنة أمريكا ترامب سند إسرائيل القوى جدا، وهو تقريبا نفس الموقف الذى اتخذته كلا من كندا وألمانيا وفرنسا وانجلترا ونيوزيلاند واستراليا حيال توسع شركة هواوي الصينية تحديدا في أسواق الاتصالات في تلك البلدان بعد طلب واتهام أمريكى لهواوي بالتجسس واختراق الأمن القومي هناك، فهل تفعلها إسرائيل أيضا وتقلص تعاونها مع الصين بالقدر الذى لا يعكر الرضا الأمريكي؟! أخيرا، تتغير حقائق القوة على الأرض حاليا من محاولة الصين للحاق بأمريكا إلى مطاردة أمريكا نفسها للصين في كل ميدان اقتصادي وعسكري، مطاردة جبلية وعرة للغاية، تشبه الخوض في بئر عميق بدون قاع منظور.

دروسٌ عربية عسى أن يستفيد منها السودان أيضا

د. عزمي بشارة ـ عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/١/١٥

يلوّح قادة عرب لشعوبهم بفشل تجارب عربيةٍ في تغيير الأنظمة، ضمن تكرار المعادلة الصفرية "إما أنا أو الفوضى"، لدفع الشعوب إلى التسليم بالأمر الواقع، بتسخير خطاب ديماغوجي، يخلط بين الأسباب والنتائج، ويفتقر إلى الحد الأدنى من العقلانية. في هذا الخطاب، يصوَّر فشل الأنظمة في تلبية تطلعات شعوبها، وحشرها مواطنيها عن سبق الإصرار والترصّد بين خيارين، الاستكانة أو التوحش، وغرور الحكام الذين يساوون أنفسهم بالدولة، محولين التاريخ، بل الأبدية، إلى مجرد نادلٍ يقدم لهم الخدمات، للبقاء على الكرسي، حتى لو بات عائمًا على بحرٍ من الدماء. يصور هذا كله، وكأنه فشل الشعوب والمجتمعات. يدعو خطاب أنظمةٍ شاخت ألف عام في زمن الثورات العربية، وتلعب حاليًّا في الزمن الضائع، ليس فقط إلى تحميل حراك الشعوب إثم الأنظمة، بل حتى إلى لوم التجرّؤ على الأمل، وعدّ الأمل نفسه خطيئة، ويحثّ الناس على وأد كل فضيلة فيهم.

ليست هذه هي الدروس التي نقصدها في عنوان هذا المقال، بل نسرد فيه عبرًا من منظورٍ مختلفٍ تماما. لقد ارتكبت الأنظمة الكبائر في تصدّيها الدموي لمسار التاريخ، ولكن حركة القوى الاجتماعية والسياسية المتطلعة إلى تغيير الأنظمة القائمة عانت من نقص الخبرة، والانجرار إلى المزايدات، ووقعت في أخطاء كارثية، ورهانات غير مأمونة، في مرحلة الثورات. وهدف استخلاص العبر هو عقلنة أي حراكٍ قادمٍ من أجل التغيير.

فيما يتجاوز التنوع الفكري والسياسي واختلاف المواقع الاجتماعيّة للفاعلين السياسيين في السودان، من واجب جميع المعنيين بالتغيير من بينهم، سواء أكانوا في المعارضة أم حتى ضمن النخب الحاكمة، الاستفادة من تجارب الثورات العربية ومآلاتها، وتجربة الانتقال الديمقراطي القصيرة والمحدودة التي أفشلت في مصر، بفعل عوامل داخلية وتدخل دول إقليمية، وتجربة الانتقال الديمقراطي التي ما زالت قيد الترسيخ في تونس. تختلف الظروف بين بلد وآخر، ولن تسير الأحداث على خطى تجارب سابقة. ولكن من الضروري الاستفادة من العبر، إذا استخلصت عن معرفة ودراية.

ومن دون وصف إنشائي للمرحلة المفصلية التي يمر بها السودان، والظروف الصعبة التي يعيشها السودانيون الذين لا يحتاجون من يعظهم بشأنها، أنتقل مباشرةً إلى ذكر بعض الدروس العربية التي من واجب القوى الديمقراطية في أي بلد عربي الاستفادة منها:

أولًا: إنّ الاحتجاج الشعبي الذي ينطلق عفويًّا رافضًا الضيم، رافعًا مطالب اجتماعيّة، ولا يلبث أن يتسع نطاقه، ويتجذّر خطابه، وصولًا إلى مطلب إسقاط النظام قد ينتهي، إذا حظي بديمومةٍ ودعم كافيين، إلى أحد الاحتمالات غير الحصرية التالية:

أ- تغلّب طابع العفويّة عليه، وانتهاؤها إلى نتائج غير محمودة، مثل: التعب والتفرّق غير المنظّم، إذا كان القمع في المقابل مثابرًا؛ أو تصاعد الاحتجاجات إلى درجة إسقاط الحاكم، إذا حصل انشقاق داخل النخبة الحاكمة، وانحاز الجيش إليه، أو التزم الحياد على الأقل. وبهذا لا تنتهي القضية، فقد يطوّر الجيش طموحًا للاستيلاء

على السلطة، إذا لم تنشأ شرعيةٌ ثوريةٌ منظمةٌ لها عناوين قيادية واضحة، أو قوى سياسية منظمة تقوم بهذا الدور وتحتل هذا الموقف، وإذا لم تكن المعارضة موحدةً في برنامج سياسي للانتقال الديمقراطي.

ب- قيام النظام بمجموعة إصلاحات غير جوهرية لاحتواء الحراك الشعبي، من دون أن يفقد زمام المبادرة، بمعنى أن يتراجع عنها حين يكون الظرف مناسبًا، كما فعلت بعض الأنظمة العربية أخيرًا، مكررةً ما حصل مرات عدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، بعد موجات احتجاج شهدتها دول عربية.

ت- انضمام الجيش إلى قمع الانتفاضة، ما قد يفضي إلى أحد احتمالين: هزيمة الانتفاضة الشعبية، أو تسلحها في مواجهة الجيش، ما يعني الدخول في الحرب الأهلية، ولها "منطقها" المختلف عن منطق الثورات، وتدخل قوى إقليمية ودولية، حسب الأهمية الاستراتيجية للبلد، ولا سيما إذا استُغلّ شرخ إثني أو طائفي أو غيره (سورية، واليمن بدرجة أقل إذ شهد انشقاق الجيش أيضًا).

ث- دفع الانتفاضة الشعبية النظام إلى القيام بإصلاحات جوهريّة، مثل أن يجد النظام الديكتاتوري في الانتخابات مخرجًا مشرّفًا لتسليم السلطة بعقد انتخابات نزيهة، (وهذا إصلاح جوهري بمصطلحات هذا المقال)، أو يعتقد أنه سوف يكسبها، كما حصل مع بينوشيه في تشيلي، إذ خسر الانتخابات وسلم السلطة بعد عقد ونصف من حكم ديكتاتوري، ونشأت حالة انتقالية إلى الديمقراطية، قدّم الجميع، ولا سيما الجيش، ضمانات لإنجاحها. ولكن ليس هذا هو النموذج الرائج للإصلاحات. المهم هو دفع النظام لإجراء إصلاحات جوهرية والمطالبة بتوسيعها حتى البدء بعمليّة انتقال حقيقي تنضم فيها فئات من النخبة الحاكمة إلى المعارضة في تنظيم عملية انتقال حقيقية لتغيير النظام (تونس)، وهو السيناريو التي يفترض أن تنشده القوى الديمقراطية. فهذا الخيار هو الخيار الأسلم. ولكنه متعلقٌ إلى درجةٍ كبيرةٍ بثقافة النخب في السلطة والمعارضة، من ضمن أمور أخرى؛ وفي السودان أحزاب وقوى مدنية منظمة وتاريخ من العمل السياسي السلمي تزيد من إمكانية إنجاحه.

ثانيا: إذا توقّفنا عند الاحتمال الرابع والأخير، وهو الذي يهمنا في هذه الحالة، وأعتقد أنّه يهم الشعب السوداني وجميع الشعوب العربيّة، فإنّه لا يمكن أن تصل إليه الانتفاضة الشعبيّة العفويّة إلا بشرطين:

أ- الانتقال إلى درجةٍ أعلى من التنظيم بطرح برنامج سياسي حقيقي، تتفق عليه جميع القوى السياسية الفاعلة الراغبة بتأسيس نظام ديمقراطي.

ب- رفض الجيش أن يقمع الحراك الشعبي، والالتزام بالحفاظ على أمن البلاد ووحدتها، (والجيش السوداني قادر على ذلك).

يتعذر تحقيق الشرط الأوّل، إذا لم تتعاون القوى السياسيّة على تجاوز الشروخ الكبيرة، سواء أكانت أيديولوجيّة، أم مسائل متعلقة بسياسات الهوية الإثنية أو الطائفية أو غيرها، وذلك عبر إخضاع الخلافات لضرورات المرحلة الانتقالية، وبناء النظام والمؤسسات الديمقراطية، وتأطير الخلافات داخلها. فلا يمكن البدء بانتقالٍ حقيقيٍّ، بوجود شروخٍ كبرى، تؤدي إلى استقطاباتٍ من نوع إما... أو...، إما كل شيء أو لا شيء، فالاستقطاب يؤدي، غالبا، إلى الفشل. وقد أدى في مصر إلى تنافس كل طرفٍ من طرفي الاستقطاب المعارضين على كسب الجيش إلى جانبه ضد الآخر، واستغل الأخير التبرّع له بشرعية التدخل في السياسة لكي يستولي على النظام.

أمّا الشرط الثاني لنجاح هذا الخيار فيتحقق إذا كانت الحركة الشعبية قادرةً على الحوار مع أطرافٍ من النظام. أما إذا كانت رافضةً للتسويات، وقامت بتهديد جميع عناصر النظام (من دون عدالة انتقالية منظمة)، فإن هذا يؤدي إلى ربط النخبة الحاكمة وقواعدها لمصيرها بمصير النظام. لا يجوز أن تراهن الحركة الشعبيّة المعنيّة بتغييرٍ ديمقراطيٍّ، على محو كل ما كان وكأنها تبدأ من الصفر، لأنّ هذا غالبا ما يقود إما إلى توحيد النظام مثل قلعة حصينة يحرسها الجيش، أو نشوء نوعٍ من الحرب الأهليّة التي ينتصر فيها النظام، إذا كان الجيش معه، أو تنتصر قوى التغيير بعد تصدّر القوى الأكثر تطرّفًا المعارضة، كما يحصل في الحروب الأهلية، وينشأ احتمال فعلي لقيام نظام سلطوي جديد، فالتغيير الديمقراطي، أو على الأقل المتّجه نحو الديمقراطية، يحتاج إلى قدر من الوفاق الاجتماعي، والقدرة على المساومة، والتفاهم مع العناصر المعتدلة في السلطة المعنيّة، أي التي تقبل بتوسيع الإصلاحات، وبمرحلة انتقاليّة باتجاه تغيير للنظام متفق عليه. ولا يمكن أن يحصل هذا، إذا كانت المعارضة تُهدّد باقتلاع أو تصفية كل من عمل في النظام القديم كما حصل في ليبيا مثلًا.

ثالثًا: يتطلب تحقيق هذه الشروط وجود قيادة واعيةٍ ذات إرادة صلبة، فللعفوية دور مهم في اللحظة الثورية، ولكن ثمّة حدود لهذا الدور، يصب بعدها في مصلحة النظام، في غياب قيادة لديها وضوحٌ بشأن الأهداف، واستعداد للمساومة في الطريق إلى تحقيقها. ويتجلى ذلك بالتوصل إلى برنامج حدٍّ أدنى متفق عليه للمرحلة التالية، يتضمن سبل الانتقال السلمي، من دون تهديدٍ بالانتقام، حتى لو كان الثمن تقديم ضماناتٍ لرموز النظام في مقابل تخليهم عن السلطة. ولا تدوم مرحلةٍ انتقالية، ولا تنجح إذا لم تجر في ظلّ وحدة قوى التغيير بتعالٍ عن البرامج الأيديولوجيّة، وعن محاولة إحياء الشروخ الهوياتيّة لأغراض التعبئة.

وإذا كان الهدف إقامة نظام ديمقراطي، يفترض أن تكون القوى الديمقراطية معنيةً في البداية بالقضايا الثلاث التالية:

١- تحديد معالم المرحلة الانتقالية مع بقية القوى، والالتزام بإنجاحها، باعتباره فوق المصلحة الحزبية.

٢- الإجماع على احترام المؤسسات والإجراءات الديمقراطية، وقيمها الرئيسيّة المتعلقة بالحقوق والحريات. ولا يمكن إنجاح مرحلةٍ انتقاليةٍ نحو الديمقراطية بالانتخابات وحدها، بل بإرساء وحدة وطنية بعد انتخابات انتقالية (أي عدم اعتماد أغلبية ضئيلة للحكم) ريثما تبنى الثقة، وتترسخ المؤسّسات الديمقراطية القائمة، ويستقر الإجماع الوطني على الإجراءات الديمقراطية إلى درجة احترام حكم الأكثريّة. إن محاولة حسم قضايا رئيسيّة في المرحلة الانتقاليّة، بواسطة حكم الأغلبيّة، هو مسعى خطير قد يودي بالتجربة. ويجب أوّلًا تحقيق إجماع على النظام الديمقراطي ذاته بين التيارات السياسية الرئيسية والقوى الرئيسية في المجتمع. بحيث يصبح ممكنًا إدارة حكم الأغلبيّة تحت سقفها بعد نهاية المرحلة الانتقالية، وذلك بعد أن تصبح القوى السياسية واثقةً أنّ الأقلية ستقبل حسم الأغلبيّة، وأنّ الأغلبيّة ستقبل التداول السلمي للسلطة حين يحين الوقت، إذا تغيرت موازين القوى، وأصبحت الأقلية أغلبيّة انتخابية، وأن كلًّا منهما يحترم مبادئ الديمقراطية المتعلقة بالحقوق والحريات. وقد تدوم الحاجة إلى الوحدة الوطنية في ظل الديمقراطية بضع سنوات. إنّ عدم تنفيذ هذه الخطوات قد يحوّل الانتخابات

في المرحلة الانتقالية إلى فوضى وتآمر مع ضباط طموحين في الجيش ومع النظام القديم، ما يؤدي غالبًا إلى انقلاب عسكري. والجميع يعرف أنّ التجارب الديمقراطية في السودان انتهت إلى انقلابات عسكريّة.

٣- وأخيرًا، يجب أن يكون واضحًا أنّ الديمقراطية، بمؤسساتها وإجراءاتها ومبادئها، ليست بحدّ ذاتها حلّا للمشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي يعاني منها أي بلد، فهي تقدم حلولًا لقضايا حقوق الإنسان والمواطن ولإدارة الصراعات بطرقٍ سلميّة عبر المؤسسات. أمّا القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة فترتبط بالسياسات الاقتصاديّة للحكام، سواء أكانوا في نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي، كما ترتبط أيضا ببنية البلد الاقتصادية الاجتماعيّة وعلاقاته الخارجيّة، وقدرة الحكام على تجنيد استثمارات ومساعدات للنهوض بالاقتصاد، وسد حاجات الناس في الفترة الانتقالية، قبل إصلاح الاقتصاد، ليصبح قادرا على إعالة المجتمع والدولة، سواء أكانت إصلاحات في الزراعة أو الخدمات أو توزيع الدخل أو غيرها. وثمّة خلافاتٌ لا تحسمها الديمقراطية بحد ذاتها، بل تحسم في إطارها، مثل الخلاف حول الفرق بين النمو وتوزيع ثماره بشكل عادل، وبين النمو والتنمية وغيرها، فهذا يتعلّق بطبيعة القوى السياسية/ الاجتماعية الحاكمة وسياساتها. ولكن الأمر الواضح بالنّسبة لي، وللعديد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم، أنّه إذا نشأت الديمقراطية، فإنّه يصعب أن تصمد وتستقر في ظروف نسب نمو منخفضة، وظروفٍ معيشيّة صعبة للمواطنين. ولكي لا ننسج أوهامًا، ونبني قصورًا على الرمال، ونخلق توقعاتٍ مبالغًا فيها يتبعها خيبات أمل تصبح تربة خصبة للثورة المضادّة، يجب أن تصارح القوى الديمقراطيّة الجمهور بهذه الحقائق.

لقد آن أوان التغيير في السودان، لا شكّ في ذلك، ومن الأفضل للجميع أن يُدرك النظام نفسه هذه الحقيقة، ولا يقل أهميّة عن ذلك أن تُدرك قوى التغيير، سواء أكانت حزبيّة معارضة أم شعبية، دروس الثورات العربيّة **الأخرى.**

الحشد ضد إيران.. ماذا بعد؟

حسن أبو طالب . الوطن المصرية . ٢٠١٩/١/١٦

لم يعد هناك أدنى شك فى أن الولايات المتحدة فى عهد الرئيس ترامب استطاعت أن تعيد ترتيب أولويات الشرق الأوسط على نحو أربك الكثيرين بمن فيهم حلفاء مقربون، وفتح المجال أمام العديد من التغيرات الكبرى، والتى فى غالبيتها ستنشئ نوعاً من الفوضى التى يصعب إن لم يكن يستحيل التحكم فيها، أو على الأقل ستدعم حالة عدم استقرار لفترة طويلة مقبلة. وفى جولة وزير الخارجية مايك بومبيو إلى عدد من دول المنطقة فى الأسبوع الماضى مؤشرات رئيسية على ما الذى يمكن أن يحدث فى مدى زمنى قريب للغاية. أبرز هذه المؤشرات أن الأولوية الأمريكية المطلقة هى للحشد الدولى والإقليمى ضد إيران، وهى خطوة متقدمة بعد تعزيز العقوبات الأمريكية عليها، والتى أصبحت ذات طابع عالمى إلى حد كبير، وبات من المستحيل على الاقتصاد الإيرانى أن يجد طرقاً التفافية تحيد تلك العقوبات، وهو ما تعكسه تصريحات كبار المسئولين الإيرانيين التى تعترف بالتأثير القوى لتلك العقوبات على الأداء الاقتصادى ككل وعلى الحياة اليومية لعموم الإيرانيين.

المؤشر الثانى عكس تأجيل، أو بالأحرى، تجاهل أى جهد يخص القضية الفلسطينية، أو ما يعرف أمريكياً بصفقة القرن، التى ما زالت ذات طابع سرى فى تفاصيلها، وهو تأجيل نبع من عدم حماس الأطراف العربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بالطرح الأمريكى المحتمل، بالإضافة إلى إسرائيل نفسها التى تجد الخيار الأفضل فى إنهاء الحديث عن أى مفاوضات مع الفلسطينيين تحت أى شعار كان.

المؤشر الثالث يرتبط بقرار الانسحاب من سوريا، وهو ما وصفه «بومبيو» بأنه تغير تكتيكى ولا يعنى غياب الحضور الأمريكى فى صلب سياسات المنطقة، فواشنطن ستظل منخرطة فى كل القضايا والتطورات بهدف الحفاظ على استقرارها وفقاً للرؤية الأمريكية، وستظل وفية لحلفائها الذين شاركوا معها فى هزيمة «داعش»، وفى مقدمتهم أكراد سوريا.

أما المؤشر الرابع فيتعلق باستمرار الدعم المطلق لإسرائيل، فى كل ما يتعلق بحماية أمنها ومواجهة أعدائها، وفى مقدمتهم إيران وامتداداتها المتمثلة فى الجماعات والمنظمات التى تعمل وفق أجندة طهران فى سوريا والعراق ولبنان واليمن.

المؤشر الخامس تمثل فى التشديد على وحدة مجلس التعاون الخليجى، التى تعنى حرصاً على دفع مصالحة خليجية، وإنهاء مقاطعة كل من السعودية والإمارات والبحرين لقطر، دون وضع أسس لتلك المصالحة. وفى الآن نفسه تأكيد الانحياز لقطر وتعزيز الوجود الأمريكى فى قاعدة العديد.

المؤشرات الخمسة تتجمع حول هدف أكبر لا تخفيه الولايات المتحدة وهو قصم ظهر إيران، والعمل على إخراجها من معادلات المنطقة مهزومة ومنكسرة تماماً. وهو عمل تشارك فيه إسرائيل بكل همة ونشاط. وساحته الأبرز حالياً فى سوريا. ويلفت النظر تحركان إسرائيليان تزامنا مع جولة «بومبيو»؛ الأول قيام إسرائيل بتوجيه ضربة صاروخية لمواقع قريبة من مطار دمشق فجر الجمعة الماضى كان من بينها مخزن للأسلحة، أعلن عنها

«نتنياهو» بنفسه ومبرراً هذا التصرف بأن تلك الأسلحة إيرانية، وأن الضربة تأكيد على إصرار حكومته على تدمير البنية التحتية لأى تموضع إيرانى فى سوريا. ورغم ما يمكن ربطه بين هذا الإعلان النادر عن ضربة موجهة إلى مواقع قريبة من العاصمة السورية، وبين مناخ الانتخابات الإسرائيلية ونوايا «نتنياهو» فى تأكيد زعامته القائمة على حماية أمن إسرائيل بكل الطرق ومن ثم الحصول على مزيد من الأصوات لحزبه، لكن يظل هذا الإعلان الصريح مؤشراً على تغير استراتيجية تل أبيب ضد إيران، وأن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من تلك الضربات المُعلن عنها استناداً إلى وجود استخباراتى إسرائيلى قوى ومتغلغل فى الأراضى السورية.

أما التحرك الثانى فهو هذا الحوار الصريح لرئيس الأركان الإسرائيلى، غازى إيزكنوتى، إلى صحيفة صنداى تايمز، والذى كشف فيه عن ما وصفه بالحرب السرية ضد إيران فى سوريا، والتى أصبحت علنية الآن. وملخص ما قاله الرجل أن العامين الماضيين شهدا عدداً هائلاً من الضربات والعمليات فى الأراضى السورية ضد الوجود الإيرانى، ولم يكن يُعلن عنها فى السابق، بيد أن الإيرانيين كانوا يعلمون جيداً من قام بهذه الضربات، وأن عدم الإعلان الإسرائيلى كان يبرر للإيرانيين عدم الرد. وحدد الرجل الهدف الأكبر لتلك الضربات بمنع إيران من تشكيل هلال شيعى يمتد من طهران ويمر بالعراق وسوريا حتى لبنان، وأنهم نجحوا فى ذلك من خلال توظيف حالة الضعف التى تمر بها سوريا الآن، وسيظلون على هذا المنوال إلى أن تخرج إيران من الأراضى السورية.

الولايات المتحدة من جانبها تتقدم خطوات فى عملية الحشد ضد إيران، سواء من خلال التأكيد على ضرورة بناء تحالف استراتيجى من عدة دول من المنطقة يكون هدفه محاصرة ما تعتبره السياسات العدوانية الإيرانية، أو من خلال تجميع أكبر عدد ممكن من البلاد لتشكل حليفاً دولياً عريضاً للولايات المتحدة لمزيد من عزل إيران من جانب، ولتأييد أى خطوات أمريكية عسكرية أو غير عسكرية قد تلجأ إليها واشنطن فى المستقبل ضد طهران من جانب آخر. وهو ما ستعمل عليه واشنطن فى مؤتمر وارسو منتصف فبراير المقبل، وسيشارك فيه عدد كبير من الدول من القارات الخمس.

مثل هذا الحشد ضد إيران ليس لأسباب سياسية أو دوافع اقتصادية وحسب، إذ ثمة خطوة أخرى متوقعة تعنى عملاً مباشراً ضد إيران أو أحد امتداداتها فى المنطقة، والمحتمل أن يكون عملاً كبيراً، تتجاوز أهدافه الضغط المباشر على النظام الإيرانى إلى إسقاطه أو دفع إيران نحو فوضى كبرى، وفى أقل الأحوال استنزاف القدرات العسكرية الإيرانية، لا سيما الصاروخية الباليستية، وإلحاق هزيمة معنوية كبرى للنظام، خاصة الحرس الثورى. التوسع الأمريكى فى قاعدة العديد بقطر الذى اتفق عليه مؤخراً، ونقل المعدات الأمريكية من سوريا إلى داخل الأراضى العراقية، والجرأة الإسرائيلية فى زيادة معدلات الهجوم على مواقع تتبع إيران فى الأراضى السورية أو تتبع الجيش السورى نفسه لا تنفصل عما تحضر له الولايات المتحدة. إصرار الرئيس ترامب على إنهاك إيران اقتصادياً ليس خاتمة المطاف، إيران تدرك ذلك جيداً، كما تدرك أن دخولها فى مواجهة عسكرية كبرى مع الولايات المتحدة لن يحقق لها أى انتصار مهما وجهت ضربات للمصالح الأمريكية فى المنطقة. الخيار المتاح لها أن تصدر الفوضى إلى كل مكان صنعت فيه مؤيدين وحلفاء. الحشد الأمريكى بالمعنى السابق يفتح أبواباً من الجحيم على الجميع.

التحولات التاريخية الخمسة التي ستشكل ٢٠١٩

فريدريك كيمبي . (مجلس الأطلسي) ٢٠١٩/١/١٢

بعد عودتي إلى واشنطن العاصمة من إجازة تزلج في كولورادو، يخطر لي الآن أن السنة المخادعة المقبلة التي نواجهها –المبقعة بالمخاطر السياسية والاقتصادية والأمنية– تقدم كل التحديات التي يمكن أن يعرضها مسار تزلج من نوع الألماس الأسود المزدوج(١).

وتوضع شواخص مثل هذه المنحدرات لتحذير المتزلجين من أنهم يتقربون من تضاريس سوف تكون أكثر انحداراً، وضيقاً، ووعورة ووفرة في المهاوي من كل ما عداها، والتي لا يستطيع اجتيازها سوى المتزلجين الأكثر خبرة، والتي تصبح أقل قابلية للتنبؤ أيضاً بسبب التغيرات المتكررة في الطقس. وتشمل عقباتها المخيفة أشياء مرئية (مثل الأشجار) وأخرى غير مرئية (الصخور المغطاة بالثلوج).

يبدو هذا مجازاً جيداً لسنة ربما يكون التقلب خلالها هو اليقين الوحيد بالنسبة لصانعي السياسات وقادة الأعمال والمستثمرين. وقد تكون هذه أخباراً جيدة بالنسبة لأنواع صناديق التحوط المصممة للاستفادة من تقلبات الأسعار، وبذلك يمكن أن تكون هذه سنة جيدة لها. أما بالنسبة لمعظم البقية منا، فتوقعوا أشهراً من التوتر ونوبات الصداع.

وقد حدَّدت الأيام القليلة الأولى التي انقضت من العام ٢٠١٩ النغمة مسبقاً، فهبطت أسواق الأسهم وحلقت في الأيام الأولى للتداول. وقد تراجعت بسبب المخاوف المتنامية من حدوث تباطؤ عالمي والتعرض لضربة اقتصادية من التوترات التجارية الأميركية–الصينية، فقط لترتفع مرة أخرى بسبب الأرقام الجيدة للوظائف الجديدة في الولايات المتحدة، أو متشجعة من تغريدات ترامب. ومع ذلك، تظل المخاطر كامنة خلف كل زاوية في العالم.

هل تتحول قصة ترامب عن النمو إلى قصة ميتة وفاشلة في وجه الاضطرابات المحلية: تحقيق مويلر؛ التهديد ببدء إجراءات الإقالة ضد الرئيس؛ والسياسة الفيدرالية لأسعار الفائدة؟ هل ستخرج المملكة المتحدة متعثرة من الاتحاد الأوروبي أم أنها ستبقى فيه من خلال إجراء تصويت شعبي؟ هل سينتهي القتال التجاري الأميركي–الصيني بإبرام صفقة، أم أنه سيتصاعد إلى شيء أسوأ؟ هل سيؤشر انسحاب ترامب من سورية على أميركا جديدة كحليف أقل قابلية للتنبؤ بتصرفاته؟ وهكذا.

تبقى قائمة المخاطر متنامية. وقد عرض عدد من الخبراء الجيدين مسبقاً أعلى عشرة في رأس القائمة من هذه المخاطر حسب رؤيتهم للعام ٢٠١٩: ولذلك، وبدلاً من إضافة قائمتي الخاصة، سأقدم فيما يلي خمس نقاط انعطاف تاريخية تجدر مراقبتها في الأشهر المقبلة؛ أو حفنة من التحولات المغيّرة للتاريخ التي يتعقبها هذا المقال.

١ ـ التحول من انخراط تجاري أميركي – صيني إلى تنافس استراتيجي

كان التحول الجيوسياسي الأكثر أهمية في العام الماضي هو انتهاء حقبة من التعاون الأميركي–الصيني المتوسع واستبداله بحقبة من المنافسة. وفي العام ٢٠١٩، سوف تتجسد هذه المنافسة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

يحتمل كثيراً أن يصل الرئيسان، ترامب وشي، إلى هدنة تجارية بحلول الموعد النهائي في آذار (مارس)، بما أن ذلك سيصب في مصلحة الطرفين. ومع ذلك، فإن على الأسواق أن تتعامل مع ما يصفه روبرت د. كابلان في مجلة فورين بوليسي بأنه حرب صينية–أميركية باردة، والتي تصبح المبدأ المنظم السلبي للجغرافيا السياسية.

على كلا الجانبين، يستعد القادة لخوض منافسة جيلية، والتي يمكن أن تشكل عصرنا، وتتطلب أيدٍ ثابتة وتحالفات قوية.

٢ ـ التحولات الهيكلية تغلف الاقتصاد العالمي

تؤكد مخاوف الأسواق في الأيام القليلة الأولى من العام ٢٠١٩ تصاعد القلق من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي، لكن المخاطر الأكبر تبدو هيكلية وطويلة الأمد.

يكتب البنك الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر حديثاً: أصبحت آفاق الاقتصاد العالمي أكثر قتامة. وأصبحت المخاطر السلبية أكثر حدة وتنطوي على احتمال حدوث تحركات غير منتظمة في الأسواق المالية، وتصعيد في النزاعات التجارية. ومع ذلك، يعتقد معظم الخبراء أن العام ٢٠١٩ سينتج فقط تباطؤاً دورانياً خفيفاً من النوع الذي يتطلبه العالم من حين إلى آخر. بينما يكون التضخم ضعيفاً، ومعدلات الفائدة الحقيقية منخفضة، وأسعار الأسهم الأميركية جذابة.

أما الأكثر إثارة للخوف فهو التحولات الهيكلية التي تكمن خلف هذا التصحيح، مدفوعة بالتغيرات التكنولوجية. سوف تستمر اللامساواة في التصاعد، وسوف تتراجع الوظائف في قطاع التصنيع، ويمكن أن تتزايد السياسات القومية والشعبوية. ويكتب مارتن وولف في صحيفة الفايننشال تايمز عن تآكل النظام الاقتصادي العالمي الليبرالي.

٣ ـ تراجع التفوق الأميركي

تركز وسائل الإعلام الأميركية على الصراعات السياسية الداخلية التي لا حصر لها للرئيس ترامب. ومع ذلك، سافر إلى الخارج وستجد أن السؤال الذي يطرحه الحلفاء والخصوم على حد سواء عن المدى القصير يدور حول مدى إمكانية التنبؤ بسلوك إدارة ترامب. أما مكمن قلقهم طويل الأمد فهو أن ترامب ربما يكون عرَضاً وليس سبباً لتراجع عن حمل عبء المسؤولية العالمية والقيادة التعاونية مع الحلفاء. ويمكن أن تكون هذه الصورة مربكة.

يقول القادة في الشرق الأوسط في الأحاديث الخاصة إن قرار الرئيس ترامب المفاجئ بسحب القوات الأميركية من سورية، من دون استشارتهم، قد هز ثقتهم في قابلية الولايات المتحدة للتنبؤ بسلوكها. وفي الوقت نفسه، في القاهرة هذا الأسبوع، طمأن وزير الخارجية الأميركية، مايك بومبيو، الحلفاء بتعهده بأن الولايات المتحدة لن تنسحب حتى هزيمة داعش ومواجهة إيران.

وقال بومبيو: لقد تعلمنا أنه عندما تنسحب الولايات المتحدة، فإن الفوضى عادة ما تتبع. وعندما نهمل أصدقاءنا، فإن مشاعر الاستياء تتصاعد. وعندما نتشارك مع الأعداء، فإنهم يتقدمون. في العام الذي سيشهد الذكرى السبعين لإنشاء حلف شمال الأطلسي، هل ستتخذ الولايات المتحدة إجراءات في أنحاء العالم للبناء على التحالفات التي شكلت النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية؟ أم أن هذه التحالفات ستتآكل –هي وتفوُّق الولايات المتحدة معاً؟

٤ـ سنة حاسمة لأوروبا

سوف تختبر السنة الجديدة حدود التكامل الأوروبي. فسوف يجلب مزيج من الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي في أيار (مايو)، وإضعاف القادة الوسطيين في كل من فرنسا وألمانيا، وتواصل صعود اليمين القومي الأوروبي، ما يصفه فريدريك إريكسون في ذا سبيكتيتور بأنه عام ذروة الفيدرالية. ربما تكون حقبة 'عدم إمكانية تحقق اتحاد أوثق أبداً' على وشك البدء.

يكسب الشعبويون في أوروبا الجاذبية كقوة دائمة في السياسة الأوروبية. وهم ليسوا قوة متماسكة، لكنهم يلتقون، بينما يكسبون المزيد من القوة، حول هدف مشترك لا يعارض عضوية الاتحاد الأوروبي، وإنما يسعى إلى تحقيق المزيد من الاستقلال الذاتي الوطني.

كما تستمر دراما الخروج البريطاني هذا العام أيضاً. وتتراوح الاحتمالات بين صدمة اقتصادية يخلفها خروج بلا صفقة، وبين تصويت شعبي من أجل البقاء، مع ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات جيلية.

٥ـ تآكل القواعد وصعود الرجال الأقوياء

سوف تكون هذه سنة لمراقبة المدى الذي يجرؤ فيه الرجال الأقوياء على توسيع مكاسبهم، بالنظر إلى تآكل القواعد العالمية التي تقيِّدهم وتراجع شرطي العالم في واشنطن، الذي سبق ترامب بفترة طويلة.

راقِب أعمال الرئيس بوتين في أوكرانيا في أعقاب التوغلات الروسية في بحر آزوف، ووسط هبوط شعبيته في الداخل، بينما تواجه كييف انتخابات رئاسية حاسمة في آذار (مارس). وتعقّب أيضاً الرئيس الصيني شي جين بينغ بينما يتعامل مع التباطؤ الاقتصادي بمزيج من التحفيز الاقتصادي والقومي.

يكتب روبرت مالي، الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة الأزمات الدولية، في مراجعة نشرتها مجلة فورين بوليسي لنقاط الاضطراب في العام ٢٠١٩: الريح الآن في أشرعة الرجال الأقوياء في جميع أنحاءالعالم. ربما يكون الخطر الأكبر الذي يحمله العام ٢٠١٩ هو وقوع الرجال الأقوياء في خطأ للحسابات بينما يختبرون الحدود.

في كولورادو قبل بضعة أيام، تهللت ابنتنا يوانا –١٠ سنوات– عند قاع مسار تزلج ماسي أسود مليء بالعقبات والأخاديد. وقالت، وهي تتحدث إلى كاميرا: كان ذلك مقوّياً للغاية! كاحليّ يقتلاني، لكن الأمر كان يستحق العناء.

يمكن للسنوات من نوع مجازات الماس الأسود المزدوج أن تشكل التاريخ، سواء كان ذلك للأفضل أو للأسوأ. وبذلك، سلّم شواغلك لخبير – وسنة سعيدة جديدة.

---

* الرئيس والمدير التنفيذي لمجلس الأطلسي.

* نشر هذا المقال تحت عنوان: The Five Historic Shifts That Will Shape 2019

(١) Double black diamond، الماس الأسود المزدوج، هي مسارات تزلج على الثلج، صعبة جداً وللخبراء فقط. وهي أصعب من مسارات الماس الأسود بسبب المنحدرات الأكثر حدة والمخاطر المختلفة، مثل ضيق الطرق والتعرض للريح ووجود عقبات مثل المهاوي والأشجار والصخور المختفية تحت الثلج.

النكبة العربية والتناقضات في التراث اليهودي

صلاح سالم ـ الحياة ـ ٢٠١٩/١/٥

لا يسهم الدين فقط في نشأة الحضارة، بل أيضاً في الحفاظ عليها مجسدة في مجتمعات ودول، وكذلك في الحفاظ على روحها لو تفككت هذه الدول عبر الاحتفاظ بالمفاهيم العقدية الأكثر تأسيسية، وكلما كانت تلك المفاهيم أكثر إنسانية وأخلاقية، أو اتسمت بطابع كونى، كانت قدرتها على الإلهام أعمق وفي حفظ الاستمرار أكبر. ولعل تجربة الشتات اليهودي، وما تمثله من انقطاع حضاري، يرجع إلى المفهوم المركزي الأكثر سلبية في تلك الديانة، أي التصور القبلي للألوهية، حيث "يهوه" إلها لبنى إسرائيل من الأسباط الإثني عشر، وليس إلها للعالمين، واليهودي، لصدفة الميلاد وليس بقوة الإيمان، شخصا مختارا من الله، على نحو أوقعها في أسر العنصرية، وحرمها من أن تكون ديانة إنسانية، ذات رسالة تبشر بها في العالمين، كما فعلت المسيحية تاليا، والإسلام أخيرا؛ ولم تتحول قط إلى نمط حضاري جذاب طيلة تاريخها الممتد لأكثر من ثلاثة آلاف عام، فـ "الدين اليهودي" لا يناظره ما يمكن تسميته بـ "الحضارة اليهودية" رغم تكوين مملكتين سياسيتين لفترة قصيرة من العمر بداية الألف الأول قبل الميلاد، أو ممارسة نوع من الحكم الذاتي في عصر المكابيين (القوميين اليهود) في القرن الثاني قبل الميلاد، وذلك قبل أن ينتهى وجودهم التاريخي المستقل بتحطم هيكلهم الثاني على يدى القائد الروماني تيتوس عام ٧٠ م.

بل ويشي التاريخ بأن اليهود عندما كانوا يعيشون في ظل دولة مستقلة، كانوا يجدون صعوبات كبرى في حفظ عقيدتهم نقية وطاهرة، فثمة انهيارا أخلاقيا ودينيا وقع أثناء حكم يشوع الذي خلف موسى، ثم ظهر ثانية في أثناء حكم الملك سليمان وظهر بعد ذلك عدة مرات في المملكة الشمالية أو الجنوبية، خاصة تحت حكم الملوك الأغنياء والأقوياء، والتي تميزت حقبهم بالسلام والرخاء الاقتصادي، وفي كل مرة كان الشعب ينحرف إلى عبادة آلهة الشعوب المجاورة سواء كانوا من الكنعانيين أو الفلسطينيين. وفي المقابل بدا شعب اليهود أكثر تديناً وقربا لله وهو تحت حكم أجنبي، فقد كانوا يطيعون الناموس ويخافون الله بصورة واضحة وقوية، وكان أبرز من عبر عن هذا الفكر هو إرميا، أحد أنبياء اليهودية الكبار والذي وصل في تأمله لتاريخ شعبه إلى نتيجة ملخصها أن ضعف الأمة اليهودية وعدم استقلالها يقترن دائماً بقربها إلى الله، وقربه منها وأن وجود دولة يهودية مستقلة إنما هو من عمل إبليس وليس من الله، لأنهم دائماً ينحرفون عن عبادة الله.

بمجيء المسيح إلى الأرض نبيا للرحمة لا القتال رافضا أن يكون ملكا مقدسا لهم، فاتحا شريعة موسى ودين الرب للأغيار/ الأمم، مانحا الخيرية لكل المؤمنين المنتمين لإبراهيم بالروح لا الجسد، وبالعقيدة لا العرق، ومن ثم استقلال المسيحية كدين له مؤسسته وكنيسته وطقوسه، وليس مجرد فرقة يهودية، توقف إسهام اليهود في الحضارة الإنسانية كجماعة جنسية أو عرقية أو ثقافية، وإن ظل هذا الإسهام حاضرا وفعالا بشكل فردى ومن خلال جهد اليهودي باعتباره فردا قد يكون مبدعا وخلاقا كغيره من أبناء الديانات والثقافات الأخرى التي طالما عاش اليهود بين أهلها جل فترات التاريخ وخاصة في ظل الحضارتين: الغربية المسيحية، والعربية الإسلامية.

كان الإسهام الحضاري لليهود أكثر وضوحا في السياق الإسلامي، نظرا للتسامح التقليدي الذي ساد في المجتمعات الإسلامية التي لم تعرف قط ما يسمى بـ "المسألة اليهودية" ولم يبرز فيها مفهوم "معاداة السامية"، لأنها ببساطة مجتمعات سامية لغة وعرقاً، ولقد تبدى ذلك خصوصا في الأندلس حيث عاش اليهود إحدى أفضل مراحل تاريخهم ولمع أبرز فلاسفتهم ووصل بعضهم إلى مناصب سياسية مرموقة، ولم يعانوا الاضطهاد إلا من المسيحيين عندما سقطت الأندلس حيث كانوا يذبحون ويطردون مع المسلمين ومثلهم تماماً. وكان ذلك هو الشأن نفسه في الخلافة العثمانية تقريباً، وفي العراق، والمغرب وفي مصر. بل أن ميلاد الحركة الصهيونية نفسها وتنامى حركة الاستيطان اليهودي لم تعطل تراث التسامح العربي الإسلامي معهم، والذي أخذ في التراجع فقط مع إعلان دولة إسرائيل على حساب فلسطين، وبروز عصر التحرر القومى العربي ولكنه لم يتوقف تماما، خصوصا في مصر، إذ لم ينظر لليهود فيها على أنهم إسرائيليون وصهاينة بالضرورة حتى بدأوا هم أنفسهم بإعادة تكييف هويتهم ثم الهجرة إلى إسرائيل وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي المشترك مع بريطانيا وفرنسا على مصر.

وفي المقابل خضعت العلاقة بين اليهود والمسيحيين في السياق الحضاري الغربي لاضطراب دائم دفع بالوجود اليهودي في أوروبا المسيحية نحو العزلة، فأصبح "الجيتو" عالماً مستقلاً لليهود، وإن لم يمنعهم ذلك من تأثرهم بحركة الإصلاح البروتستانتي تأثرا إيجابياً، بدءا من طقوس العبادة حيث الوعظ سريع وجيد، إلى دخول الموسيقى والكورال إلى المجمع. كما تأسس المجمع العلمي اليهودي في برلين، وقدم كتاباً جديداً للصلاة، وبدأ التغيير من الأصولية المحافظة إلى التجديد، وغابت فكرة المخلص "المسيا" أو أسقطت، وبرزت فكرة العودة إلى الأرض المقدسة بغرض تجديد وتنقية اليهودية على طريقة إصلاح لوثر. كما أخذت حركة الإصلاح اليهودية اتجاها اجتماعياً، فحاربت الظلم الاجتماعي معتمدة على أن حركة لوثر لم تكن حركة دينية فحسب، بل حركة تجديد شاملة لكل مكونات المجتمع من سياسة واقتصاد، مع النظرة العلمية للدين والعقيدة. كما حفزت هذه الحركة فهما يهوديا إنسانيا يجعل فكرة الاختيار تضم المؤمنين به من الإنسانية ككل، وهو الفهم الذي كان النبي حزقيال قد عبر عنه باكراً، زمن النفي، بالقول إن الله سيعيدهم إليه– ليس إلى الأرض– ويجعلهم من جديد شعباً له "وأعطيهم قلباً واحداً وأجعل في داخلهم روحاً جديداً وأنزع قلب الحجر من لحمهم وأعطيهم قلب لحم لكى يسلكوا في فرائضي ويحفظوا أحكامي ويعملوا بها ويكونوا لي شعباً فأكون لهم إلهاً" (حزقيال، ١١: ١٩، ٢٠). وهكذا تصير أرض الميعاد الحقيقية لدى أصحاب هذه الحركة، كما كانت في مفهوم المسيح، هي الأرض بكاملها، والتي يدعوها الله لأن تتحول إلى ملكوته، أي إلى عائلة واحدة على اختلاف الأمم والألسنة، إذ يملك الله عليها ويوحدها بروحه أفراداً وشعوباً، كي يتحقق فيها وعده لإبراهيم، بأن تتبارك ذريته وتتحول جميع قبائل الأرض وشعوبها إلى شعب واحد لله يؤول تنوع عناصره إلى تناغم وتكامل لا إلى صراع واقتتال.

غير أن أوضاع اليهود في أوروبا لم تتحسن جذريا اللهم مع الثورة الفرنسية، ونضج فلسفة التنوير، حيث تبدت المصالحة النهائية ممكنة بين اليهود والمسيحيين علي قاعدة الأفكار الحديثة، تجاوزا لعقدة الاختيار الموروثة من التاريخ اليهودي البعيد، ولعقدة الاضطهاد الموروثة من التاريخ القريب، أي من تجربة الشتات ومجتمع الجيتو،

وهو ما كان الحال يسير إليه في القرن التاسع عشر تقريبا، عندما برزت حركة تنوير يهودي "الهاسكالاة" تغذت على فلسفة التنوير الأوروبي، ودعت اليهود إلى التخلص من طغيان الماضي الانعزالي، والإندماج في النزعات الإنسانية والليبرالية داخل مجتمعاتهم.

ولكن سرعان ما انتهى القرن التاسع بمحاولة جديدة لاستعادة اليهود حضورهم الجماعي كجنس، وحضورهم السياسي كدولة من خلال العقيدة (الصهيونية) التي أجهضت الحركة التنويرية، وتمكنت من إنشاء الدولة الإسرائيلية الاستيطانية العنصرية في تجربة نادرة علي صعيد عمليات بناء الدول استلهاما لعقيدة سابقة، تقوم على قاعدة أن سوء النية والعداء والتربص باليهودي صفات أزلية أصيلة في غير اليهود تدفعهم إلي الفتك باليهودي والتنكيل به مع أول فرصة. وبالتالي يصبح الحل هو أن يتخلى اليهودي عن موقفه المسالم وأن يتسلح بالعنف ويبادر به كنوع من الوقاية. وأن ينفصل عن المجتمعات غير اليهودية ليتجمع مع سائر اليهود في إطار خاص يحميهم. وبالتالي، وحسب الوعد التوراتي، تصير الأرض الفلسطينية هي المكان الطبيعي لتجمع اليهود، ولذا يصبح غزوها واستيطانها ثم الدفاع عنها بكل شراسة ممكنة ضد العرب، وعبر التوظيف النفعى للغرب المسيحي، هو غاية التاريخ اليهودي. وهكذا نجد الحركة الصهيونية تسلك في ضدية الحركة التنويرية إذ عمدت:

* إلى تدعيم الاستثنائية اليهودية بدلاً من السعي إلى تفتيت التناقض اليهودي مع الأغيار داخل المجتمعات الحاضنة لهم، لتصنع جيتو جديد هو الأكبر في التاريخ (إسرائيل). والمفارقة هنا أنها فرضت منطقها على التفاعل المسيحي– الإسلامي، ففي موازاة عملية إعادة الوصل بين اليهودية والمسيحية كجذر ثاني للحضارة الغربية، كانت هناك في المقابل عملية جارية هدفها الفصل وهدم الجسور القائمة بين تلك الحضارة الغربية اليهو – مسيحية، وبين نظيرتها العربية الإسلامية، حيث صارت إسرائيل نقطة الارتطام الكبرى بينهما.

* وإلى التحالف مع القوي المهيمنة ولو كانت عنصرية، بدلا من الاندماج في النزعات الإنسانية والليبرالية، طالما خدم ذلك مصالحها حيث هلل الكثيرون من القادة والمفكرون الصهاينة للنازية لأنهم كانوا يشاطرون هتلر الاعتقاد بتفوق (العرق) ومعارضة (اندماج) اليهود في أبناء العرق الآري وذلك لتسهيل انتقال هؤلاء إلي إسرائيل الدولة التي كانت قد صارت لديهم حلماً وشيك التحقق.

* وإلى تعمد التكرار الفج للتاريخ بدلا من استلهام خبرة التنوير الأوروبي في التعلم منه، وهو ما تبدى في مواقفها من الفلسطينيين الذين عانوا موجات متتالية للتدمير والقتل الجماعي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

وحتى عندما ولد تيار "ما بعد الصهيونية" السياسية تأسيسا على حركة "المؤرخين الجدد" الثقافية، محاولا تقديم حل إنساني للصراع المرير مع العرب عبر تسوية مع التاريخ، فإنه سرعان ما بدا مهزوماً ومستسلماً بعد ثلاثة عقود من المحاولات اليائسة، أمام نزعة يمينية محافظة، تبدت منذ السبعينات، وتنامت خصوصا في التسعينيات بفعل هجرة الروس، ونمو ظاهرة الحريديم (اليهود الأرثوذكس) بالغي التشدد، لتدفع باتجاه صهيونية جديدة/ دينية أكثر عنفا وشراسة من الصهيونية التقليدية / العلمانية، أخذت تصبغ الدولة العبرية بصبغتها، لتحيلها إلى دولة متخلفة حقا، أقل تسامحا، وأكثر دموية، محض خادم رخيص للميول العنصرية وللحركة الاستيطانية.

وهكذا تترك الصهيونية التقليدية التي أخفقت في التعلم من التاريخ بالأمس، مكانها لصهيونية جديدة تصل وقاحتها اليوم إلى حد الإنكار الكلى التاريخ، وما يعيشون داخله، ويصنعون ذاكرته، ويعود اليهود أدراجهم، أسرى لعقدهم التي تحرمهم من كل حضور جمعي فعال، عقلاني وإنساني، حتى تكاد القاعدة القديمة تتأكد: وهو أنه كلما عاش اليهودي كفرد/ إنسان، كان إضافة للحضارة، وكلما نحى إلى إعادة تشكيل وجوده الجمعي كان رمزا للعدوانية، التي لا تعدو إسرائيل أن تكون تجسيدا كاملا لها، إذ تتبدى كمولود تاريخي لقيط، أناني وسادي، تدفعه أنانيته إلى القمع، وتزيد ساديته من توقه النهم إلى مشاهدة روايته التاريخية معادة ومصورة للغير أمام عينيه في دراما إنسانية أكثر مأساوية، يزيد من تعقيدها ويعيد إنتاجها باستمرار هاجس الأمن وعقدة الخوف الذاتي التي غالباً ما تصاحب كل كائن لقيط لا يجد لنفسه صكوك نسب إلى الزمن حيث تصبح القوة، مع المبالغة في إظهارها، هي الوثيقة الرئيسية، وصك النسب الوحيد إلى صيرورة الزمن، الأمر الذي يحيل هذا الكائن اللقيط إلى ملاكم في حلبة واسعة يلاكم من فوقها الجميع، حتى في أوقات الراحة وبعد نهاية كل جولة، بل وكذلك بعد نهاية المباراة نفسها خوفاً من الهزيمة/ العدم، ولو بدا انتصاره واضحا في كل جولة سابقة، لأنه لا يثق، ولا يمكن أن يثق، لا في خصمه ولا في الحكم/ التاريخ، ولا حتى في قواعد اللعب التي تجعله محدوداً بزمن لا بد وأن ينقضي، وهكذا تتواصل مظاهر العدوانية الإسرائيلية، في تجديد مشاعر النكبة العربية.